الأمم المتحدة

A/69/156

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

البند ٢٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

دور المرأة في التنمية

الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

تقرير الأمين العام

المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة

موجز

تركِّز الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية على القضايا الإنمائية الناشئة التي تؤثّر على دور المرأة في الاقتصاد، وتقدَّم إلى اللجنة الثانية المنبثقة عن الجمعية العامة على مدار فترات قوامها خمس سنوات. وهذا التقرير هو العدد السابع من الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٦٤ إلى الأمين العام أن يستكمل الدراسة الاستقصائية العالمية لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وسيكون موضوع هذه الدراسة الاستقصائية هو ”المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة“. وتوضح الدراسة لماذا يجب أن تكون المساواة بين الجنسين في صميم التنمية المستدامة، وتوصي باتخاذ إجراءات على صعيد السياسات العامة للمضي قدماً نحو مستقبل مستدام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يتمتع النساء والفتيات والرجال والفتيان كافة بحقوق الإنسان.

* A/69/150.

14-57603 (A) 131014 131014

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة بشأن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية ٤

ألف – المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة: أوجه التآزر ومواضع التوتر ٥

باء – رسائل الدراسة الاستقصائية العالمية ٨

ثانيا – المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة ١٢

ألف – مقدمة ١٢

باء – زمن التحديات والفرص ١٦

جيم – التنمية المستدامة مع المساواة بين الجنسين: التعاريف والمفاهيم ٢٢

دال – النظر إلى ما مضى والسير قدماً إلى الأمام: التعلم مما أُنجز في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة ٢٤

هاء – صوب تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين: الآثار بالنسبة للإجراءات المتخذة في مجال السياسات العامة ٣١

ثالثا – الاقتصاد الأخضر والمساواة بين الجنسين والرعاية ٣٩

ألف – مقدمة ٣٩

باء – السياق الإنمائي والسياساتي الأوسع نطاقاً ٣٩

جيم – البحث عن بدائل: الاقتصاد الأخضر والمساواة بين الجنسين ٤٧

دال – التدابير البديلة للتصدي لعدم الاستدامة: الاستثمار في المنافع العامة واقتصاد الرعاية .. ٥٥

هاء – توسيع نطاق خطة الاقتصاد الأخضر ٦٤

رابعا – الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين ٦٥

ألف – مقدمة ٦٥

باء – انعدام الأمن الغذائي: الاتجاهات المستجدة ٦٨

جيم – القيود الهيكلية التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وعواملُه المحددة ٧٢

دال – التحديات الناشئة: النظام الغذائي العالمي ٨١
هاء – الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان الحق في الغذاء ٨٨
خامسا – السكان والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. ٩٤
ألف – مقدمة ٩٤
باء – القوى المحركة السكانية ٩٦
جيم – السكان والبيئة: السياسات والنتائج. ١٠١
دال – توسيع الخطة السكانية. ١١٠
سادسا – الاستثمارات لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي المنظور الجنساني ١١١
ألف – مقدمة ١١١
باء – تقدير الاستثمارات التحويلية لتحقيق المساواة بين الجنسين ١١٣
جيم – فئات الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي المنظور الجنساني. ١١٧
دال – السياق المؤسسي للاستثمارات ١٣٣
هاء – تمويل الاستثمارات لأغراض التنمية المستدامة. ١٣٧
سابعا – الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات. ١٤٠
المراجـــع ١٥٠

أولا – لمحة عامة بشأن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

١ – لقد أصبح التحدي المزدوج المتمثل في شق طرق تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين تحدياً ملحاً أكثر من أي وقت مضى. فبينما يمضي العالم نحو اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا تُظهر هذه الدراسة الاستقصائية العالمية سبب أهمية كل تحدٍّ منهما فحسب، بل توضح أيضاً لماذا يجب التصدي لهذين التحديين معاً، على نحو يتسنى معه إعمال ما للمرأة والفتاة من حقوق الإنسان إعمالا تاماً ومساعدة البلدان على الانتقال إلى التنمية المستدامة.

٢ – وقد غدت أنماط الإنتاج والاستهلاك والتوزيع المهيمنة تمضي في اتجاهات غير مستدامة بتاتاً (انظر A/CONF.216/PC/7). وأصبحت الإنسانية المحرك الرئيسي لعمليات نظام الأرض وأضحى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وفقدان الموائل الرئيسية والتنوع البيولوجي وتلوث الأرض والبحار والغلاف الجوي ظواهر جلية بشكل متزايد. ويوضح الفهم العلمي التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضخمة التي تطرحها أخطار مثل تغير المناخ وفقدان خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية، بينما تقترب البشرية مما يسمى ”حدود تَحمُّل الكوكب“ أو تتجاوزه (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠١٣؛ روكستروم وآخرون، ٢٠٠٩). وقد بدأت تفاعلات الإنسان مع البيئة تتسبب في حدوث صدمات وحالات إجهاد غير مسبوقة، شوهدت في الفيضانات والجفاف وتدمير المناظر الطبيعية الحضرية والريفية وسبل العيش، حيث يعاني كثير من الناس والأماكن من اقتران أزمات الغذاء والطاقة والبيئة والأزمات المالية. وتكرِّس هذه الأنماط غير المستدامة الفقر وعدم المساواة اليوم، وخاصة بالنسبة لثلث سكان العالم الذي يعتمدون مباشرة على الموارد الطبيعية من أجل كسب قوتهم، وتُحدث تهديدات خطيرة على الأجيال القادمة (أونموزيغ وساخس وفاهوير، ٢٠١٢).

٣ – وتؤدي آثار أنماط التنمية غير المستدامة إلى اشتداد عدم المساواة بين الجنسين لأن النساء والفتيات غالباً ما يتأثرن أكثر من غيرهن بالصدمات وحالات الإجهاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (نويماير وبلومبر، ٢٠٠٧). وتتشابك بشدة الأسباب والدوافع الكامنة وراء عدم استدامة التنمية وعدم المساواة بين الجنسين. وكلاهما نتاج نماذج تنموية تدعم أنواع معينة من النمو الذي تحركه السوق والذي يفتقر إلى النصوص التنظيمية الكافية، واستمرار وجود علاقات قوة غير متكافئة بين الرجل والمرأة (فيختِريخ، ٢٠١٢). وتعتمد أنماط التنمية هذه على عدم المساواة بين الجنسين واستغلال عمل المرأة وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتساعد على استمرارها. كما تؤدي مسارات التنمية نفسها إلى حدوث

مشاكل بيئية، إذ أن الجهات الفاعلة في السوق تسعى وراء الربح وتؤمّنه بطرق قوامها الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتلويث المناخ والأرض والمحيطات. إن هذه المسارات التي يحركها السوق تسير في اتجاهات لا يمكن تحمُّلها من الناحية الاجتماعية والبيئية، ومن ثم من الناحية الاقتصادية أيضاً، مما يقوِّض الشروط اللازمة للتقدم في المستقبل.

٤ - ويسلِّط النقاش الدولي المتزايد الذي يجري حالياً الضوء على الحاجة إلى الانتقال بالاقتصادات والمجتمعات إلى السير على مسارات أكثر استدامة، سواء لتفادي حدوث أي أزمة أو كارثة، أو لتيسير تحقيق الازدهار من خلال ''الاقتصادات الخضراء''. ولم تؤكد السياسات العامة دائماً في ردودها حتى الآن أن إعمال حقوق الإنسان يجب أن يوجِّه هذه الجهود، ولم تعط الأولوية للحاجة إلى التصدي لعدم المساواة بين الجنسين. وكثير ما يُفتقد أيضاً في هذه المناقشات مدلول أوجه المفاضلة التي تحدُث في هذه الصدد. وغالباً ما تُقدم الاستدامة كما لو أن الحلول السياسية واضحةُ المعالم. غير أن العديد من المعضلات يحدث مثلا بين التمويل المخصص لأنواع مختلفة من الطاقة منخفضة الكربون؛ وبين أولويات الغذاء أو الوقود الحيوي في استخدام الأراضي؛ وبين الحفاظ على الغابات للتخفيف من تغير المناخ العالمي أو لتلبية احتياجات سبل العيش المحلية، على سبيل المثال لا الحصر. وفي كثير من الحالات، يمكن لنُهج السياسات العامة التي تسعى إلى تعزيز الاستدامة أو أهداف ''الاقتصاد الأخضر'' أن تقوِّض حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ولكيفية معالجة هذه المعضلات آثارٌ عميقة بالنسبة للرابح والخاسر منها، سواء من بين الفئات الاجتماعية أو بين المصالح المحلية والوطنية والعالمية.

٥ - غير أن هذا الزمن هو أيضاً زمن الفرصة. وهناك العديد من الأمثلة حول العالم عن مسارات التنمية البديلة التي تمضي نحو تحقيق الاستدامة مع المساواة بين الجنسين. ويمكن للمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة أن يعزز بعضها البعض بطرق قوية (أغاروال، ٢٠٠٢؛ باكنغهام - هاتفيلد، ٢٠٠٢؛ سيلا ودنكلمان وشتيرن، ٢٠١٣؛ جونسُن - لاثَم، ٢٠٠٧).

ألف - المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة: أوجه التآزر ومواضع التوتر

٦ - لقد غدت المكانة المركزية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حق المرأة لدى تحقيق التنمية المستدامة أموراً تلقى اعترافاً متزايداً في العقود الأخيرة. ويتجلى هذا الاعتراف في عدد من المعايير والاتفاقيات الدولية، من ضمنها المبدأ ٢٠ من إعلان ريو بشأن

البيئة والتنمية[1]، الذي اعتمد في عام ١٩٩٢، وجاء فيه أن المشاركة الكاملة للمرأة أمرٌ ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وفي إعلان ومنهاج عمل بيجين[2]، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في عام ١٩٩٥، دُعيت الحكومات إلى إدماج الشواغل الجنسانية والمنظور الجنساني ضمن السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. كما تتجسد المكانة المركزية للمساواة بين الجنسين في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، التي اعتمدت في عام ٢٠١٢، والتي تضمنت اعترافاً بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ركائز التنمية المستدامة الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتصميماً على تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للمرأة في وضع سياسات وبرامج التنمية المستدامة وفي صنع القرارات المتصلة بذلك على كافة المستويات (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق).

٧ - وربطُ المساواة بين الجنسين بالتنمية المستدامة مهمٌ لعدة أسباب. أولا، أنه واجب معنوي وأخلاقي: فتحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان والكرامة لمختلف المجموعات النسائية وتحقيق قدراتهن شرطٌ أساسي لإقامة عالم عادل ومستدام. وثانياً، لا بد من معالجة الأثر المفرط الذي تركته الصدمات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في النساء والفتيات، والذي يحول دون تمتعهن بحقوق الإنسان وأداء أدوارهن الحيوية في الحفاظ على أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وثالثاً، والأهم من ذلك، من المهم بناء قدرة المرأة على الفعل وقدراتها على إيجاد أوجه تآزر أفضل بين المساواة بين الجنسين ونتائج التنمية المستدامة.

٨ - وهناك أدلة متزايدة على أوجه التآزر القائمة بين المساواة بين الجنسين، من جهة، والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، عندما يكون للمرأة صوت أقوى ومشاركة أوسع في الإدارة العامة، يكون من الأرجح أن تخصَّص الموارد العامة من أجل الاستثمار في أولويات التنمية البشرية، بما في ذلك صحة الطفل والتغذية والحصول على فرص العمل (تشاتوبادياي ودوفلو، ٢٠٠٤). وضمان حصول المرأة على الأصول الزراعية والموارد الإنتاجية والسيطرة عليها أمرٌ مهم لتحقيق الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠١١). وتكتسي معارف النساء وقدراتهن على الفعل وعملهن الجماعي أهمية مركزية لإيجاد مسارات أكثر مستدامة من

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الأول.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبرهنة عليها وبنائها لإدارة المناظر الطبيعية المحلية؛ والتكيف مع تغير المناخ؛ وإنتاج الغذاء والحصول عليه؛ وتأمين خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة.

٩ - هذا ويتزايد الاعتراف بأن المشاركة الكاملة للمرأة عنصرٌ أساسي في عملية صنع السياسات العامة. فمشاركتها الحاسمة على سبيل المثال في إدارة الغابات المجتمعية تؤتي نتائج إيجابية سواء من حيث استدامة الغابات أو المساواة بين الجنسين (أغاروال، ٢٠١٠). وعلاوة على ذلك، يمكن لبعض جوانب المساواة بين الجنسين، مثل تعليم الإناث وحصة المرأة من العمل، أن يكون لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، على الرغم من أن هذا التأثير مرهون بطبيعة استراتيجيات النمو، وهيكل الاقتصاد، والتركيبة القطاعية لعمل المرأة والتفرقة بينها وبين الرجل في سوق العمل، من بين عوامل أخرى (كبير وناتالي، ٢٠١٣).

١٠ - لكن وفي حين أن المساواة بين الجنسين يمكن أن يكون لها تأثير محفِّز على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإن العكس ليس صحيح دائماً. وبالتالي، لا يمكن افتراض وجود علاقة بسيطة تعود بالفائدة سواء من حيث المساواة بين الجنسين أو الاستدامة. وأساس بعض أنماط النمو الاقتصادي، في الواقع، هو الإبقاء على عدم المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال إدامة الفجوات في الأجور بين الجنسين وترسيخ المعايير التمييزية بين الجنسين والقيم والمؤسسات (سيغينو، ٢٠٠٠؛ كبير وناتالي، ٢٠١٣). وعلاوة على ذلك، وبما أن الحكومات والوكالات المانحة تستهدف بشكل متزايد النساء باعتبارهن عناصر حيوية لتكيف المجتمع مع تغير المناخ؛ وفي أداء دورهن كصاحبات حيازات صغيرة باعتبارهن الدعامة الأساسية لإنتاج الغذاء المستدام؛ ومن خلال الحد من حقوقهن الإنجابية باعتبار ذلك هو الحل لمشاكل السكان والبيئة؛ فإنه يُخشى ترسيخ الصور النمطية عن الرجل والمرأة وعدم المساواة بينهما.

١١ - وتستفيد ردود السياسات العامة التي تنظر إلى المرأة على أنها ''مُنقذة الاستدامة'' من الصور النمطية المتعلقة بأدوار المرأة في ما يتعلق الأسرة والمجتمع والبيئة وتعزِّزها. وغالباً ما تنضاف هذه الردود إلى الأعباء الثقيلة التي تتحملها المرأة بالفعل في عملها غير المدفوع الأجر دون أن تمنحها أية حقوق أو موارد أو فوائد. ويحدِّد اختلال توازن القوى في العلاقات بين الجنسين ما إذا كانت تصرفات المرأة وأعمالها ستُترجم إلى إعمال لحقوقها وقدراتها. ولئن كانت مشاركة المرأة أمراً حيوياً، فإن إشراكها في مبادرات السياسات العامة الرامية إلى تحقيق الاستدامة لا يعني تلقائياً تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين، وخاصة عندما تبقى الأسس الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين على حالها.

١٢ - ومع ذلك، هناك نهج بديلة تسير نحو الاستدامة والمساواة بين الجنسين على نحو تآزري. والبعض منها متجذر في الممارسات اليومية التي يحصل من خلالها الناس، نساء ورجالا، على الموارد الطبيعية ويتحكمون فيها ويستخدمونها ويديرونها بطرق تكفل لهم سبل العيش والرفاه. فالمبادرات المشتركة بين الدولة والمجتمع المحلي في حوض نهر الأمازون، على سبيل المثال، لها من القدرات ما يمكنها من الحفاظ على التنوع البيولوجي للغابات والتخفيف من آثار تغير المناخ مع توفير سبل العيش المستدامة المحلية للمرأة والرجل (ريفال، ٢٠١٢). وتتجلى نهج أخرى في الحركات والجماعات المحلية، التي تقود النساء كثيراً منها، لإقامة السيادة على الأغذية والموارد والمجتمعات والمدن المستدامة. ففي جنوب آسيا على سبيل المثال، تعمل شبكة تضم قيادات نسائية من القاعدة الشعبية على توسيع نطاق القدرة على تقليل المخاطر ومواطن الضعف في وجه تغير المناخ في مجتمعاتهن المحلية وبناء ثقافة قوامها القدرة على الصمود[٣].

باء - رسائل الدراسة الاستقصائية العالمية

١٣ - تتمثل أهداف هذه الدراسة الاستقصائية العالمية في تبيان سبب وكيفية وجوب أن تكون المساواة بين الجنسين في صميم التنمية المستدامة والإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة مع المساواة بين الجنسين. والرسائل العامة لهذا التقرير هي كالتالي:

(أ) يجب أن يتضمن أي مسار يُشقُّ لتحقيق التنمية المستدامة التزاماً صريحاً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة، سواء في تصوره النظري أو في تنفيذه؛

(ب) يعني تحقيق التنمية المستدامة الاعتراف بأوجه التآزر القائمة بين المساواة بين الجنسين والاستدامة والتعامل مع أوجه التعارض والمفاضلة التي تنشأ حتماً بين أبعاد الاستدامة الثلاثة ومع دمج المساواة بين الجنسين؛

(ج) تتطلب معالجة أوجه المفاضلة والتفاوض على معضلات السياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين عمليات نقاش شاملة وسبل مراقبة الاستثناءات وأوجه المفاضلة. وتكتسي المشاركة الفعالة والقيادة والإبداع من منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والمجتمعات والأفراد المعنيين أهمية حاسمة لهذه المناقشات.

(٣) انظر الموقع التالي: http://huairou.org/south-asian-network-grassroots-womens-leaders-community-resilience-formally-launched-kathmandu-nepal (تمت زيارة الموقع في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

١٤ - ولا تسعى الدراسة الاستقصائية إلى تغطية المجموعة الواسعة للغاية التي تضم الجوانب الهامة والضرورية لتحقيق التنمية المستدامة مع المساواة بين الجنسين. وإنما تتعمق في بحث مجموعة مختارة من الموضوعات التي تعتبر أساسية لحياة المرأة، وذات أهمية استراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة وهي: أنماط النمو وخلق الوظائف وتوفير ''المنافع العامة''[٤]؛ وإنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه؛ والسكان والسلامة البدنية للمرأة؛ والمياه والصرف الصحي والطاقة. وبالتالي تناقش فصول هذه الدراسة عناصر ملموسة مختلفة من سبل العيش المستدامة للنساء ضمن الإطار الشامل للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المراعية للمنظور الجنساني.

١٥ - ويشرح الفصل الثاني ما تعنيه التنمية المستدامة مع المساواة بين الجنسين بالنسبة لأغراض صنع السياسات: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تضمن رفاه الإنسان وكرامته، والسلامة الإيكولوجية، والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، في الحاضر وفي المستقبل. وإدراكاً بأن الحكومات ستحتاج إلى تقييم خيارات السياسات العامة المعقدة، التي ستكون فيها حتماً أوجه تعارض ومفاضلة، تقترح الدراسة الاستقصائية بعض المعايير الموجهة لواضعي السياسات، وذلك لتمكينهم من تقييم سياسات التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

١٦ - ويبيِّن كل فصل بعد ذلك كيف تعزز أنماط التنمية غير المستدامة وعدم المساواة بين الجنسين بعضها البعض. أما الفصل الثالث، المخصص للاقتصاد الأخضر والمساواة بين الجنسين والرعاية، فإنه يبحث بالتفصيل في التفاعلات بين مسارات النمو وتنامي أوجه عدم المساواة، مؤكداً استغلال عمل المرأة من خلال خفض الأجور والاعتماد على أعمال الرعاية الواسعة النطاق وغير المدفوعة الأجر.

١٧ - ويوضِّح الفصل الرابع، الذي يتناول الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين، كيف تتقاطع الديناميات البنيوية في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية مع العلاقات بين الجنسين، مع ما ينتج عن ذلك من آثار ضارة بالنسبة للأمن الغذائي الأسري والمساواة بين الجنسين. غير أن وجهات النظر السائدة، وهي في هذه الحالة النزعة الإنتاجية التي تهيمن على الكثير من الأفكار والسياسات الدولية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي، تهمِّش مسألة الحق في الغذاء. ويوضح هذا الفصل كيف يتفاعل تقلب أسواق الحبوب العالمية وانخفاض الأجور

(٤) تُعرف المنافع العامة بأن ما له فوائد لا يمكن قصرها بسهولة على ''مشترٍ'' أو مستخدم واحد لتلك المنفعة؛ أي هي فوائد المنفعة العامة التي تمتد لتعمَّ الآخرين. وهي منافع يستهلكها الناس معاً لا بشكل منفصل، مثل الوسط الخالي من الملاريا، والهواء النقي، والتعليم، والصرف الصحي، وما إلى ذلك.

وضعف سبل الرزق مع القيود الخاصة بكل من الجنسين والمتعلقة بالحقوق في ملكية الموارد والحصول عليها والتحكم فيها. وتضاف إلى هذه القيود آثار تغير المناخ والاستثمارات في الأراضي على نطاق واسع من أجل المحاصيل الموجهة للتصدير والوقود الحيوي. وتؤدي المزارعات دوراً محورياً في إنتاج الغذاء لأسرهن والحفاظ على البيئات التي تمكنهن من هذا الأمر، ولكن يجب عليهن القيام بذلك في كثير من الأحيان في ظل ظروف تزداد قيودها يوماً بعد يوم.

١٨ - ويوضِّح الفصل الخامس، الذي يتناول السكان والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، الهيمنة المستمرة والمتجددة، في الواقع، لوجهات نظر السياسات العامة التي تعزو تدهور أحوال البيئة والأخطار الإيكولوجية لأعداد السكان المتزايدة. ووجهات النظر هذه تلهي عن استمرار أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وأوجه عدم المساواة التي هي في الواقع أشدُّ دلالة في إحداث المشاكل البيئية من أعداد الناس البحتة، ومن ثم فهي تدعم تلك الأنماط. ويناقش هذا الفصل مخاطر السياسات السكانية ذات الاهتمامات الضيقة التي تعتبر خصوبة المرأة سبباً وحلاً في آن واحد لتدهور البيئة، والتي يمكن أن تكون سياسات قسرية وعقابية، دون أن تقدِّم الدعم لحقوق المرأة وكرامتها وإمكانية تحكمها في جسدها - بل في الواقع غالباً ما تقوِّضها.

١٩ - ويُظهر كل فصل أيضاً أن المسارات البديلة التي تمضي في اتجاهات المستدامة، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مسارات ممكنة. فهي تستند إلى رؤى وقيم بديلة لا تركز على الربح والنمو فحسب، ولكن أيضاً على أهمية الاستدامة والمساواة بين الجنسين والشمولية والعدالة الاجتماعية. وهي تهم عادة مجموعات مختلفة من المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني وتتطلب إجراءات قوية من الدولة. وتقوم الدول بأدوار محورية بصفتها الجهات المسؤولة عن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتهيئة مناخات ملائمة للسياسات العامة، ووضع المعايير وتنظيم استخدام الموارد، ومحاسبة الجهات الخاصة، والأهم من ذلك، توفير الخدمات العامة والاستثمارات لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وتكتسي الحركات الاجتماعية أهمية أساسية في بدء تنفيذ هذه البدائل والمطالبة بها وصياغة أشكال العمل الجماعي التي تحافظ عليها.

٢٠ - وهكذا، وبالنسبة للعمل المدفوع الأجر والمنافع العامة (انظر الفصل الثالث)، يُسلَّط الضوء على التحالفات الجديدة القائمة بين القطاعين العام والخاص للدفع باتجاه الاقتصادات الخضراء والتحولات المترفِّقة بالبيئة وبنائها. وهنا، بدأت تظهر مسارات تربط بين التمويل والتكنولوجيات والاستثمارات في مجالات مثل الطاقة المتجددة والمنخفضة الكربون التي

تفضي إلى أنماط من النمو تحترم الحدود الإيكولوجية. وبناء على الممارسات الحالية ومقترحات السياسات العامة، يؤكد الفصل العوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق المساواة بين الجنسين التي يمكن جنيُها من تحسين الأجور وظروف العمل للعاملين الذين يقدمون خدمات بيئية من قبيل جمع القمامة وإعادة التدوير، وأيضاً للذين يقدمون الخدمات المرتبطة بالرعاية الشخصية. وفي ما يتعلق بالغذاء (انظر الفصل الرابع)، تؤكد الدراسة الاستقصائية اهتماماً قوياً بتأمين الحق في الغذاء. وهذا يشمل الدعم السياساتي والعام لصغار المزارعين، وخاصة للنساء منهم، وتمكينهم من تأمين زراعة سليمة بيئياً والحفاظ على خصوبة التربة وضمان معيشتهم. وغالباً ما يكون ضمن الأمثلة الناجحة المعرفة المحلية بالظروف البيئية والتربة والبذور؛ والتعاونيات المنشأة للإنتاج والتسويق؛ والدعم، مثل القروض لتمكين المزارعين الفقراء من الحصول على المدخلات المناسبة. كما أن تدخلات الدولة، على سبيل المثال في تحديد الحد الأدنى للأجور وتنظيم الأسعار، والمفاوضات الدولية على قضايا مثل دعم الصادرات والحفاظ على المخزونات الاحتياطية لمواجهة تقلبات الأسعار، تساعد في الحصول على الغذاء والحق فيه.

٢١ - أما الفصل الذي يتناول التنمية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني (انظر الفصل السادس)، فإنه يسلِّط الضوء على الطرق التي يمكن بها لأفقر النساء والفتيات تأمين حقوق المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهن اليومية الأساسية من المياه والصرف الصحي والطبخ النظيف والكهرباء. وتعود هذه الاستثمارات بمنافع أساسية سواء من حيث الاستدامة البيئية أو تعزيز قدرات الناس وكرامتهم وصحتهم. والاستثمار العام أمرٌ أساسي لمثل هذه المبادرات، شأنه في ذلك شأن الابتكار لإيجاد التقنيات المناسبة وتكييفها مع الظروف الاجتماعية والبيئية المحلية. وبالتالي فقد ثبت أن دور المعرفة المحلية والابتكار والعمل الشعبيين أمور حاسمة في هذا السياق أيضاً. والصعوبة حينذاك تكمن في توسيع نطاق المساواة بين الجنسين والاستدامة بالتساوي مع الحفاظ على التركيز عليهما معاً.

٢٢ - ويؤكد كل فصل أن قدرة المرأة على الفعل أمرٌ أساسي لكثير من مسارات التنمية المستدامة هذه. فهي غالباً ما تكون في طليعة الحركات الاجتماعية، تقاوم النماذج غير المستدامة وتطالب ببدائل لها. لذا فإن معارفها ومبتكراتها وأعمالها وقدرتها على الفعل عناصر أساسية لإيجاد وإظهار وابتكار سبل أكثر استدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإدارة البيئات المحلية، والتكيف مع تغير المناخ، وإنتاج المواد الغذائية والخدمات الملائمة المستدامة المأمونة في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة والحصول عليها. ولكي تكون هذه المسارات مستدامة حقاً ويتسنى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات

وقدراتهن، فإنه يتعين إشراك من توجد أرواحهم ورفاههم على المحك في صنع القرار وتولي زمام القيادة، وذلك من خلال الجماعات الأهلية والمنظمات النسائية والأشكال الأخرى من العمل والمشاركة الجماعيين.

٢٣ - وتختتم الدراسة الاستقصائية بتوصيات لاتخاذ إجراءات سياسية ملموسة للمضي قدماً نحو التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. ونظراً لتنوع الظروف التي يعمل فيها واضعو السياسات العامة، وبدلا من أن تكون الدراسة ذات طابع معياري، فإنها تحدد ثلاثة معايير لتقييم ما إذا كان من المرجح أن تحقق السياسات والبرامج والإجراءات المتخذة في سبيل الاستدامة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، خاصة حقوق الفئات المهمشة التي من المحتمل أن تتحمل نصيباً مفرطاً من تكاليف عدم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ورسالة هذه الدراسة الاستقصائية بوجه عام هي رسالة تفاؤل وأمل، أمل في أن يكون بوسع العالم صوغ مستقبل أكثر استدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يتسنى للنساء والفتيات والرجال والفتيان فيه التمتع بحقوق الإنسان كاملة.

ثانيا - المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة

ألف - مقدمة

٢٤ - لقد جرى الاعتراف بضرورتي تحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية المستدامة بوضوح في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث جاء فيها:

> ”... ونسلِّم بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران هامان للتنمية المستدامة ولمستقبلنا المشترك. ونعيد تأكيد التزاماتنا بضمان مساواة المرأة في الحقوق وفي إمكانيات وفرص المشاركة والقيادة في الاقتصاد والمجتمع وعملية صنع القرار السياسي ... ونؤكد أن للمرأة دوراً حيوياً يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة. ونسلم بالدور القيادي للمرأة، ونؤكد عزمنا على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان مشاركتها على نحو تام وفعال في وضع سياسات وبرامج التنمية المستدامة وفي صنع القرارات المتصلة بذلك على كافة المستويات.“ (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرتان ٣١ و ٤٥).

٢٥ - وتوضِّح الدراسة الاستقصائية العالمية ما قد يعنيه تحقيق التنمية المستدامة مع المساواة بين الجنسين بالنسبة لوضع السياسات والبرامج وصنع القرار على جميع المستويات في الظرف العالمي الراهن. وهي بذلك تتأمل ملياً في السياق العالمي السائد في أوائل القرن الحادي

والعشرين، حيث يطرح الفقر والجوع المترسخان، وأوجه عدم المساواة المتنامية، وتدمير النظام الإيكولوجي وتغير المناخ، وهي كلها عواقب نجمت في جزء كبير منها عن النماذج والأنماط الاقتصادية السائدة، تحديات غير مسبوقة في وجه إعمال حقوق النساء ويُخشى أن تواصل تقويض استمرارية أسرهن المعيشية وأهاليهن ومجتمعاتهن. وقد رسخت أنماط التنمية السائدة عدم المساواة بين الجنسين وثبت أنه لا يمكن تحملها في ما يتعلق بالعديد من القضايا التي شملتها الدراسة، بما فيها النمو الاقتصادي والعمل؛ السكان والإنجاب؛ والأغذية والزراعة؛ والمياه والصرف الصحي والطاقة. غير أن رسالة هذه الدراسة عموماً هي رسالة أمل في إمكانيات اعتماد مسارات تنموية بديلة يمكن في إطارها للمساواة بين الجنسين والاستدامة أن يعزِّز بعضهما البعض بقوة، وذلك من خلال نقاش ديمقراطي قوي يضم الدول والنساء والرجال ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات العالمية.

٢٦ - والقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة والفتاة والمساواة بين الجنسين هي بمثابة أساس متين لتعزيز العمل في سبيل تعزيز الدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في تحقيق التنمية المستدامة. والتمييز بسبب نوع الجنس محظورٌ في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. فاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٥] تُلزم الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير الملائمة لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين. وتعزز اتفاقيات منظمة العمل الدولية باستمرار حقوق المرأة في العمل وفي مكان العمل، بما فيها في الآونة الأخيرة، حقوق خادمات المنازل.

٢٧ - وقد ساعدت سلسلة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي على النهوض بالمعايير والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان للنساء والفتيات.

٢٨ - فقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في عام ١٩٩٢، منتدى تاريخياً لتعزيز إطار السياسات العالمي المتعلق بالتنمية المستدامة. فقد أطلق جدول أعمال القرن ٢١، وهو التزام بالتنمية المستدامة، وثلاث اتفاقيات بيئية عالمية - هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٦]، واتفاقية التنوع البيولوجي[٧]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

في أفريقيا[٨]. وينص المبدأ ٢٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] على أن المشاركة الكاملة للمرأة أمر أساسيٌ لتحقيق التنمية المستدامة. وتعترف اتفاقية التنوع البيولوجي بأن إدماج حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام ليس مهماً في حد ذاته فحسب، بل يمكن أيضاً أن يزيد من فعالية التدخلات والبرامج والموارد.

٢٩ - وفي عام ١٩٩٣، أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا، في إعلان وبرنامج عمل فيينا، أن ”حقوق الإنسان للمرأة والطفلة هي جزء غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العالمية وجزء لا يتجزأ من هذه الحقوق ولا ينفصل عنها“ (A/CONF.157/24(Part1)، الفصل الثالث).

٣٠ - وكان برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٩]، الذي اعتمد في عام ١٩٩٤، بداية لفصل جديد في الصلة الرابطة بين السكان وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. فقد وضعت نتائجه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن الأولويات على الصعيد العالمي، وشددت على رفاه الأفراد باعتباره المحور الأساسي للبرنامج العالمي للسكان والتنمية المستدامة. ويسلط برنامج العمل الضوء على عدد من المجالات الحيوية لتعزيز المساواة بين الجنسين، من بينها حصول الجميع على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية؛ ومساواة البنات بالبنين في الحصول على التعليم؛ والمساواة في تقاسم مسؤوليات الرعاية والأعمال المترلية بين النساء والرجال.

٣١ - وكان إعلان ومنهاج عمل بيجين[٢]، الذي اعتمد في عام ١٩٩٥، بمثابة برنامج تاريخي لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين المرأة وتمكين المرأة. وينص الإعلان على أن ”النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بينها والرجل هما مسألة متصلة بحقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية ... فهي السبيل الوحيد لبناء مجتمع قابل للاستمرار وعادل ومتقدم“. ويدعو منهاج العمل الحكومات إلى إدماج الاهتمامات والمنظورات الجنسانية في سياسات وبرامج التنمية المستدامة. ويعد الاستعراض والتقييم القادمان لتنفيذ منهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاماً على اعتماده فرصة هامة لتجديد الالتزامات بتسريع العمل في هذا الصدد.

---

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٣٢ - وحث إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٠]، الذي اعتمد في عام ١٩٩٦، الحكومات على ”كفالة بيئة سياسية والاجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع“.

٣٣ - وكانت الأسس التي انبنى عليها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠، هي النتائج التي أسفرت عنها مؤتمرات القمة الكبرى والمؤتمرات العالمية التي سبق عقدها في عقد التسعينيات من القرن الماضي. ففي إعلان الألفية، أكّدت الدول الأعضاء ستة مبادئ أساسية لازمة للعلاقات الدولية، وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة، ودعت إلى اتخاذ إجراءات في المجالات الرئيسية، بما فيها مجالات التنمية، والقضاء على الفقر، والسلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أكّدت الحكومات عزمها على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبار ذلك السُبل الفعّالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولتعزيز التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢).

٣٤ - وفي الآونة الأخيرة، تم الاعتراف على الصعيد العالمي بأهمية مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتغير المناخ. فقد اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته الثامنة عشرة في عام ٢٠١٢، مقرراً يقضي بتعزيز هدف التوازن بين الجنسين في هيئات ودورات مؤتمر الأطراف وأعضاء الوفود فيها وإدراج مسألة الشؤون الجنسانية وتغير المناخ كبند دائم في جدول أعمال دورات المؤتمر (انظر FCCC/CP/2012/8/Add.3، المقرر ٢٣/م أ-١٨).

٣٥ - وجدَّدت القرارات الأخيرة التي اعتمدتها الجمعية العامة التأكيد مرة أخرى على الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة. ففي قرار الجمعية العامة ١٣٩/٦٨ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، الذي اعتمدته في دورتها الثامنة والستين، حثت الجمعية الدول الأعضاء على تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تدبير الموارد الطبيعية، واستثمار مشاركة المرأة وتأثيرها في إدارة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. كما دعا القرار الحكومات لدعم المزارعات من صاحبات الحيازات الصغيرة بوسائل منها تسهيل حصولهن على خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات المالية، والمستلزمات

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

الزراعية، وتنقية المياه والري، والنفاذ إلى الأسواق، والتقنيات المبتكرة. وفي القرار ٢٢٧/٦٨ المتعلق بدور المرأة في التنمية الذي اعتُمد في الدورة ذاتها، شجعت الجمعية العامة الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تكافؤ فرص الاستفادة من العمالة الكاملة والمنتجة والحصول على العمل اللائق.

٣٦ - وبالمثل، تعزِّز الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة إطار السياسات العالمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. فقد حثت اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين الحكومات على تشجيع مشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة، باعتبارهما من عوامل تحقيق التنمية المستدامة الموجهة لخدمة البشر وباعتبارهما مستفيدين منها (انظر E/2014/27). وشددت اللجنة أيضاً على ضرورة أن تقدِّر الحكومات أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتقلِّصها وتعيد توزيعها عن طريق تحديد أولويات سياسات الحماية الاجتماعية، وتوفِّر خدمات اجتماعية ميسَّرة وبأسعار معقولة وتطوِّر البنية التحتية، بما في ذلك سبل الحصول على التكنولوجيات الموفِّرة للطاقة والوقت السليمة بيئياً.

باء - زمن التحديات والفرص

٣٧ - لقد بات من الواضح بشكل متزايد أن أنماط التنمية والنمو السائدة أنماط لا يمكن تحملها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢؛ A/CONF.216/PC/7). فقد أدت إلى سبل عيش غير مستقرة بشكل متزايد، حيث يعيش ١,٢ مليار شخص في فقر مدقع (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ (أ)) ولا تتاح للكثير غيرهم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية. وقد تزامنت أنماط النمو الحالية مع ارتفاع عدم المساواة في الثروة والدخل والقدرات في جميع أنحاء العالم، سواء داخل البلدان أو في ما بينها (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ (ب)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣ (أ)). ومع أن بعض البلدان النامية التي تشهد ارتفاع مستويات الدخل بدأت اللحاق بركب الدول المتقدمة، فإن الدخل في هذه الأخيرة لا يزال أعلى بكثير من نظيره في البلدان المتقاربة معها. وتميل نسبة ٥ في المائة من أفقر السكان في البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع لتكون أكثر ثراء من ثلثي السكان في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. ولا يزال الدخل ”رهيناً بالجنسية والمكان“ (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٢ (أ)). وفي هذا السياق، لا يزال التفاوت بين الجنسين من حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمراً مستمراً على نطاق واسع.

٣٨ - وأصبحت الأنشطة البشرية محركاً رئيسياً لعمليات نظام الأرض وتتجلى في استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها؛ وفقدان الأساسي من النظم الإيكولوجية والموائل والتنوع

البيولوجي؛ وتلوث الأرض والمحيطات والغلاف الجوي؛ وفي تغير المناخ، مع ما يصاحب ذلك تأثيرات مناخية قاسية وغير متوقعة بينما تقترب البشرية مما يسمى ”حدود تَحمُّل الكوكب“ أو تتجاوزه (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠١٣؛ روكستروم وآخرون، ٢٠٠٩). وفي السنوات الأخيرة، أفرزت هذه العمليات صدمات وحالات إجهاد غير مسبوقة، شوهدت في الفيضانات والجفاف وتدمير المناظر الطبيعية الحضرية والريفية وسبل العيش، حيث يعاني كثير من الناس والأماكن من اقتران أزمات الغذاء والطاقة والبيئة والأزمات المالية. وقد تؤثر أزمات الاستدامة هذه في جميع الناس وهي تنطوي على تهديدات خطيرة على الأجيال القادمة، كما أوضحت ذلك في عام ١٩٨٧ اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في تقريرها المعنون ”مستقبلنا المشترك“ (A/42/427، المرفق).

١ - أنماط التنمية غير المستدامة وعدم المساواة بين الجنسين

٣٩ - إن الأسباب الكامنة وراء عدم الاستدامة وعدم المساواة بين الجنسين وعواقبها مترابطة ترابطاً قوياً وهي متجذرة في النماذج الاقتصادية المهيمنة (فوكودا - بار وهاينتز وسيغينو، ٢٠١٣). فهذه النماذج تنطوي على تحرير الاقتصاد وتركيز الأنشطة الإنتاجية والمالية الموجهة نحو الربح على المدى القصير؛ واستهلاك المواد بدون قيود؛ وبلوغ مستويات لا مثيل لها من حيث التسلُّح؛ وخصخصة السلع والخدمات العامة، وكلها توجّهات أتت على حساب إمكانية قيام الدولة بتنظيم هذه المجالات وإعادة توزيع الثروات. وتتسبب هذه العمليات، في كثير من الأماكن، في أزمات الرعاية، مما يستتبع انهيار قدرات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات على إعالة ورعاية وتثقيف أنفسهم والأجيال القادمة، ويقوِّض حقوق الناس وكرامتهم (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ٢٠١٤).

٤٠ - وقد أبرزت الأزمات والانتكاسات المالية، التي ترسخت جذورها في كثير من البلدان وكانت لها عواقب وخيمة في جميع أنحاء العالم، المخاطر ونقاط الضعف الملازمة لنماذج السوق المحرَّرة والخاضعة لسلطان أسواق المال. فهذه المخاطر ومواطن الضعف تقوِّض جدوى نماذج السوق حتى ولو كانت تعمل وفق شروطها. كما أن ثمار النمو الاقتصادي لا تزال تقسَّم تقسيماً غير متكافئ. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، ازدادت الفوارق الاقتصادية في ما بين البلدان والمناطق وداخلها. وأصبحت نسبة ١ في المائة من أغنى سكان العالم تملك حوالي ٤٠ في المائة من جميع الأصول في حين أن النصف الأكثر فقراً من السكان لا يمتلك سوى ١ في المائة من الأصول العالمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣ (أ)). كما شهدت الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم، بما في ذلك آسيا وجنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية، زيادات سريعة في مستوى عدم المساواة. وعدم المساواة نفسه يهدد

الاستدامة الاقتصادية، حيث يؤجج الاضطرابات والصراعات ويُضعف أسس الاستقرار وتكافؤ الفرص وطلب المستهلك الذي يعتمد عليه النمو (شتيغليتز، ٢٠١٢).

٤١ - إن النماذج الاقتصادية المهيمنة نماذج غير مستدامة، لا من الناحية الاقتصادية فحسب ولكن أيضاً من الناحية الاجتماعية والبيئية، إذ تكرِّس عدم المساواة بين الجنسين وغيرها من مظاهر اللامساواة وتضرُّ بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢؛ A/CONF.216/PC/7). وقد ساهمت نماذج النمو الموجهة نحو التصدير في العديد من مجالات الصناعة والزراعة في ارتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة، كما نوقش في الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩ (A/54/227)[(١١)]. غير أن التمييز والتفريق بين الجنسين في سوق العمل، وكذلك ضعف النظم في تلك الأسواق، هي عوامل ساعدت على حصر النساء في الوظائف المنخفضة الأجر وذات النوعية الرديئة من حيث ظروف العمل وفرص الحصول على الحماية الاجتماعية. كما أنها تعزز مكانة المرأة باعتبارها مُعيلة ثانوية داخل أسرتها المعيشية (تشين وآخرون، ٢٠٠٥).

٤٢ - وعلاوة على ذلك، يمكن للأسواق أن تستمر في عملها كالمعتاد بسبب اعتمادها على العمل غير المأجور الذي يخصَّص لرعاية الأطفال والمرضى وكبار السن والعمل المنزلي الذي يدعم الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠). ولا يمكن للنمو الاقتصادي أن يحدث من دون هذا العمل غير المأجور وغير المرئي في كثير من الأحيان. وتعتمد نماذج النمو المهيمنة أيضاً على استغلال الموارد الطبيعية كما لو كانت هذه الموارد بدون حدود. وتحال التكاليف البيئية للإنتاج، مثل التلوث والنفايات السامة وانبعاثات غازات الدفيئة إلى جهات خارجية؛ أي أن ”تغير المناخ، على غرار المشاكل البيئية الأخرى، ينطوي على عامل خارجي، وهو أن انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري يضر بالآخرين دون أي تكلفة يتحملها العامل المسؤول عن الانبعاثات“ (ستيرن، ٢٠٠٦). وتدر أنماط التنمية هذه الأرباح على حساب البيئة، سواء من خلال أنظمة الوقود الأحفوري المترسخة التي تزود الصناعة والطاقة والسيارات في حين أنها تنتج الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتغيِّر المناخ، أو من خلال الزراعة الصناعية التي تدر مكاسب قصيرة الأجل عن طريق استغلال التربة واستنفاد موارد المياه. وهذه الأنماط غير مستدامة، إذ أنها تعرِّض الإنتاج والاستهلاك في المستقبل للخطر وتهدد سلامة ومنعة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، ٢٠٠٥).

(١١) الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: العولمة ونوع الجنس والعمل (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.IV.8).

٤٣ - إن تدني خدمات النظام الإيكولوجي والقدرة الإنتاجية يزعزع استقرار معيشة الناس وصحتهم، سواء في الوقت الحاضر أو بالنسبة للأجيال المقبلة. فسعياً وراء الربح، انتقلت مسؤولية تحمل التكاليف الاجتماعية والبيئية للإنتاج إلى الدولة والأسر المعيشية الخاصة والمجتمعات المحلية، أو إلى البيئة الطبيعية. وتتجلى تكاليف ونتائج التغير الاجتماعي - البيئي في أشكال مختلفة من عدم المساواة بين الجنسين. فالكوارث الطبيعية، بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ، تؤثر بشكل مفرط في المرأة الفقيرة (نويماير وبلومبر، ٢٠٠٧). وكثيراً ما تتحمل المرأة العبء الأكبر للتعامل مع الصدمات المناخية والضغوط أو التأثيرات الصحية الناجمة عن تلوث الأماكن المغلقة والمناطق الحضرية، مما يزيد في أعباء الرعاية التي تتحملها. وبما أن الأراضي والغابات والموارد المائية التي كانت ذات يوم ملكاً مشاعاً للجميع غدت مسيَّجة أو ملكاً خاصاً أو ''مُستولى عليها'' للاستثمار التجاري على نحو متزايد، تصبح المجتمعات المحلية والسكان الأصليون، ولا سيما النساء، الذين يعتمدون عليها في كسب عيشهم، في عداد المهمشين والمشردين (وايت ووايت، ٢٠١٢؛ ليفين، ٢٠١٢؛ منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢). وفي أثناء هذه العملية، تصبح سبل العيش المستدامة والصحة والحقوق والكرامة - سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، وفي أوساط المجتمعات الرعوية أو الزراعية أو الغابوية - عرضة للخطر (أونموزيغ، ٢٠١٤).

٢ - التصدي للتحديات

٤٤ - لقد أفضى تزايد الاهتمام والنقاش الدوليين إلى الاعتراف بالحاجة الواضحة إلى وضع الاقتصادات والمجتمعات على مسارات أكثر استدامة، سواء لتفادي الأزمات والكوارث، أو لتيسير تحقيق الازدهار من خلال ''الاقتصادات الخضراء''. وفي مسعى لتنظيم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، غدت انبعاثات الكربون قيمة نقدية تُتداول في الأسواق العالمية. وتفترض مخططات تعويض التنوع البيولوجي أن تدمير التنوع البيولوجي يمكن التعويض عنه من خلال إيجاد بيئات مماثلة في أماكن أخرى. وتعوِّض المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي المجتمعات والأفراد لحفظ وحماية سلع أساسية طبيعية مثل مصادر المياه والغابات. وتهدف هذه المخططات إلى إعطاء قيمة لرأس المال الطبيعي بحيث يمكن احتسابه ضمن الحسابات الاقتصادية. ومع ذلك، فقد ثبت في كثير من الأحيان أن المعاملات الناجمة عن ذلك والأسواق مناقضة لمصالح السكان الفقراء والأصليين وتحول دون تحقق المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية للنساء والرجال والاستفادة منها بسبب الفوارق في السلطة وعدم المشاركة في عمليات صنع القرار والمفاوضات (مكافي، ٢٠١٢؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠ (ب)) (انظر الإطار الأول). كما زادت مرة أخرى في الضغوط الممارسة على الموارد الطبيعية من خلال ''الاستيلاء''

على الأراضي والمياه ووضع اليد على الغابات والموارد بغرض حفظ البيئة (أونموزيغ، ٢٠١٤؛ فيرهيد وليتش وسكونز، ٢٠١٢؛ ميهتا وفِلدويش وفرانكو، ٢٠١٢).

٤٥ - وتكتسي معارف النساء وقدراتهن على الفعل وعملهن الجماعي أهمية مركزية لإيجاد مسارات أكثر مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبرهنة عليها وبنائها لإدارة المناظر الطبيعية المحلية؛ والتكيف مع تغير المناخ؛ وإنتاج الغذاء والحصول عليه؛ وتأمين خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة. وثمة اعتراف متزايد بأهمية المرأة في وضع السياسات العامة وفي السياسة، إذ أن مشاركتها الحاسمة على سبيل المثال في هيئات إدارة الغابات المجتمعية تؤتي نتائج إيجابية لاستدامة الغابات والمساواة بين الجنسين على السواء (أغاروال، ٢٠١٠) (انظر الإطار الأول). لذا، فإن الحكومات والوكالات المانحة تستهدف المرأة باعتبارها عنصراً حاسماً لتكيف المجتمع مع تغير المناخ؛ وفي دورها ضمن صغار المزارعين وباعتبارها الدعامة الأساسية لإنتاج الغذاء المستدام؛ ومن خلال تقليص حقوقها الإنجابية، على اعتبار أن ذلك هو الحل لمشاكل السكان والبيئة. والواقع أن وجهات النظر التي ترى في المرأة ''مُنقذة الاستدامة'' تتجلى في العديد من المجالات، بدءاً من الحفاظ على التنوع البيولوجي والمياه والتربة إلى إيجاد الخدمات المستدامة اجتماعياً وبيئياً.

الإطار الأول

الإدارة المستدامة للغابات والمساواة بين الجنسين

تجسِّد المناظر الطبيعية للغابات جيداً التفاعل الذي يتم بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أثناء تشكيل التغيير. ويعكس الغطاء النباتي ونوعيته التفاعل الديناميكي بين النظم الإيكولوجية ومعيشة الناس. وقد يقدِّر أناس مختلفون قيمة الغابات والأشجار ذاتها بحسب منتجاتها من الأخشاب وما يجمعونه منها، وبحسب خدماتها في ما توفره من ظل لهم وحماية للنظام الإيكولوجي أو بحسب قيمتها الثقافية.

وما فتئت الغابات تخضع للسياسات والتدخلات التي لم تتحقق معها سوى نتائج متفاوتة بالنسبة للمساواة بين الجنسين. فمنذ عهد الاستعمار وما بعده، والبرامج الحكومية غير الحكومية وبرامج الجهات المانحة المتعاقبة تركِّز على أهداف تتراوح بين إدامة الإمدادات من الأخشاب والمنتجات غير الحرجية وبين حماية مستجمعات المياه والتنوع البيولوجي. وتركز الجولة الأخيرة من التدخلات على التخفيف من تغير المناخ. والهدف هو إدارة الغابات من أجل حماية وتعزيز مخزونات الكربون كوسيلة لتعويض الانبعاثات التي تنفثها المواقع الصناعية. ويساعد العديد من المخططات التي ظهرت، والمرتبطة بمقادير مختلفة ببرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة

عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات)، أو آلية التنمية النظيفة، أو مؤسسة رصد الانبعاثات الكربونية أو الصفقات الخاصة غير المعتمدة، تساعد كلها على إعادة تقييم الغابات كمصدر لسلعة كربونية يراد تداولها في الأسواق الناشئة. وبما أن مشاريع كربون الغابات هذه تشتغل على الأرض، فقد حاولت تلبية احتياجات الاستدامة العالمية ولكنها غالباً ما تستبعد مستخدمي الغابات المحليين وتُفسد سبل معيشتهم، مما يسهم في نزع ملكيتهم (كوربيرا وبراون، ٢٠٠٨؛ كوربيرا وشرودر، ٢٠١٠). والنتيجة غالباً ما تكون مزيداً من عدم المساواة والظلم للمستخدمين المحليين إزاء الوكالات الخارجية والجهات الفاعلة العالمية. وقد خلُصت دراسة حديثة بشأن المبادرة المعزَّزة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات* إلى أن المرأة ليست ''صاحبة مصلحة رئيسية أو مستفيدة من المبادرة المعزَّزة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات بسبب عدم حضورها في قطاع الغابات – الذي يعتبر إلى حد كبير ميداناً للرجل'' (شبكة تنظيم النساء لإحداث تغيير في الزراعة وتدبير الموارد الطبيعية وغيرها، ٢٠١٣).

وقد ركزت البدائل على الإدارة الأهلية والمشتركة للغابات. وهذه النهج قادرة على تعزيز ودعم الحقوق والقدرات المحلية، بما فيها حقوق المرأة وقدراتها. غير أن النتائج التي حققتها الإدارة المجتمعية للغابات بالنسبة للمساواة بين الجنسين كانت متفاوتة إلى حد كبير. ففي كثير من الحالات، تُخضَع المصالح والقيم المراعية للفروق بين الجنسين في مجال إدارة الغابات لفكرة معمَّمة عن ''المجتمع المحلي''، وذلك من خلال المؤسسات التي يهيمن عليها الرجال وقادة المجتمع. غير أن الأعمال المنجزة في نيبال وفي ولاية غوجارات بالهند هي أدلة تثبت أن المساواة بين الجنسين في عمليات الإدارة المشتركة للغابات ترتبط بالنتائج الإيجابية سواء بالنسبة لإيكولوجيا الغابات وللمساواة بين الجنسين (أغاروال، ٢٠١٠). وكثيراً ما يرتبط عدم المساواة (ما لم يخفَّف بتدابير محددة) بتدني مستوى التعاون أو انعدامه داخل اللجان المكلفة بإدارة الغابات. وحيثما تشارك المرأة مشاركة كاملة ويكون لها صوت مسموع ونفوذ في هياكل اللجنة، تيسَّر لها سبل الحصول على قدم المساواة مع الرجل على الموارد إضافة إلى تقاسم المنافع بمزيد من الإنصاف وتحسُّن مستوى استدامة الغابات.

* برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية هو محاولة لإيجاد قيمة مالية للكربون المخزن في الغابات، حيث يقدم حوافز للبلدان النامية لخفض الانبعاثات من أراضي الغابات والاستثمار في السبل المؤدية إلى التنمية المستدامة من خلال الحد من انبعاثات الكربون. أما المبادرة المعزَّزة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، فإنها تتجاوز إزالة الغابات وتدهورها وتشمل دور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الغابات من الكربون. انظر الموقع الشبكي التالي: www.un-redd.org (تمت زيارة الموقع في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

٤٦ - غير أن اعتبار المرأة مُنقذة الاستدامة أمرٌ ينطوي على بعض المخاطر. فهذه النهج تستند على افتراض أن وقت المرأة ''مرن بلا حدود'' (إلسون، ١٩٩٦) وأن الموارد غير المحدودة يمكن الاعتماد عليها للحفاظ على الناس والبيئات، دون إيلاء الاعتبار الواجب لصحة المرأة ورفاهها والمطالب المتنافسة على وقتها. وتعامِل السياسات التي تقوم على الافتراضات النمطية بشأن دور المرأة في رعاية الأسرة والمجتمع والبيئة النساءَ كفئة متجانسة. وتتجاهل نقاط التقاطع الحيوية مع مظاهر التفاوت التي تشكل مصالح المرأة ومعارفها وقيمها والفرص المتاحة لها وقدراتها. فاختلال توازن القوى في العلاقات بين الجنسين، في ممارسة الحقوق أو الحصول على الموارد والتحكم فيها أو المشاركة في صنع القرار، تحدِّد ما إذا كانت إجراءات المرأة وأعمالها ستُترجم إلى فوائد، ومعنى ذلك تعزيز حقوقها وقدراتها وكرامتها وسلامتها الجسدية. وبالتالي، فإن إشراك المرأة في مبادرات السياسات الرامية ظاهرياً إلى تحقيق الاستدامة لا يعني تلقائياً المزيد من المساواة بين الجنسين؛ بل على العكس من ذلك، فتكثيف أعباء المرأة لخدمة المجتمع والبيئة يمكن أن يرسخ عدم المساواة بين الجنسين ويزيد في تفاقمه.

٤٧ - وعلى الرغم من بعض أوجه القصور في السبل التي تصدت بها الجهات السياسية الفاعلة لتحديات الاستدامة، فإن هذا الزمن هو أيضاً زمن الفرص. فهناك العديد من الأمثلة الملموسة المستمدة من جميع أنحاء العالم على المسارات البديلة التي تسير نحو الاستدامة والمساواة بين الجنسين. والبعض منها ناجم عن عادات المرأة والرجل اليومية في الاستفادة من الغابات والتربة والمياه والمناظر الطبيعية الحضرية والتحكم فيها واستخدامها وإدارتها بطرق تحافظ على سبل معيشتهما وتعزز رفاههما.

٤٨ - لقد كانت المرأة ويمكن أن تكون الفاعلة الأساسية في مسارات الاستدامة والتحوُّل المراعي للبيئة. لكن الأمر الحاسم هو أن هذا يجب ألا يعني إضافة أعمال الحفاظ على البيئة إلى أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها المرأة. ومعنى ذلك الاعتراف بمعارفها وحقوقها وقدراتها وسلامتها الجسدية واحترامها، وضمان أن تكون الأدوار متطابقة مع الحقوق والتحكم في الموارد وسلطة اتخاذ القرار. ويمكن للمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة أن يعزِّز بعضهما البعض بطرق قوية ورسم مثل هذه المسارات والمجالات الملموسة للعمل السياساتي هو الهدف الرئيسي من هذه الدراسة الاستقصائية العالمية.

جيم - التنمية المستدامة مع المساواة بين الجنسين: التعاريف والمفاهيم

٤٩ - يتماشى فهم التنمية المستدامة الوارد في هذه الدراسة الاستقصائية مع التعريف الذي اقتُرح، في عام ١٩٨٧، في تقرير تاريخي صدر عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية:

فالتنمية المستدامة ”هي التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة“ (A/42/427، المرفق)، وهو ما ينطوي على دمج الركائز الثلاث للاستدامة، وهي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتنبني الدراسة الاستقصائية العالمية على هذا التعريف الواسع في العديد من الجوانب الهامة التي تساهم في المداولات الجارية بشأن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتعيد التأكيد على القيم المعيارية، لتستند في تحليلها للسياسات العامة في إطار حقوق الإنسان والقدرات البشرية، على النحو المبين بالتفصيل أدناه، وتؤكد أن مسألتي المساواة والعدالة عنصران هامان بالنسبة لأجيال الحاضر والمستقبل على السواء. وفي كلا الجانبين، تكتسي المساواة بين الجنسين أهمية محورية.

٥٠ - لذلك فإن التنمية المستدامة هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تضمن رفاه الإنسان وكرامته والسلامة الإيكولوجية والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، في الحاضر والمستقبل.

٥١ - وفهم المساواة بين الجنسين لأغراض هذه الدراسة الاستقصائية هو ما وضعته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي أوضحت بأن: ”... اتباع نهج قانوني أو برنامجي رسمي خالص ليس كافياً لتحقيق المساواة الفعلية للمرأة بالرجل، التي تفسرها اللجنة بوصفها مساواة موضوعية. وإضافة إلى ذلك، تتطلب الاتفاقية أن تُعطى المرأة بداية مساوية وأن يجري تمكينها بتوفير بيئة مساعدة لتحقيق المساواة في النتائج“ (انظر A/59/38، الجزء الأول، المرفق الأول، التوصية العامة رقم ٢٥). لذا، فالمساواة الموضوعية أو الفعلية تستلزم مساواة المرأة بالرجل في التمتع بحقوقها، ولا سيما في ما يتعلق بالنتائج والحصيلة. ولضمان ذلك، يجب على الدول ألا تقضي على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فحسب، بما فيها التمييز الهيكلي والتاريخي، من خلال البناء على أسس المساواة الرسمية أو القانونية، بل عليها أيضاً ضمان إعمال حقوقها.

٥٢ - ويلقى مفهوم المساواة الحقيقية بين الجنسين هذا القبول بقوة في ظل وجود إطار القدرات، الذي يلفت الانتباه إلى الحريات الموضوعية التي ترى أنه ينبغي للناس ”عيش ضروب الحياة التي يقدِّرونها - ولهم سبب في تقديرها“ (سِن، ١٩٩٩). ولإطاريْ الحقوق والقدرات البشرية دافعٌ مشترك، هو حرية الفرد وكرامته، وكلاهما يوجد في تناقض حاد مع النهج الاقتصادية السائدة التي تؤكد على توسيع نطاق الناتج المحلي الإجمالي باعتبار ذلك هدفها الرئيسي (فيزرد وفوكودا - بار وإلسون، ٢٠١١). ولا يزال الحرمان من القدرات الأساسية، الذي قد يتجسد في الوفاة المبكرة والنقص الهام في التغذية وانتشار الأمية (سِن، ١٩٩٩، الصفحة ٢٠)، يؤثِّر في حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، حتى في

البلدان ذات معدلات النمو الاقتصادي العالية. ويمكن أيضاً أن تقاسي هذا الحرمان في الحقوق والقدرات النساء والفتيات اللواتي هن أفراد في أسر معيشية قد لا تعتبر فقيرة أو محرومة على المستوى الكلي، مما يؤكد ضرورة النظر دائماً إلى ما وراء المتوسطات والمجاميع. وفي حين أن إزالة هذه الفوارق في الرفاه الأساسي أمرٌ في غاية الأهمية، فإن إطار القدرات، مثله مثل نهج حقوق الإنسان، يوجه الانتباه أيضاً إلى أهمية قدرة المرأة على الفعل نظراً لقيمته الذاتية ولأن ''الدور المحدود لقدرة المرأة على الفعل النشط يؤثِّر تأثيراً خطيراً في حياة جميع الناس – رجالا ونساء وأطفالا وبالغين'' (سِن، ١٩٩٩، الصفحة ١٩١). ويؤكد إطارا الحقوق والقدرات البشرية على التآزر المحتمل بين قدرة المرأة على الفعل والنتائج المتعلقة برفاهها، وعدم قابلية حقوقها للتجزئة.

٥٣ - ولا تزال مسألة العدالة بين الأجيال، وهي عنصرٌ أساسي من عناصر تعريف الاستدامة الوارد في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، مصدر قلق كبير اليوم، وخاصة في سياق ما بعد الأزمات حيث تبدو احتمالات إعمال الحق في سبل العيش الكريمة والمستدامة للأجيال الناشئة والمقبلة احتمالات قاتمة (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ (ب)). إن مسألة العدالة بين الأجيال تقتضي بألا تخل تصرفات الجيل الحالي بقدرة الأجيال المقبلة على أن تعيش حياة موفورة. وكما ذكر أناند وسِن (٢٠٠٠) ''الواضح أنه سيكون أمراً غريباً لو كنا نشعر بقلق عميق على رفاه الأجيال المقبلة – التي لم تولد بعد – في حين نتجاهل محنة الفقراء الآن''. وهذا القلق يلفت الانتباه إلى مظاهر التفاوت الآن. فعمق وحجم مظاهر التفاوت المتعددة التي تميِّز معظم البلدان اليوم، النامية منها والمتقدمة، يستلزم اتخاذ إجراءات. ويضرُّ عدم المساواة بالدينامية الاقتصادية وفرص الحد من الفقر، ويمكن أن يؤدي إلى أزمات اقتصادية ويسبِّب التهميش الاجتماعي ويؤجج التوترات السياسية والنزاعات. وينبغي إعطاء الأولوية لتدابير إعادة توزيع الثروات التي تعالج أوجه التفاوت وتُعمل حقوق الإنسان وتحقق قدراته باعتبارها محور التنمية المستدامة. كما أن مشاركة الفئات المهمشة وإسماع صوتها في عملية صنع القرار على مستويات متعددة أمران ذوا أهمية أساسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣ (أ)).

دال - النظر إلى ما مضى والسير قدماً إلى الأمام: التعلم مما أُنجز في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة

٥٤ - منذ أوائل عقد السبعينات من القرن الماضي والحركات الاجتماعية والبيئية في أماكن من أمريكا اللاتينية وأفريقيا الآسيوية تركِّز أساساً على الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية على سبل عيش السكان المحليين والشعوب الأصلية وحقوقهم ورفاههم. ومن بين الأمثلة على

ذلك حركات مقاومة تشييد السدود الكبيرة وما يقترن بها من نزوح للناس وأنشطة التعدين وتدمير الغابات (دويل، ٢٠٠٥). وكان الدافع وراء حركة Chipko التي قاومت قطع الأخشاب في جبال الهيمالايا في المقام الأول هو حماية الغابات وسبل العيش. ومضت لتصبح رمزاً مبجَّلا للاحتجاج البيئي غير العنيف وأهمية مشاركة المرأة. وترتبط رمزية مماثلة بحركة الحزام الأخضر الكينية، التي أسستها وانغاري ماثاي في عام ١٩٧٧، وشجعت المرأة الريفية على زرع الأشجار جماعةً من أجل سبل العيش المستدامة والمحافظة على الغابات.

٥٥ - أما في الدول المتقدمة، فقد ركزت الحركات على مكافحة التلوث واستنزاف الموارد وفقدان الموائل وكذلك التسلُّح والطاقة النووية، وعلى الترويج للسلام. وإلى جانب منشورات مرموقة مثل *Silent Spring* (كارسُن، ١٩٦٢) و *The Limits to Growth: A Report to the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (ميدوز وآخرون، ١٩٧٢)، فقد غذَّت هذه الحركات وعياً عاماً وسياسياً متنامياً بسلبيات النماذج السائدة من الناحيتين البيئية والاجتماعية.

٥٦ - وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢، بمثابة منتدى تاريخي ناقشت فيه الحكومات والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية مختلف النهج لتحقيق التنمية المستدامة. وتتوخى مبادرة ''جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١'' الاستدامة التي تشيَّد من القاعدة إلى القمة من خلال المبادرات التي تتخذها الحكومات المحلية والجماعات المحلية والنساء والرجال. وهي تحفِّز طائفة كبيرة من مشاريع وبرامج التنمية المستدامة الأهلية والحكومية المحلية المشتركة في جميع أنحاء العالم، تتمحور حول الزراعة المستدامة واستخدام الأراضي والمياه ومصائد الأسماك والغابات والحياة البرية والبيئات الحضرية وغيرها من المسائل. وجسدت هذه المبادرات اعترافاً هاماً بالحقوق المتعلقة بالموارد المحلية والعمل الجماعي. غير أن الكثير منها عانى من وجهة نظر متجانسة إلى حد الإفراط عن ''المجتمع المحلي'' لم تأخذ في الحسبان وجهات النظر والأولويات المتباينة حسب نوع الجنس والفئة الاجتماعية (دريسلر وأخرون، ٢٠١٠؛ ليتش وميرنز وسكونز، ١٩٩٩)، ولم تُشرك النساء إلا في أعمال رمزية قامت بها لجان إدارة المشاريع. هذا ويستمر عدم الاهتمام بعدم المساواة بين الجنسين وأوجه التفاوت الأخرى، حتى يومنا هذا، في العديد من المبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية (هاركورت، ٢٠١٢).

٥٧ - وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، دعا ائتلاف واسع ضم منظمات غير حكومية وحركات اجتماعية، من ضمنها المنظمة النسائية للبيئة والتنمية ومنظمة بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد وغيرهما، إلى دمج الشواغل الجنسانية في

المناقشات المستجدة بشأن التنمية المستدامة. ودعت منظمة بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد، إلى جانب مجموعات أخرى، إلى التحول من نماذج التنمية القائمة على النمو إلى التنمية المراعية للمنظور الجنساني (ويلتشِر، ١٩٩٢). وانتقد منتدى جدول أعمال المرأة للقرن ٢١، وهو منتدى يضم جماعات مختلفة، مسارات التنمية القائمة وفكر السوق الحرة، وتبنَّى بدلا من ذلك مفهوم سبل العيش المستدامة وإبراز الحاجة إلى ربط ممارسات الرعاية اليومية بالعدل في توزيع الموارد (فيختِريخ، ٢٠١٢). غير أن الكثير من البدائل التي طرحتها الجماعات والشبكات النسائية في الجناح العالمي المخصص للنساء في المؤتمر طغى عليها التفاؤل السائد بشأن الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجيا والأسواق.

٥٨ - ويعترف جدول أعمال القرن ٢١ والمناقشات التي بدأت في الفترة من عام ١٩٩٢ فصاعداً بالمرأة كعنصر فاعل مهم في حماية البيئة والتخفيف من حدة الفقر، لكنها تميل إلى معاملة المرأة على اعتبار أنها وسيلة ليس إلا. واعتُبرت المرأة المستخدِمة الأساسية والقائمة فعلياً على تدبير وحفظ البيئة على المستوى المحلي (انظر مثلا، دانكلمان وديفِدسُن، ١٩٨٨؛ رودا، ١٩٩١). وعزز هذا الرأي القائل إن المرأة يجب أن تسخَّر باعتبارها مُنقذة الاستدامة، استناداً إلى افتراض أن المرأة هي وثيقة الصلة بالطبيعة. وغالباً ما تُقدَّم أوجه ارتباط المرأة بالبيئة، وخاصة في الأعمال المترلية وأعمال تأمين لقمة العيش كجمع الحطب وجلب المياه وزراعة الأغذية، كما لو كانت أعمالا طبيعية وعالمية، بدلا من اعتبارها نتاج معايير وتوقعات اجتماعية وثقافية معينة. وكثيراً ما قامت المشاريع والسياسات التي استتبعها ذلك بتعبئة وتسخير مهارات المرأة ومعارفها، مما زاد في عملها غير المأجور دون النظر في ما إذا كان لديها حق وصوتٌ مسموع وتأثيرٌ في التحكم في فوائد المشاريع.

٥٩ - ويمكن الخروج بعدد من الدروس المفيدة من هذه النبذة التاريخية للاستعانة بها في رسم السياسات العامة. أولا، يتعين على صناع القرار تجنب وضع افتراضات واسعة ونمطية عن علاقات المرأة والرجل بالبيئة. بل ينبغي للسياسات أن تستجيب للسياق الاجتماعي المحدد وعلاقات القوة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، قد تعكس مشاركة المرأة الوثيقة في جمع الأغذية البرية والمنتجات الغابوية الأخرى علاقات العمل وحيازة الأراضي وعدم حصولهن على المردود الذي يسعفها في شراء الطعام، بدلا من أن تعكس قربها من الطبيعة (روشلو، ١٩٨٨؛ أغاروال، ١٩٩٢). ثانياً، ينبغي أن تكون السياسات مراعية للاختلافات في الكيفية المتنوعة التي تتعامل بها مجموعات النساء والرجال مع الأرض والأشجار والمياه والموارد الأخرى. ثالثاً، يجب أن تولي السياسات اهتماماً خاصاً لحقوق المرأة في ما يتعلق بالحيازة والملكية، وكذلك التحكم في اليد العاملة والموارد والمنتجات والقرارات سواء داخل

الأسرة المعيشية أو المجتمع المحلي. وأخيراً، ينبغي أن تكفل السياسات مشاركة المرأة مشاركة فعالة في مشاريع التنمية المستدامة والاستفادة منها على قدم المساواة مع الرجل والتصدي بهمة ونشاط لما هو راسخ من الصور النمطية التمييزية وأوجه عدم المساواة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: ثلاث مناقشات هامة بشأن السياسات العامة

٦٠ - قبيل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، كانت السبل الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة موضوع مداولات جرت في سياق الأزمات المناخية والغذائية والمالية. وفي ذلك السياق، اعتمد الكثير من الجهات الفاعلة في مجالي السياسات والأعمال التجارية طرقاً إيجابية للمواءمة بين النمو الاقتصادي والشواغل البيئية من خلال مفاهيم من قبيل الاقتصاد الأخضر، من أجل التنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، اقترحت الحركات الاجتماعية منظورات بديلة بشأن مسائل من قبيل تغير المناخ، وخصخصة قطاع المياه، والكائنات المحورة وراثياً، والتنوع البيولوجي، و ''وضع اليد على الغابات والموارد بغرض حفظ البيئة''، ودعت إلى انتهاج مسارات تربط بقوة بين التنمية المستدامة ومسائل العدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، استمرت المناقشات بين الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن مواضيع تغير المناخ وحدود تَحمُّل الكوكب والاقتصاد الأخضر، التي جرى تناولها بالتفصيل أدناه، مع التركيز على الأبعاد الجنسانية.

٦١ - ومنذ عقد التسعينات من القرن الماضي، أصبح تغير المناخ أحد التحديات الحاسمة في عالمنا المعاصر. وثارت ردود فعل جماهيرية إزاء النجاحات والانتكاسات النسبية التي مرت بها الأطر والمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ العالمي، والصعوبات التي صودفت في تنفيذ مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في التخفيف من حدة التهديدات البعيدة المدى، والمحنة التي يعاني منها الأشخاص الذين يجب أن يتكيفوا مع الصدمات والضغوط المتصلة بالمناخ، واستراتيجيات التكيف معها[١٢] وهذا ما اتخذ شكل حركات وحملات اجتماعية وبيئية متجددة ومعولمة، امتد نطاقها على المستويين المحلي والعالمي. وكانت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يعوزها التصميم في تناول مسألة المساواة بين الجنسين، ورغم

(١٢) ''تعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض. وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. وتسلِّم البلدان المتقدمة النمو بالمسؤولية التي تتحملها في السعي، على الصعيد الدولي، إلى تحقيق التنمية المستدامة بالنظر إلى الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية وإلى التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها''. انظر المبدأ ٧، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 ، والتصويب)، القرار الأول، المرفق الأول.

المشاركة والجهود المستمرة لدعاة المساواة بين الجنسين، كانت الجهود اللاحقة الرامية إلى تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في المناقشات الجارية بشأن تغير المناخ جهوداً مشتتة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة ماري روبنسُن – العدل المناخي، ٢٠١٣).

٦٢ – وعادة ما تَعتبر تدابيرُ التصدي لتغير المناخ التي تعالج المسائل الجنسانية النساء ضحايا لآثار تغيّر المناخ، أو تكرس الصور النمطية عنهنّ وترسِّخ دورهن المنحصر في رعاية الطبيعة، يحفظن منعة مجتمعاتهن المحلية أو يعتمدن وسائل منخفضة الكربون. غير أن نوع الجنس والعلاقات الطبقية والحقوق وأوجه عدم المساواة هي التي تشكل الفروق في مواطن الضعف بين المرأة والرجل إزاء تغير المناخ وفي الفرص المتاحة لهما بأن يكونا عنصرين فاعلين في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (أغاروال، ٢٠٠٢). وفي الأوساط التي ترسخ فيها التمييز، حيث تُقيد المشاركة الفعالة للمرأة ويُحد من قدرتها على اتخاذ القرار، يمكن لإدراج المرأة في لجان تقنية تُعنى بالتكنولوجيات المنخفضة الكربون أن يمثل خطوة أولى، ولكن مشاركة المرأة لا يمكن أن تكون فعالة ومفيدة إلا عندما يتبدل ميزان القوى الذي يحكم العلاقات بين المرأة والرجل، ويولى الاهتمام والدعم للمعارف والقدرات الخاصة التي تمتلكها المرأة (وونغ، ٢٠٠٩؛ أوتزلبرغر، ٢٠١١).

٦٣ – وركز جانب كبير من المناقشة بشأن نوع الجنس وتغير المناخ على أوجه الضعف المحلي والتكيف. وفي الآونة الأخيرة فقط، أولي مزيد من الاهتمام المحدود للمنظورات الجنسانية في المناقشات التي تتمحور حول التكنولوجيا الواسعة النطاق ومبادرات السوق وتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ (شالاتيك، ٢٠١٣؛ البنك الدولي، ٢٠١١). ولا تتجسد الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين، من قبيل الالتزامات الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالقدر الكافي في الخطط الإنمائية الوطنية للتكيف أو خفض انبعاثات الكربون (أوتزلبرغر، ٢٠١١). ويعزى هذا الإدراج غير ذي الشأن إلى عادة السياسات في التركيز على الحلول المسطحة، وتعزيز تلك العادة تباعاً، بدلا من إجراء ما يلزم من تغييرات سياسية واقتصادية أكثر تنظيماً من أجل إعادة توجيه المسارات التي تتناول عدم استدامة المناخ وعدم المساواة بين الجنسين.

٦٤ – وتتمحور مناقشة معاصرة ثانية على مفاهيم حدود تحمّل الكوكب. فقد تم تحديد مجموعة تضم تسعة حدود لتحمل الكوكب، تشير إلى العمليات البيولوجية – الفيزيائية في النظام الأرضي التي تعتمد عليها حياة الإنسان (روكستروم وآخرون، ٢٠٠٩). وتُتخذ هذه الحدود وسيلة لإبقاء هذا الكوكب ضمن ما يسمى ”حيّز العمل الآمن“ للبشرية. وتشير تحليلات علمية مؤثِّرة إلى أن العالم دخل حقبة الأنثروبوسين، وهو عصر جديد أصبحت فيه

الأنشطة البشرية الجديدة المحرك الرائج للكثير من عمليات نظام الأرض، التي تشمل المناخ، والدورات البيولوجية الجيولوجية الكيميائية، والنظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي. وهناك من يقول إن الأرض ربما توجد على حافة كوارث محتملة، الأمر الذي يعطي إلحاحاً وأحقية جديدين للحجج القائلة بوجوب إعادة ربط مسارات النمو والتنمية بقدرة المحيط الحيوي على تحملها (فولك وأخرون، ٢٠١١).

٦٥ - وفيما لا يزال العلم آخذاً في التطور، أصبح مفهوم حدود تحمل الكوكب يطغى على المناقشات التي تدور بشأن السياسة العامة. ولكن هذا المفهوم يتعرض أيضاً للانتقاد؛ إذ تنظر إليه بعض الجهات الفاعلة على أنه مناهض للنمو والتنمية، في حين يرى البعض الآخر أن فكرة ''حدود تحمل الكوكب'' تؤثر الشواغل البيئية العالمية بالاهتمام على الشواغل المحلية على تعددها، وهذا ما يبرر التدخلات الفوقية التي توفر الحماية للبيئة على حساب الناس ومصادر رزقهم. ويمكن للتصورات المتجددة بقرب نضوب الموارد ووقوع الكوارث الذي تلمح إليه بعض التفسيرات لمفهوم حدود تحمُّل الكوكب أن تبرر انتهاج سياسات تحد من حقوق الناس وحرياتهم، حسبما تبين هذه الدراسة الاستقصائية العالمية في ما يتعلق بالسكان. فينبغي توجيه التنمية في حدود ما يتحمله الكوكب بحيث لا تمس بالتنمية الشاملة التي تحترم حقوق الإنسان، على نحو ما اقترحه راوورث (٢٠١٢) الذي يستعيد في مفهوم ''الطوق'' الذي يأخذ شكل دائرة حدود تحمُّل الكوكب ويضيف إلى وسطه ''ركيزة اجتماعية''، وبينهما ''حيّز عمل آمن وعادل'' للبشرية، فيه ينبغي أن تسير مسارات التنمية المستدامة (المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠١٣). ويقدم راوورث بوجه خاص مسألة المساواة بين الجنسين بوصفها أحد أبعاد تلك الركيزة الاجتماعية، إلا أن مفهوم حدود تحمل الكوكب أفضى إلى مناقشات ودعوات أخرى تتجاهل إلى حد بعيد مسألة المساواة بين الجنسين.

٦٦ - وأخيراً، تجري الآن الحكومات وأوساط الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية على حد سواء مناقشات جدية بشأن الاقتصادات الخضراء. ويعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي بدأ مبادرته للاقتصاد الأخضر في عام ٢٠٠٨، الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه البشر وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويحد في الوقت نفسه وبشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية؛ وهو اقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون، وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١). ويدمج هذا التعريف العام الشواغل الاقتصادية والاجتماعية البيئية بطرق مشابهة لما تفعله التنمية المستدامة. غير أن الدراسات الاستقصائية تبين، من حيث

الممارسة العملية، وجود الكثير من الصيغ التي تعرّف فكرة الاقتصاد الأخضر. وتفترض الصيغ السائدة نمواً اقتصادياً متواصلا، وحتى معززاً، مدفوعاً بقوى السوق، وذلك من خلال الاستثمارات التجارية الخضراء والابتكارات التي تعزز الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد وتحول دون خسارة خدمات النظم الإيكولوجية. وهناك من يقول إن حجم سوق التكنولوجيا الخضراء الناشئ سيبلغ ٤,٢ تريليونات دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠[١٣]. وتشدد اتجاهات أخرى على النُهج القائمة على السوق في تحقيق الحماية البيئية من خلال التقييم المالي لرأس المال الطبيعي، والمدفوعات لقاء الحصول على خدمات النظم الإيكولوجية وخطط الاتجار في انبعاثات الكربون وشهادات الجدارة في تحسين التنوع البيولوجي ونظم التعويض عن فقدان التنوع البيولوجي.

٦٧ - ويقول آخرون إن القيود البيئية تتطلب إعادة التفكير في استراتيجيات النمو والأسواق. ويرتئي مفهوم فك الارتباط الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون (فيشر - كوالسكي وآخرون، ٢٠١١) أن يكون النمو الاقتصادي منفصلا عن زيادة الاستهلاك من الموارد المادية من قبيل المعادن المستخدمة في البناء، والوقود الأحفوري، والكتلة الأحيائية. ويدعو جاكسون (٢٠١١) إلى تحول في التركيز نحو تحقيق الرخاء والرفاه وإن انخفضت معدلات النمو أو لم يكن هناك نمو من أصله، تولى فيه أهمية رئيسية للاستثمارات في الخدمات والرعاية، وكذلك في العمل الأخضر في مجالات الإنتاج الغذائي المستدام والطاقة النظيفة.

٦٨ - ولم تولِ النهج الرئيسية المتبعة في تحديد الاقتصادات الخضراء وتطويرها سوى نزراً قليلا من الاهتمام للآثار المتباينة التي تخلفها تلك الاقتصادات على النساء والرجال. (غيريرو وستوط، ٢٠١٢؛ سيلا ودانكلمان وشتيرن، ٢٠١٣). وينتقد الكثير من المحللين والناشطين في مجال القضايا الجنسانية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإضاعته فرصة التخلي عن النموذج الاقتصادي العالمي المعتاد، الذي يلحق بالبيئة أضراراً مدمرة، ويؤدي إلى الاستغلال وعدم المساواة على الصعيد الاجتماعي (شالاتيك، ٢٠١٣؛ فيختِريخ، ٢٠١٢؛ أونموزيغ وساخس وفاهمويير، ٢٠١٢). وينظرون إلى الاقتصاد الأخضر على أنه نهج قائم على السوق يرى في الموارد والمشاعات مجرد بضائع، الأمر الذي يقوِّض مصادر رزق السكان المحليين ويحرمهم مما يمتلكونه، ولا سيما النساء اللواتي يعملن في إنتاج الغذاء. وبدلا من ذلك يدعو المدافعون عن المساواة بين الجنسين إلى تنمية خضراء تحترم المشاعات ومصادر الرزق

(١٣) انظر، على سبيل المثال، الموقع التالي: http://nupge.ca/content/%5Bnid%5D/economy-or-environment-its-false-choice.

(أغاروال، ٢٠١٢)؛ وإلى الاعتراف بالرعاية وقيمتها في المناقشات التي تدور بشأن الاقتصاد الأخضر (فون، ٢٠٠٧؛ ميلور، ٢٠٠٩).

هاء – صعوب تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين: الآثار بالنسبة للإجراءات المتخذة في مجال السياسات العامة

٦٩ – ينطوي تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين على إمكانية مقايضة أشياء بأشياء أخرى، وهذا ما يجب على مختلف الفئات الاجتماعية أن تناقشه علناً في ما بينها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١). وأثناء التفاوض في ذلك السياق، يجب إدماج الأبعاد الاجتماعية للاستدامة – وهي أبعاد كثيرا ما تُغفَل – إدماجاً كاملا وأن تُساءل الدول وسائر الجهات الفاعلة المؤثرة عما حققته من تنمية مستدامة.

١ – جعل موضوع الاستدامة الاجتماعية يحتل مكان الصدارة

٧٠ – إن الغرض من تحقيق التنمية المستدامة لا يتمثل في مجرد التوفيق بين الاستدامة الاقتصادية والبيئية، بل أيضاً في وضع الاستدامة الاجتماعية ضمن الأولويات. ويتطلب إعمال حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وإظهار قدراتها وتحقيق رفاهها الآن وفي المستقبل إيلاء اهتمام خاص لاقتصاد الرعاية، أي توفير الرعاية من خلال الأسرة و/أو الأسرة المعيشية، والأسواق، والقطاع غير الربحي والقطاع العام و/أو الدولة، ولا سيما المجال ''الخاص'' المتمثل في أعمال الرعاية غير السوقية أو غير المدفوعة الأجر. وتتسم الطريقة التي يمكن بها للمجتمعات تنظيم هذه الأعمال بأهمية رئيسية في استدامة هذه المجتمعات اجتماعياً. وقلّما يأخذ صانعو السياسات بعين الاعتبار ما تقدِّمه الموارد البشرية من نتاج في الاقتصاد، باستثناء مجال التعليم الرسمي، ذلك النتاج المعروف بإسهامه في تكوين رأس المال البشري، ومع ذلك لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي بدون هذه الأعمال غير المدفوعة الأجر، والتي قليلاً ما يفطن إليها أحد (فولبر، ١٩٩٤؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠). وفي جميع المجتمعات، تنفق المرأة في العادة أطول مما ينفقه الرجل من وقت في ممارسة هذه الأنشطة غير السوقية، لا سيما في المواضع التي تتسم بالإجهاد البيئي والبنى التحتية الرديئة. وبالتالي، فإن تقسيم العمل استنادا إلى الفوارق بين الجنسين بين عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر يمثل مصدراً أساسياً هاماً لعدم المساواة بين الجنسين.

٧١ – وكون الجزء الأعظم من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تقوم به النساء والفتيات إنما يخلف آثاراً كبيرة على قدرتهن على إعمال حقوقهن في الحصول على التعليم، والعمل المدفوع الأجر، ومستوى المعيشة اللائق، والمشاركة السياسية (انظر تقرير المقررة الخاصة

المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، A/68/293). وفي هذا المجال وغيره، يتقاطع التفاوت بين الجنسين وسائر أوجه عدم المساواة، وتكون النساء والفتيات من الفئات الاجتماعية المهمشة هن اللواتي تتضرر حقوقهن وقدراتهن كثيراً وتمس الحاجة إلى إعمالها. ويزيد الفقر والاستبعاد من حجم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وكثافتها، وذلك نتيجة لقلة إمكانيات الحصول على الخدمات العامة، وعدم كفاية البنى التحتية والافتقار إلى الموارد اللازمة لتسديد نفقات الحصول على خدمات الرعاية والتكنولوجيا الموفرة للوقت. وتُمارس أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بصورة مكثفة أيضاً في ظروف الأزمات الاقتصادية، والأزمات الصحية، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية، وعدم كفاية البنى التحتية والخدمات. والمجتمع العادل المستدام هو المجتمع الذي يعترف بوجود أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بجعلها ظاهرة للعيان من خلال تقديم إحصاءات عنها وكفالة وجود سياسات قائمة تهدف إلى الحد من مشقتها، وذلك من خلال الاستثمارات العامة الكافية في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وإعادة توزيعها بين المرأة والرجل داخل الأسر المعيشية، وبصورة أعم، في ما بين الأسر المعيشية والمجتمع.

٢ - أوجه التعارض والمفاضلة

٧٢ - من المهم الاعتراف بأنه قد تكون هناك أوجه تعارض ومفاضلة في ما بين مختلف أبعاد الاستدامة ومع المساواة الجوهرية بين الجنسين، وذلك بشأن المجالات التي ينبغي إدماج الاستدامة فيها والاعتبارات المتعلقة بالمستفيدين من النهج المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١). فعلى سبيل المثال، تؤدي نماذج النمو الاقتصادي الحالية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولكنها تفضي أيضاً إلى تعميق عدم المساواة بسبب وجود عوامل متعددة. وفيما يمكن تماماً لتلك النماذج الاقتصادية أن تستديم بمرور الوقت وعبر المناطق، ما يجعلها تسهم بدون شك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فإن التكاليف البيئية والبشرية الكبيرة الناجمة عن الأخذ بها يعني أنها غير مستدامة، وبالتالي تحبط الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات بتحقيق التنمية المستدامة.

٧٣ - وسعياً إلى تحقيق الاستدامة، من الأهمية البالغة بمكان تحديد ما هو مستدام ومن يستفيد من الاستدامة. إلا أن التحديات كثيراً ما تُصادَف من النواحي التقنية والإدارية، مثل مسألة حسن اختيار التكنولوجيات والأسعار واللوائح، وليس في التعمق في إعادة هيكلة النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتسوية الاختلالات في القوى التي قد تلزم لتغيير الأنماط غير المستدامة. وتخلف الطريقة التي يتم بها مواجهة التحديات آثاراً عميقة على

الرابحين والخاسرين من الفئات الاجتماعية وأصحاب المصلحة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

٧٤ - وهناك الكثير من المعضلات السياساتية التي تطرح مشاكل عويصة عند التوفيق في ما بينها من أجل كفالة مراعاة الشواغل المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في سياسات التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقضي التقيد الصارم بالحفاظ على بالوعات الكربون بغرض التخفيف من حدة تغير المناخ العالمي على مصادر الرزق المحلية التي يحتاجها النساء والرجال الذين يعيشون على تخوم الغابات، وأن يكثف أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يقع على كاهل النساء عبء الاضطلاع بها. ويمكن أن تتعارض السياسات المتبعة في إنتاج الوقود الأحيائي مع احتياجات الأمن الغذائي على الصعيد المحلي. ويمكن لسياسات التخفيف من انبعاثات الكربون في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، التي تستتبع رفع الأسعار على المستهلكين، أن تخلف أثراً ارتدادياً في الأسر المعيشية الأفقر، ولا سيما أن هذه الأسر تنفق من إجمالي إيراداتها نسبة أكبر على استهلاكها من الطاقة الكهربائية (غو، ٢٠١١). ويمكن لأدوات السوق التي تسعى إلى إصلاح التدهور البيئي أو منع حدوثه، والتخفيف من حدة تغير المناخ بتقييم الموارد الطبيعية وتسعيرها أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل نفسها التي وضعت لمعالجتها أساساً. ومن أجل الحد من هذه المخاطر، من الضروري وضع أطر للإدارة والسياسات التنظيمية على الصعيدين العالمي والوطني، شأنها في ذلك شأن إيلاء الاهتمام المناسب للمعارف والممارسات المحلية للمرأة والرجل (أونموزيغ، ٢٠١٤؛ فيرهيد وليتش وسكونز، ٢٠١٢).

٧٥ - وعلى هذا النحو، يدعو المدافعون عن حقوق المرأة إلى اتباع نُهج تحترم المشاعات ومصادر الرزق المحلية، وتعترف بأعمال الرعاية وتقدِّر قيمتها، وتعيد هيكلة الإنتاج والاستهلاك، وتمهِّد الطريق لإحداث تحولات مراعية للبيئة (أغاروال، ٢٠١٠؛ فيختِريخ، ٢٠١٢؛ المجموعة النسائية الكبرى، ٢٠١٣). وتبين آخر البحوث التي أجريت بشأن أنماط الاستهلاك في أوروبا أن النساء يسبِّبن، في المتوسط، انبعاثات أقل من غازات الدفيئة مما يسبِّبه الرجال، نتيجة لاعتمادهن بشكل أكبر على استخدام النقل العام وقلة استهلاكهن من اللحوم وانخفاض مستويات استهلاكهن للطاقة، التي قد يكون بعضها مرتبطاً بانخفاض دخل المرأة (المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٢). لكن الدراسة ذاتها تبين أيضاً وجود قدرة أكبر لدى النساء مما لدى الرجال على الاستجابة للشواغل البيئية والصحية والمناخية. ويمكن تماماً تطبيق هذه النتائج على الصعيد العالمي، وهي نتائج من شأنها أن تخلف آثاراً

تتمثل في توفير النقل العام المستدام وإتاحته بشكل أفضل وتوفير خدمات الطاقة الحديثة للجميع، على سبيل المثال.

٣ - المساءلة وتجديد العقود الاجتماعية

٧٦ - تتطلب الخيارات السياساتية التي تطرح مشاكل عويصة عند التوفيق فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المستدامة مع المساواة بين الجنسين، وجود منابر ديمقراطية قوية لإجراء المداولات، وممثلين عن القاعدة الشعبية لهم صوت مسموع، وآليات للمساءلة على مستويات متعددة. ولصوت المرأة ومشاركتها في مختلف المنتديات أهمية بالغة، سواء لأن ذلك مسألة من مسائل العدالة والمساواة ولأن الحضور الفعال للمرأة يمكن أن يسعف في إدراج الشواغل الجنسانية في بنود جداول الأعمال، ويسهم في الإجراءات الجماعية ذات الفعالية الأكثر في تحقيق الأبعاد الثلاثة للاستدامة (أغاروال، ٢٠١٠). غير أن تمكين المشاركة المجدية للمرأة ينبغي ألا يفهم منه أنها هي التي تتحمل حصراً المسؤولية عن إعطاء الأولوية الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياسات التنمية المستدامة. فالمسؤولية يجب أن يتحملها جميع صانعي القرارات، نساء كانوا أم رجالا.

٧٧ - وسيتطلب التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين تحرك الجهات الفاعلة المتنوعة على مستويات كثيرة، ولا يمكن أن تتحققا إلا من خلال إنشاء تحالفات ديمقراطية بين الدولة، وصانعي السياسات، والجهات المانحة، والقطاعين الخاص والمدني، والنساء والرجال. ولكي تكون لهذه التحالفات أسباب البقاء، تحتاج إلى نفوذ الدولة وسلطتها التنظيمية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، والمؤسسات الخاصة أن تبتكر مسارات للتنمية المستدامة وأن تضفي عليها رؤيتها وتضطلع بدور ريادي فيها، لكن الدولة وحدها هي التي يمكنها توسيع نطاقها، وتعميم فرص الوصول إليها بحيث يستفيد منها السكان الفقراء والمهمشون، وتوفير السلطة التنظيمية والمؤسسية لكفالة استدامتها. غير أنه بغية كفالة وفاء الدولة بالتزاماتها فعلياً، يجب أن يفسح المجال للمجتمع المدني والحركات الاجتماعية وأن توضع تحت تصرفها الآليات اللازمة لمساءلة صانعي القرارات، الأمر الذي يدعو إلى تجديد العقود بين الدولة وشعبها، حيث تفي الدول بواجباتها، باعتبارها المكلفة بالمسؤولية، وحيث يطالب أصحاب الحقوق بحقوقهم الإنسانية ويتمتعون بها.

٧٨ - ولا بد من وجود بيئة مؤاتية عالمية إذا ما أريد لهذه العقود الاجتماعية أن تصمد وتستمر. فقد أدى النطاق الذي بلغه التكامل الاقتصادي العالمي على مدى العقود الماضية إلى زيادة تأثير وأثر عدد من الجهات الفاعلة (مثلاً، الشركات المتعددة الجنسيات أو المؤسسات المالية الدولية) في التمتع بحقوق الإنسان في الكثير من البلدان. وتؤثر هذه الجهات الفاعلة في

حماية معايير العمل، وتطوير البنية التحتية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، وحماية الموارد الطبيعية، والحصول على المعلومات – التي تخلف جميعها آثاراً جدية على حقوق الإنسان للمرأة والفتاة. وبالتالي، يجب على إدارة الشؤون العالمية أن تكفل اتساق الإجراءات التي تتخذها تلك الجهات الفاعلة مع الجهود التي تبذلها الحكومات لتيسير إعمال الحقوق، وتعزيز القدرات والمبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٧٩ - ويتعين على الدول أن تستخدم قدراتها وإمكاناتها لتفي بواجباتها على نحو يحترم الاستدامة والمساواة بين الجنسين، وألاّ تعوّل على قوى السوق. وهذا ما يتطلب وضع أطر للمساءلة تضمن حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وعدم التمييز في مجالات مثل العمل والعمالة، والإنجاب والصحة، والغذاء، وحيازة الأراضي، والموارد الطبيعية. وعلى الحكومات أيضا أن تقوم بأدوار رئيسية في توفير المنافع والخدمات العامة، ودعم الصحة والتعليم، وتوفير الرعاية للأطفال والمسنين والمرضى، وهي أمور ذات أهمية جوهرية لتمكين الناس وضمان الأبعاد الاجتماعية للاستدامة وأعمال الرعاية. والاستثمارات العامة ضرورية أيضاً من أجل تعزيز وتوسيع نطاق الابتكارات الرئيسية المتعلقة بالمنافع العامة المراعية للمنظور الجنساني، من قبيل توفير خدمات الطاقة الحديثة، وإمدادات المياه، ومرافق الصرف الصحي المناسبة.

٨٠ - وتتزايد الفرص المتاحة للأعمال التجارية والقطاع الخاص للمساهمة في التوصل إلى حلول لمسائل التنمية المستدامة مع بروز آفاق الاقتصاد الأخضر الناشئ. ومع ذلك، فهي كثيراً ما تكون بحاجة إلى الدعم من الدولة لضمان استمراريتها، على الأقل في المراحل المبكرة. وفي الوقت نفسه، تبين الأدلة المتزايدة أن ترتيبات الشراكة والترتيبات المشتركة، التي تعمل فيها الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني معاً لتقديم خدمات الصحة أو السكن أو الطاقة، أو إدارة الغابات أو التنوع البيولوجي أو المياه، هي ترتيبات أثبتت فعاليتها القصوى في كثير من الأحيان. ولكي يمكن لتلك الترتيبات المشتركة أن تكون ذات فعالية في تحقيق المساواة بين الجنسين والاستدامة، فإنه من الضروري جداً أن تشارك المرأة مشاركة رئيسية في التخطيط والتنفيذ، وبالتالي يجب أن تنص السياسات العامة على تمكين مشاركة المرأة. ويجب أيضاً توفير موارد مالية كافية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (شالاتيك، ٢٠١٣). وتوفر النهج المتبعة في الميزنة القائمة على المشاركة والمراعية للمنظور الجنساني آفاقاً تتيح اتخاذ قرارات تراعي المنظور الجنساني عند البت في تخصيص التمويل وتكفل المساءلة في ما يتعلق بتتبّع النقاط المرجعية للتمويل المراعية للمنظور الجنساني والإبلاغ عنها.

٨١ - وتسهم النظم والأطر الدولية وعمليات العولمة ونقل السياسات عبر الوطنية والتعلم، في صوغ السياسات الوطنية على نحو متزايد. وتوفر الأطر الدولية لحقوق الإنسان معايير هامة في ما يتعلق بمساءلة الدول. إلا أنه بغية تحقيق تنمية مستدامة تكون المساواة بين الجنسين في صلبها، يجب إدراج حقوق المرأة على نحو أكمل في أطر السياسة العامة. وحتى الآن، كانت الجهود العالمية الرامية إلى إدماج المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة جهوداً مختلطة، تتراوح بين ''الاستبعاد والإدراج الشكلي'' (سيلا ودانكلمان وشتيرن، ٢٠١٣). والمطلوب هو زيادة إدراج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بالإضافة إلى مشاركة المرأة، في العمليات الجارية حالياً لوضع السياسات على الصعيد الدولي، وذلك عن طريق بناء تحالفات بين المدافعين عن حقوق المرأة والدول المستجيبة، وتحالفات بين الحركات النسائية والحركات الأخرى العاملة في قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة والاستدامة.

٨٢ - وتبيِّن الأدلة والتحليلات المتزايدة أن التنمية المستدامة تتطلب إدارة وإجراءات تنتقل من المستوى العالمي إلى المستويين الوطني والمحلي. وهذا ما يشير إلى ضرورة قيام المؤسسات بإدراج المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمثيل مصالح المرأة بدءاً بالمستوى المحلي ووصولا إلى المستوى العالمي. وتكتسي أنشطة الحركات الاجتماعية والضغوطات التي تمارسها أهمية جوهرية في التصدي للثقافات والممارسات ومظاهر التحيز والقوالب النمطية القائمة على أساس التمييز التي كثيراً ما تتجلى في المؤسسات والمنظمات المعنية برسم السياسة العامة، والسعي إلى تغييرها.

٨٣ - وفي الواقع، فإن تكاثر الحركات التي تعنى بالمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة يمثل أحد التطورات الأكثر مدعاة للتفاؤل التي شهدتها السنوات الأخيرة. إذ ينتظم العمال والمنتجون والمستهلكون من الاقتصاد غير الرسمي جماعياً، في الكثير من البلدان والمناطق، للاعتراض على نماذج التنمية السائدة والدعوة إلى إيجاد بدائل لها، على حد سواء، وإلى البرهنة بالفعل على وجود بدائل. والأمثلة على ذلك تتضاعف بسرعة. وهي تشمل حركة الفلاحين العالمية ''La Via Campesina''، التي نمت منذ عقد التسعينات من القرن الماضي لتصبح حركة لها شبكات عالمية للدفاع عن حقوق المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في مواجهة الضغوط التي تمارسها الشركات الزراعية الضخمة. فتعزيز رؤية زراعة صغيرة النطاق تضرب جذورها في التكنولوجيات الإيكولوجية الزراعية والأسواق المحلية والسيادة الغذائية (بوراس، ٢٠٠٤؛ ماكمايكل، ٢٠٠٩)، تشدد بعض الاتجاهات، وليس كلها بأي حال من الأحوال، على حقوق النساء باعتبارهن من صغار منتجي الأغذية. وترتبط الرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية في شيلي، بأعضائها البالغ عددهم ١٠ ٠٠٠

شخص، بحركة La Via Campesina، وتعمل الآن على افتتاح معهد للإيكولوجيا الزراعية يهدف إلى تدريب المزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة في أمريكا الجنوبية[١٤]. ومن الأمثلة الأخرى حركات أنشأتها مجموعات من سكان الحضر الفقراء في الكثير من المدن في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تربط الرفاه والحق في الحصول على مساكن ومصادر رزق بتصميم أماكن حضرية مستدامة ولائقة (ساتِرثويت وميتلين وباتيل، ٢٠١١). وفي حالة الشبكة الدولية لسكان الأكواخ/الأحياء الفقيرة، نسجت الجماعات التي أنشئت في سياق الرابطات النسائية للادخار والائتمان وتعاونيات العاملات في جمع النفايات مع بعضها البعض علاقات تحولت بها إلى هيكل عالمي موحد يغطي الآن ٣٣ بلداً، يربط العمل الذي يقوم به على الصعيد المحلي بالحملات القائمة حول البرامج العالمية. وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى التي تبرز على الاقتصادات البديلة والتضامنية، والغذاء والأرض، والمياه والطاقة.

٨٤ - وفي هذه الأمثلة، يعتبر العمل والتنظيم والتعاون الجماعي بمثابة الأساس لاتباع مسارات بديلة نحو الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتوفر شبكات العلاقات وإقامة التحالفات طرقاً يمكن من خلالها للأعمال والمعارف اليومية للنساء والرجال التي تدور حول العمل والصناعة والأرض والغذاء والمياه والطاقة والمناخ في أماكن مختلفة، أن تبدأ في التطور إذا ما قدمت الدولة الدعم المناسب في هذا الصدد.

٤ - المعايير اللازمة لوضع السياسات

٨٥ - نظراً لتنوع الظروف التي يعمل فيها واضعو السياسات العامة، وبدلا من أن تكون الدراسة الاستقصائية ذات طابع معياري، فإنها تحدد ثلاثة معايير لتقييم ما إذا كان من المرجح أن تحقق السياسات والبرامج والإجراءات المتخذة في سبيل الاستدامة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، خاصة حقوق الفئات المهمشة التي من المحتمل أن تتحمل نصيباً مفرطاً من تكاليف عدم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٨٦ - ويتعلق المعيار الأول بقدرات المرأة ومدى تمتعها بحقوق الإنسان، لا سيما قدرات الفئات الأشد فقراً وتهميشاً وحقوقها. وكمعيار أساسي، ينبغي تقييم السياسات والبرامج والاستثمارات المضطلع بها من أجل التنمية المستدامة على أساس درجة الامتثال لمعايير حقوق الإنسان وقدرتها على تعزيز قدرات النساء والفتيات. ولا يمكن اعتبار أي مسار إنمائي

(١٤) لمزيد من المعلومات، انظر الموقع التالي: http://viacampesina.org/en/index.php/main-issues-mainmenu-27/women-mainmenu-39/1549-chile-women-farmers-to-teach-the-region-agroecology (تمت زيارته في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

مستداماً إذا كان يحد من قدرات المرأة وينكر ما لها من حقوق الإنسان. وفي حالة السياسات السكانية، على سبيل المثال، لا يمكن لأساليب تنظيم الأسرة التي تقيد الخيارات الإنجابية للمرأة و/أو تعرضها لمخاطر صحية من خلال اتباع وسائل غير ملائمة لمنع الحمل أن تفي بالمعايير الدنيا للاستدامة المقترحة في هذا الصدد.

٨٧ - ويتعلق المعيار الثاني بتأثير البرامج والسياسات في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات، لا سيما في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية الأكثر فقراً وتهميشاً. وإذا أدت السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية دون قصد إلى زيادة معدلات عمل النساء في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر، فإنها لا تكون على مسار إنمائي مستدام. وفي حين أن هناك حاجة واضحة وملحة لتخليص الاقتصاد العالمي من انبعاثات الكربون، فإن هذا ينبغي أن يشمل إيلاء اهتمام لأسباب كسب الرزق على الصعيد المحلي وتحقيق المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، يعتبر التنظيم الصارم لاستخدام الغابات، مما يؤدي إلى تقويض سبل كسب الرزق المحلية وتكثيف أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء، منافياً للاستدامة. وفي المقابل، تعتبر الاستثمارات في التكنولوجيا المكيفة محلياً والتكنولوجيا الإيكولوجية التي تيسر فرص وصول المرأة إلى مصادر المياه من خلال كفالة توفيرها بتكلفة ميسورة ونوعية جيدة مع تقليل المسافة الفاصلة بين مصادر المياه والمساكن، استثمارات مستصوبة بلا شك.

٨٨ - ويتعلق المعيار الثالث بمشاركة النساء مشاركة هادفة وكاملة على قدم المساواة مع الرجل في التنمية المستدامة، بوصفهن عناصر فاعلة وقائدات وصاحبات قرار في العمليات التي تحدد شكل حياتهن، فضلا عن مستقبل أسرهن المعيشية ومجتمعاتهن المحلية وبلدانهن والعالم. وفي مجال الأمن الغذائي، على سبيل المثال، يتعين إجراء مشاورات مع أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين، ولا سيما النساء، تمليها جهود السياسة العامة الرامية إلى تحقيق هدفين مستصوبين من منظور الاستدامة الإيكولوجية هما الاكتفاء الغذائي على الصعيدين الوطني والمحلي واعتماد سبل الزراعة المقتصدة في استخدام المواد الكيماوية والمستدامة بيئياً، بشأن أولوياتهم والقيود التي تكبِّلهم بدلا من افتراض أن مصالحهم متطابقة بالفعل مع الأهداف والرؤى المسبقة في مجال السياسة العامة.

ثالثا – الاقتصاد الأخضر والمساواة بين الجنسين والرعاية

ألف – مقدمة

٨٩ – ينبغي تقييم مسارات النمو لتحديد مدى قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل ضمان تنمية مستدامة تحتل المساواة بين الجنسين موقع الصدارة فيها، من الضروري أن يتناول أي إطار من أطر السياسات الإنمائية عدداً من الأهداف إلى جانب تعزيز النمو، بحيث لا تقتصر على الحد من عدم المساواة على أساس جنساني، بل تشمل أيضاً الحد من عدم المساواة على أساس عوامل أخرى؛ وخلق فرص للعمل اللائق وسبل عيش مستدامة للجميع؛ وتحمل تكاليف تدهور البيئة وتغير المناخ؛ وضمان خير البشر عن طريق توفير المنافع العامة ودعم ''اقتصاد الرعاية''.

٩٠ – وبناء عليه، سيتناول هذا الفصل مسألة النمو والمساواة بين الجنسين، ويضم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في إطار تحليله. ويقيم ما إذا كان نموذج الاقتصاد العالمي السائد قد أفضى إلى تحقيق النمو والتنمية بطرق تكفل توفير سبل العيش المستدامة وتوفير العمل اللائق للمرأة، ويبحث نماذج بديلة للاقتصاد الأخضر وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للمساواة بين الجنسين، وما يترتب كذلك على نموذج التنمية الحالي من أثر في قدرة الناس على رعاية بعضهم البعض، سواء داخل كل جيل أو عبر الأجيال. وبذلك، يذهب هذا الفصل إلى أبعد من مجرد بحث إمكانية ''تخضير'' فرص العمل ليسلِّم بضرورة إجراء تغييرات أعمق لتحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة، في ضوء الأزمة الاقتصادية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وبوجوب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة. ومن ثم يبلور الجزء الأخير من الفصل مدى الحاجة إلى إنشاء نظم إنتاج جديدة من شأنها أن تدعم إعمال الحقوق، والمساواة بين الجنسين والسلامة الإيكولوجية، وذلك من خلال توفير الحماية الاجتماعية وغيرها من المنافع العامة والاستثمار في اقتصاد الرعاية.

باء – السياق الإنمائي والسياساتي الأوسع نطاقاً

٩١ – على مدى العقدين الماضيين، ما فتئ التفاوت في الدخل يتفاقم داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣ (أ)). فقد حدثت أعلى الزيادات في تفاوت الدخل في البلدان النامية التي حققت نجاحاً كبيراً في السعي إلى تطبيق استراتيجيات نمو قوية أدت إلى وضعها في فئات الدخل الأعلى، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣ (أ)). وكان من الأسباب المؤدية إلى تنامي التفاوت في الدخل على هذا النحو الطبيعة المتغيرة لأسواق العمل. وعلى نطاق طائفة واسعة من البلدان، خلال العقدين

أو الثلاثة عقود الماضية، خسر العاملون بأجر بينما زادت حصة الدخل النسبية لأولئك الذين يعتمدون على الأرباح والريع (المعهد الدولي لدراسات العمل، ٢٠٠٨؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)،٢٠١٣ (أ)؛ ستوكهامر، ٢٠١٣). وفي الوقت نفسه، لا يزال العمل غير الرسمي واسع الانتشار في أنحاء كثيرة من العالم[١٥]. ويزداد احتمال دخول النساء سوق العمالة غير الرسمية مقارنة بالرجال. وحتى في نطاق العمالة غير الرسمية، تزداد احتمالات حصول الرجال على أجور بينما تكون النساء أقرب إلى امتهان أشكال أكثر تقلباً من العمل الحر غير الرسمي (فانيك وآخرون، ٢٠١٤).

٩٢ - وترجع الزيادات في تفاوت الدخل بدرجة كبيرة إلى العمليات التي تنطوي عليها العولمة، متمثلة في التجارة وتحرير السياسات المالية، اللتين أضعفتا المركز التفاوضي للعمال غير المتنقلين نسبياً مقارنة برأس المال المتنقل دائماً. ولكن الخيارات المتعلقة بالسياسة المحلية لعبت دورها أيضاً. وتظهر تجربة عدد من البلدان النامية، التي يقع كثير منها في أمريكا اللاتينية، وقاومت اتجاه تصاعد أوجه التفاوت بين الدخول، أنه من الممكن الحد من التفاوت في الدخل من خلال اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية مع استمرار الاندماج في الاقتصاد العالمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣ (أ)).

٩٣ - وعلى الصعيد العالمي أيضاً، ما زال توزيع الدخل والثروة متفاوتاً إلى حد بعيد. ففي عام ٢٠١٠، حققت البلدان المرتفعة الدخل التي لم تمثل سوى ١٦ في المائة من سكان العالم ما يقرب من ٥٥ في المائة من الدخل العالمي؛ وعلى النقيض من ذلك، سجلت البلدان المنخفضة الدخل ما يزيد قليلا على ١ في المائة من الدخل العالمي، بالرغم من أن بها ٧٢ في المائة من سكان العالم. ويتناقص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البالغ ٢,٠١٤ دولار تناقضاً صارخاً مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي وقدره ٢٧,٦٤٠ دولاراً وفي أمريكا الشمالية وقدره ٤١,٣٩٩ دولاراً (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ (ب)).

٩٤ - وتزايد التفاوت هذا ليس مثاراً للقلق من حيث علاقته بحقوق الإنسان ومن حيث آثاره الاجتماعية فحسب، بل إنه يمكن أن تترتب عليه أيضاً آثار سلبية إلى حد كبير من النواحي الاقتصادية والبيئية والسياسية (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ (ب)). فعلى سبيل المثال،

(١٥) العمالة التي تفتقر إلى غطاء كاف من الترتيبات الرسمية أو إلى وجود هذا الغطاء، بما في ذلك عدم الحماية في حال عدم دفع الأجور، والعمل الإضافي الإجباري أو العمل لنوبات إضافية، والتسريح دون إشعار أو تعويض، أو ظروف العمل غير المأمونة، وعدم وجود استحقاقات اجتماعية مثل المعاشات التقاعدية، ودفع مقابل الإجازات المرضية والتأمين الصحي.

يجعل ارتفاع معدلات عدم المساواة داخل البلدان الحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي أكثر صعوبة على المجتمعات. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات عدم المساواة، سواء داخل البلدان أو في ما بينها، يمكن في بعض الحالات أن يكون عاملا محفزاً لوقوع الأزمات المالية نتيجة انخفاض مستوى الاستهلاك وخلق أشكال مختلفة مما يسمى ''الفقاعات''، وهو ما يمكن أن يزعزع استقرار الاقتصاد، على نحو ما شوهد في عام ٢٠٠٨ (غالبريث، ٢٠١٢؛ سيث، ٢٠١١).

٩٥ - وتنضاف إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخطار المتوقعة من أزمة أخرى ذات تأثير عالمي ما زالت تعتمل ويحتمل أن تؤدي إلى تعميق أوجه التفاوت القائمة، ألا وهي أزمة تغير المناخ. ففقراء العالم معرضون بوجه خاص للظواهر الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف وتآكل السواحل والتصحر. والأسر المعيشية الأكثر فقراً والفئات المهمشة الأخرى هي أيضاً من بين أولئك الذين يرجح أن يتعرضوا للافتقار إلى ما يكفي من المياه النظيفة نظراً لأن توافرها سيتأثر بشكل متزايد بتغير أنماط هطول الأمطار وذوبان الأنهار الجليدية والجفاف. ورغم تباين أسباب هذه الأزمات المتعددة، فإنها تتحد معاً في سمة مشتركة: ''تم إغداق الكثير من رؤوس الأموال في العقدين الآخرين على العقارات والوقود الأحفوري والأصول المالية المنظمة والمتضمنة للمشتقات المالية، بينما تم استثمار القليل بالمقارنة مع ذلك في الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة والمواصلات العامة والزراعة المستدامة، والمحافظة على الأرض والمياه'' (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١).

١ - السياسة الاقتصادية والاجتماعية

٩٦ - يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي أن تكون لها آثار متباينة جنسانياً، على نحو ما أثبتته بوضوح أعداد سابقة من الدراسة الاستقصائية العالمية (انظر A/54/227[11]؛ A/64/93)[16]. ويشير هذا الفصل إلى مصادر التحيز الجنساني، وينطلق من ذلك التحليل من خلال تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

٩٧ - ويتميز برنامج سياسات الاقتصاد الكلي الذي كان مهيمناً خلال العقود الثلاثة الماضية بمثلث أساسي أضلاعه هي تحرير الاقتصاد (للأسواق المحلية والدولية على السواء)،

(١٦) انظر أيضا الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية، بما فيها التمويل البالغ الصغر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.IV.7).

واستقرار الاقتصاد الكلي، والخصخصة[١٧]. ويدل تحرير الاقتصاد على تحرير الأسواق المحلية، بما في ذلك أسواق العمل وأسواق المنتجات، فضلا عن تحرير التجارة والاستثمار الدوليين. وقد أدى تحرير التجارة إلى الحد من الضوابط المفروضة على الواردات وتعزيز الصادرات باعتبار ذلك استراتيجية إنمائية واعدة ومصدراً لتوفير فرص العمل (الأونكتاد، ٢٠١٠؛ ٢٠١٣ (أ)). ومن ناحية الاستثمار، تم توجيه عملية التحرير نحو كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال القصيرة الأجل. والفهم السائد عن استقرار الاقتصاد الكلي هو أنه يعني ببساطة مجرد استقرار الأسعار (في مقابل الاستقرار الوظيفي، على سبيل المثال) بالاستناد إلى نظام للسياسات يُشار إليه أحياناً بأنه انكماشي، مما يوجد ميلا إلى إضعاف قدرات الاقتصاد على توفير فرص العمل.

٩٨ - وفي ما يتعلق بالسياسات النقدية، عادة ما تحاول المصارف المركزية في الوقت الحاضر إبقاء معدلات التضخم منخفضة قدر الإمكان من خلال اعتماد حدود واضحة لارتفاع معدلات التضخم. وإذا كان انخفاض معدل التضخم الهدف الوحيد، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة. والنتيجة هي الاحتفاظ بمعدلات بطالة أعلى مما لو كان الحال خلاف ذلك. وقد يكون هذا النهج المتبع في السياسة النقدية مشوباً بتحيز جنساني. وقيم تحليل تجريبي، على أساس البيانات الواردة من ١٧ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، انعكاسات ”٥١ حلقة من حلقات الحد من التضخم“ على توافر فرص العمل (برونستاين وهاينتز، ٢٠٠٨). وبحثت الدراسة اتجاهات العمالة الفعلية خلال كل حلقة من حلقات الحد من التضخم، مصنفة بحسب نوع الجنس، وقارنتها باتجاهات العمالة في الأجل الطويل. وخرجت باستنتاجين هامين يتمثل أولهما في احتمال ارتباط فترات تراجع التضخم بفقدان الوظائف إلى حد كبير، بالنسبة للنساء والرجال على حد سواء؛ ويتمثل الاستنتاج الثاني في أن أعداد من يفقدن وظائفهن من النساء تفوق أعداد الرجال الذين يفقدون وظائفهم بالنسبة المئوية عند تقلص فرص العمل. وعلاوة على ذلك، وفي الحالات القليلة التي تشهد نمواً في فرص العمل خلال نوبات الحد من التضخم، لا تحصل النساء على عمل بصورة أسرع من الرجال. وتشير هذه النتائج إلى أن السياسة النقدية

(١٧) تشير سياسات الاقتصاد الكلي إلى تدخلات الحكومات والمصارف المركزية التي تؤثر على الأوضاع القائمة في كامل نطاق الاقتصاد من خلال تأثيرها على الإيرادات الكلية ومجموع النفقات والاستثمار والقروض وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، من بين عوامل أخرى. وعادة ما تُقسم سياسات الاقتصاد الكلي إلى السياسات المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب) والسياسات النقدية التي تؤثر على المعروض من السيولة النقدية، وتوافر القروض. ويمكن لمجالات السياسة العامة الأخرى، مثل التجارة، وسياسات الأسواق المالية، أن يكون لها أيضا آثار على صعيد الاقتصاد برمته.

الانكماشية الرامية إلى الحد من معدلات التضخم كثيراً ما يكون لها تأثير سلبي مفرط على عمل المرأة.

٩٩ - وتقيد السياسات المالية السائدة وإصلاحات القطاع العام وظائف الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية، مما يترتب عليه تبعات سلبية تضر الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وقد ركزت السياسات السائدة من هذا القبيل على خفض تمويل عجز الإنفاق العام والتقليل إلى أدنى حدّ من العبء الضريبي المفروض على المشروعات الخاصة. ويؤدي التركيز على الخصخصة إلى تقويض الإجراءات التي تتخذها الحكومة. ويجادل البعض بأن الإنفاق الحكومي ليس ذا طابع تضخمي فقط، بل إنه يميل كذلك إلى الحلول محل الاستثمار الخاص. ويتجاهل هذا المنظور قدرة الاستثمار العام على ''جذب'' الاستثمار الخاص أو تشجيعه، وذلك عندما تصبح فرص الاستثمار الخاص أكثر جاذبية بفضل توفير القطاع العام البنى التحتية والتعليم والتدريب والقروض، على سبيل المثال. وينطبق هذا بصفة خاصة على الاقتصادات النامية، حيث عيوب السوق واسعة النطاق. ويقل ما تأتي به الأسواق من منافع عامة عن المستوى الأمثل اجتماعياً أو اقتصادياً لأن عوائدها الاجتماعية أكبر من العوائد المتحققة للقطاع الخاص (سين، ١٩٩٩؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٣ (ب)).

١٠٠ - والقيود المالية التي تحد من قدرة الدولة على تقديم المنافع العامة يكون لها في كثير من الأحيان آثار سلبية بصورة مفرطة على النساء (والأطفال) في الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، ويعزى ذلك جزئياً إلى وضعهن في الأسرة المعيشية، وإلى أن جوهر عملهن يرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاد الرعاية (أورتيز وكَمِتز، ٢٠١٣). وقد تأكد ذلك من الأدلة المستقاة من تدابير التقشف المالي المتخذة بعد عام ٢٠١٠ في مجموعة واسعة من البلدان المتضررة من الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، التي شهدت تخفيضات في الإعانات السكنية، وبدلات إعالة الطفل/الأسرة، واستحقاقات الشيخوخة، وخدمات الرعاية - وهي تخفيضات تحملتها النساء أكثر بكثير من الرجال (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٤؛ البنك الدولي، ٢٠١٢). ويتجاهل هذا المنظور أيضاً كون القطاع العام قد درج على أن يكون مصدراً هاماً من مصادر التشغيل، حيث يوفر نوعية أفضل نسبياً من العمالة للنساء بأجور أكبر وإمكانية الحصول على المعاشات التقاعدية وسائر الاستحقاقات الاجتماعية (لوند، ٢٠١٠). وتؤكد البيانات الواردة من منظمة العمل الدولية أن المرأة كانت دائماً تمثل نسبة كبيرة من العاملين في القطاع العام في العديد من البلدان (كثيرا ما كانت أعلى من حصتها في مجموع العمالة) وتظهر أن النساء في البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها، تشكل نسبة ٣٥ في المائة من الموظفين العموميين في البلدان النامية، و ٤٦ في المائة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية و ٥٠ في المائة

في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (حمّوية، ١٩٩٩). وأدى تقليص حجم القطاع العام إلى إحداث أثر غير متناسب على فرص العمل الرسمي المتاحة للنساء، ومن المرجح أن يؤدي إلى زيادة تركز النساء في الوظائف غير المنتظمة التي يغلب عليها الطابع غير الرسمي.

١٠١ - وبالانتقال من الاستدامة الاجتماعية إلى الاستدامة البيئية، يؤدي تآكل وظائف الدولة المتعلقة بالرعاية الاجتماعية أيضاً إلى قلة المنعة أمام تغير المناخ ويعزِّزها (فيلدمان، ٢٠١١). ويعني عدم كفاية ما توفره الدولة من بنى تحتية وخدمات وحماية اجتماعية أن تدابير التكيف وبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، التي تراعي المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، من قبيل الاستثمار في تحصينات مواجهة الفيضانات أو إجراء البحوث بشأن البذور المقاومة للجفاف، ما زال تمويلها دون المستوى المطلوب. ومن ثم فإن قدرة الدولة على تنظيم طائفة واسعة من مناحي السياسة العامة ذات الصلة بالبيئة وإدارتها وفرض ضرائب متعلقة بها بهدف تمويل الجهود الفعالة لحفظ البيئة، ذات أهمية بالغة.

١٠٢ - وتؤدي مبادئ السياسة الكلية المتمثلة في التحرير والخصخصة واستقرار الاقتصاد الكلي، إذا ما تم الأخذ بها مجتمعة، إلى إيجاد بيئة اقتصادية انكماشية تتسم بانخفاض القدرة على إيجاد فرص العمل والانكماش الضريبي ومحدودية حيز السياسة العامة، وما يترتب على ذلك من آثار على تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وفي سياق هذا شأنه، يبدو أن أفضل السبل أو في الواقع السبيل الوحيد لتوفير فرص العمل وزيادة الدخل هو السعي إلى استراتيجية لتحقيق النمو تقوم على التصدير. ولكن استجد تطوران اقتصاديان، في العقد الماضي أو نحوه، جعلا السعي إلى تنفيذ هذه الخطة ذات المنحى الخارجي أكثر تعقيداً بكثير. فمن جهة، وبينما يتحول المزيد من البلدان للإنتاج من أجل أسواق التصدير، اشتدت المنافسة بين المنتجين في الأصقاع النائية من العالم. وقد أدى ذلك بدوره إلى ممارسة ضغوط على الأجور والاستحقاقات ذات الصلة، ولا سيما في القطاعات الكثيفة العمالة، مثل الملابس والمنسوجات والإلكترونيات، التي تستخدم أعداداً كبيرة من النساء (سيغينو، ٢٠٠٠). ونتيجة لذلك، أصبح تحقيق أي برنامج معني بالعمل اللائق من أجل الاستدامة الاجتماعية عرضة للخطر. ويؤدي نقل عمليات الإنتاج أيضاً إلى البلدان النامية إلى نقل التكاليف الإيكولوجية والصحية المترتبة على عمليات الإنتاج الملوثة للبيئة إلى بلدان ذات أنظمة قانونية بيئية أقل صرامة (الأونكتاد، ٢٠١٣ (ب)). ويتعلق التطور الثاني الذي استجد بتصاعد الاختلالات على الصعيد العالمي، مما يهدد الاستدامة الاقتصادية للنموذج، وهو ما يتناوله هذا الفصل في السطور التالية.

٢ - اللامساواة وانعدام الاستدامة البيئية

١٠٣ - يساهم ارتفاع معدلات التفاوت في الدخل في افتقار النموذج الاقتصادي المهيمن إلى عنصر الاستدامة حتى في إطار نطاقه المحدود. وبالنسبة لبعض البلدان، أدى الانخفاض الطويل الأجل في المدخرات وتراكم ديون القطاع الخاص إلى زيادة الاستهلاك بالرغم من ركود الدخل، مما أدى إلى عجز كبير في الحساب الجاري. وفي الوقت نفسه، استخدمت البلدان ذات الفائض في الحساب الجاري أسواق الصادرات كوسيلة للحفاظ على العمالة في غياب ما يكفي من الطلب المحلي الإجمالي (بليكر، ٢٠١٢؛ الأونكتاد، ٢٠١٢). وكانت النتيجة الإجمالية لذلك حالة من انخفاض معدل الاستهلاك في بعض المناطق، وإفراط في الاقتراض في مناطق أخرى موَّلته جزئيا التدفقات المالية العالمية من البلدان ذات الفائض في الحساب الجاري إلى البلدان ذات العجز في الحساب الجاري. ومما جعل هذه العملية أكثر يسراً تصاعد تيار هيمنة أسواق المال[١٨] وتحول التركيز من الإنتاج إلى تحقيق الأرباح المالية (كريبس وإيزوريبتا وسِنغ، ٢٠١١).

١٠٤ - ومفهوم الإنتاج والتبادل هذا غير مستدام من الناحية الاقتصادية بل وأدى إلى حدوث اختلالات عالمية[١٩]، كان لها دور هام في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة (برنانكي، ٢٠١١؛ الأونكتاد، ٢٠١٠). ورغم أن الاختلالات العالمية لم تتسبب في الأزمة المالية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فقد ساعدت على نقل عدواها. وبينما تفاوتت الظروف الوطنية الخاصة التي أحاطت بهذه الاختلالات، فقد أوجدت جميعها مساراً لنمو الأجور تخلف كثيراً عن نمو الإنتاجية وأدى إلى ارتفاع مستويات عدم المساواة في جميع أنحاء نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي على حد سواء (بليكر، ٢٠١٢). فهي تثبت المفارقة الهيكلية المتمثلة في الاعتماد على الصادرات مع الركود في الأجور لتحقيق النمو والتنمية معاً.

١٠٥ - وما زالت البلدان المتقدمة، في الأغلب الأعم، تعاني من تباطؤ في معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة بينما تتمسك العديد من الحكومات باتباع سياسات تقشفية على أمل الحد من أوجه العجز واستعادة الثقة الاقتصادية. وفي البلدان النامية، كانت الجهات الأكثر تضرراً من الأزمة العالمية هي اقتصادات السوق الناشئة التي بها عجز في الحسابات الجارية

(١٨) يتجاوز مفهوم هيمنة أسواق الأموال تكاثر الأسواق المالية وما يتصل بها من أنشطة المضاربة، ليشير إلى توسع نطاق تلك الأسواق لتشمل نطاقاً دائم التوسع من الأنشطة والقطاعات، من قبيل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والإسكان وما إلى ذلك (فاين، ٢٠١٢).

(١٩) تشير الاختلالات العالمية إلى توزع حالات العجز والفائض الكبيرة في الحسابات الجارية عبر عدد من البلدان.

ولا يمكنها أن تتحمل الانخفاض في تدفقات رأس المال إليها من جراء الأزمة (الأونكتاد، ٢٠١٠). ولكن بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي لم يكن لها علاقة كبيرة بأسواق رأس المال العالمية، والبلدان ذات الفوائض في حساباتها الجارية و/أو الاحتياطيات الدولية الكبيرة، كان التأثير السلبي للأزمة المالية أقصر عمراً وأقل حدة. فعلى سبيل المثال، استخدم العديد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية سياسات نقدية ومالية غير مسايرة للتقلبات الدورية واتجهت نحو مصادر الطلب المحلية للتصدي للانخفاض في التجارة العالمية (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠). وقادت هذه البلدان في الواقع انتعاش الاقتصاد العالمي، ولكن باتت عودة النمو والتجارة وإيجاد فرص العمل أبعد ما تكون عن الاكتمال (البنك الدولي، ٢٠١٤). وبطرق ملموسة، حدث تحول في الإنتاج والاستهلاك على مستوى العالم إلى الاقتصادات الصاعدة الكبرى، مما ساعد بدوره الاقتصادات الأصغر التي لا يمكنها الاعتماد على الطلب في سياقها المحلي الخاص، وذلك بتوفير أسواق جديدة للصادرات (غيريفي، ٢٠١٤؛ الأونكتاد، ٢٠١٣ (أ)).

١٠٦ - ومع ذلك، فإن بروز الاقتصادات الصاعدة لا يكاد أن يكون كافياً لتدشين عهد جديد من فرص النمو المرتكز على التصدير. وحقاً، فقد أضافت اقتصادات السوق الصاعدة إلى الطلب العالمي، بيد أن المسألة تتعلق بحجم الاقتصاد وبنيته. فمن حيث الحجم، على سبيل المثال، لا يرقى الطلب من البلدان المتوسطة الدخل البتة إلى الحلول محل الطلب في البلدان المتقدمة بوصفه محرك نمو الاستهلاك على الصعيد العالمي (كريبس وإيزوورييتا وسِنغ، ٢٠١١). ومن حيث البنية، يعني التحول بعيداً عن الطلب في البلدان الصناعية انحسار الطلب عن السلع المصنعة وتوجيهه نحو المواد الخام والطاقة والأغذية، حيث تبرز الأخيرة أيضاً على نحو أكبر ضمن السلع المطلوبة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وهذا التحول في الطلب نحو المواد الخام والطاقة والمواد الغذائية تترتب عليه عواقب تؤثر على أسعار السلع الأساسية العالمية، التي ستشهد ارتفاعاً، وتأثيرها على معدلات التبادل التجاري، مما سيؤدي إلى تقلص إقبال البلدان ذات الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة على الواردات (الأونكتاد، ٢٠١٠).

١٠٧ - وتعتبر استعادة النمو وإيجاد فرص العمل اعتماداً على ''الاقتصاد الأسود'' بما تنطوي عليه من ارتهانه لمصادر الطاقة ذات الكفاءة المنخفضة ومصادر الطاقة غير المستدامة محفوفة بمشاكل عويصة. وفي الفترة التي أعقبت الأزمة مباشرة، باتت حزم الحوافز التي خُصصت لإعادة بناء قطاع صناعة السيارات، بدلا من الاستثمار في النقل العام ومصادر الطاقة المتجددة، تشكل مصدراً للقلق. فما يُخشى من هذه الاستثمارات هو تكرار مواطن الخلل والضعف التي أدت إلى الأزمات المتعددة، بدلا من الاستفادة من الأزمة بوصفها فرصة

لتوجيه الاقتصادات والمجتمعات عبر مسارات أكثر استدامة. وقد تزايد الوعي العام بأن أنماط الاستهلاك الحالية تستنزف الموارد الطبيعية الرئيسية وتفرض أعباء لا يمكن تحملها على النظام الإيكولوجي في الكوكب. وهناك حاجة ماسة لمناقشة سياسات تهدف إلى رسم حدود واضحة في ما يتعلق بالموارد والبيئة؛ وتصميم هذه السياسات واعتمادها وإدماج الحدود التي تم رسمها في النظام الاقتصادي والاجتماعي (جاكسون، ٢٠١١).

جيم – البحث عن بدائل: الاقتصاد الأخضر والمساواة بين الجنسين

١٠٨ – بالنظر إلى عدم إمكانية تحمل الاختلالات العالمية وضعف احتمالات تجدد عهد النمو المرتكز على التصدير، من المهم النظر في ما ينبغي أن تكون عليه عملية إعادة التوازن. وفي تقرير التجارة والتنمية (٢٠١٠)، يدعو الأونكتاد أساساً إلى أمرين يتمثل أولهما في ضرورة ابتعاد البلدان المرتفعة الدخل ذات الفوائض في الحساب الجاري عن الاعتماد على الصادرات، والبدء في الاستيراد وتطبيق سياسات تشجع على نمو الاستهلاك والأجور؛ ويتمثل الثاني في ضرورة حدوث تحول على الصعيد العالمي في سياسات الاقتصاد الكلي صوب نظام نمو مرتكز على الأجور يدعم التوسع في الطلب المحلي الإجمالي. وبالنسبة للاقتصادات الأصغر حجماً أو الاقتصادات ذات الدخل المنخفض التي لا توجد بها أسواق محلية واسعة بما يكفي، سيكون التصدير إلى طائفة أوسع من البلدان المستوردة أو التبادل التجاري داخل تكتلات إقليمية لم يعد لنموذج هيمنة الصادرات العالمية البائد أي تأثير فيها، بمثابة محركين بديلين يحفزان النمو والتنمية.

١٠٩ – وليس من الواضح إذا كانت إعادة تحقيق التوازن في الاقتصاد العالمي وفقاً للخطوط المقترحة من قبل الأونكتاد (٢٠١٠)، من خلال توسيع الطلب المحلي، من شأنها تحسين فرص توظيف النساء. وثمة أبحاث تشير إلى أن توسيع نطاق المصادر المحلية للطلب الكلي يمكن من حدوث زيادة في أجور الإناث وانخفاض في فجوة الأجور بين الجنسين، دون التضحية بالنمو الاقتصادي (بليكر وسيغينو، ٢٠٠٢؛ سيغينو وغرون، ٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الارتباط بين دخل المرأة والإنفاق على الاحتياجات الأساسية، قد يكون لذلك أيضاً آثار مضاعفة في الإنتاج المحلي تصل إلى حد توقُّف الطلب على الواردات (بينيريا ورولدان، ١٩٨٧؛ بلومبرغ، ١٩٩١؛ بلومبرغ، ١٩٩١؛ حداد وهودينوت وألديرمان، ١٩٩٧). ولكن ما زالت المسألة الرئيسية المتعلقة بالقيود المفروضة على ميزان المدفوعات هي ما إذا كان هناك تحول عن المزيد من الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير إلى زيادة الاعتماد على الطلب المحلي. ومن الممكن أن يعوض إدخال تحسينات على القدرات نتيجة ارتفاع دخل المرأة عن الخسارة في العملات الأجنبية، وهو سيناريو يفوق احتمال

وقوعه في الاقتصادات الزراعية المنخفضة الدخل إمكانية حدوثه في البلدان شبه الصناعية (سيغينو، ٢٠١٠).

١١٠ - وثمة اعتبار هام آخر يتمثل في التساؤل عما إذا كان نموذج النمو المعتمد على الطلب نموذجاً أفضل لتحقيق الاستدامة البيئية. وستتوقف الإجابة على نوع الطلب الذي يتم تشجيعه: فعلى سبيل المثال، يختلف الطلب الذي يتسم باستهلاك سلع وخدمات منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع المناخ اختلافاً كبيراً عن الطلب القائم على الوقود الأحفوري واستخراج الموارد الطبيعية. وعلى هذا النحو، فإن السعي إلى تحقيق تحول إلى نمو يقوده الطلب من غير المرجح أن يعالج وحده التكاليف البيئية المرتبطة بالنمو المستدام، ما لم يتم إنفاق الأجور والمرتبات الأعلى التي ستحصل عليها الفئات المنخفضة الدخل نتيجة هذا التحول على سلع أقل اعتماداً على الوقود الأحفوري واستخراج الموارد الطبيعية، وما لم يخصص مزيد من النفقات والاستثمارات العامة أيضاً للقطاعات والتكنولوجيات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود. وهنا تصبح المقترحات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر ذات مغزى.

١ - الاقتصاد الأخضر

١١١ - كانت التكاليف البيئية والاجتماعية المرتبطة بأنماط النمو المهيمنة هي الدافع إلى البحث عن نماذج تنموية بديلة تتسم بالاستدامة. ومن الأمثلة على ذلك خطة الاقتصاد الأخضر، التي يهدف فيها تخضير الاستثمارات والسياسات العامة، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، إلى تعزيز حماية البيئة وفي الوقت ذاته إيجاد فرص العمل وتنشيط النمو الاقتصادي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢؛ الأونكتاد، ٢٠١٣ (أ)). ولكن هناك أنواع مختلفة من الاقتصاد الأخضر.

١١٢ - وتفترض الأنواع السائدة من الاقتصاد الأخضر استمرار النمو الاقتصادي الذي يقوده السوق، بل وتعزيزه، وذلك من خلال الاستثمارات والابتكارات المترفقة بالبيئة في الأعمال التجارية، التي تزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، وتحول دون فقدان خدمات النظام الإيكولوجي. وتؤكد العناصر الأخرى على النُهُج القائمة على السوق في مجال حماية البيئة من خلال التقييم المالي لرأس المال الطبيعي (على سبيل المثال، لجنة رأس المال الطبيعي، ٢٠١٣) والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وخطط الاتجار بأرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها ووحدات التنوع البيولوجي وتعويضاتها. وبالنسبة إلى مؤيدي هذه النُهُج، لا يمكن للأسواق تحديد أسعار الأصول الطبيعية والخدمات الإيكولوجية، التي هي في نهاية المطاف عوامل إنتاج تماثل إلى حد كبير رأس المال واليد العاملة. والنتيجة هي أن هذه الثروات الطبيعية تُستغل استغلالا مفرطاً مقارنة بما هو أمثل

اجتماعياً أو اقتصادياً. وفي هذا السياق الذي تؤدي فيه العوامل الخارجية السلبية إلى جعل نتائج الأسواق مفتقرة إلى الكفاءة من الناحية الاجتماعية، يصبح الهدف من التدخل في الأسواق، مثل فرض ضرائب على الكربون أو وضع تشريع لمنح حقوق إدارة الغابات إلى المجتمعات المحلية، هو تحديد سعر الأصول الطبيعية وتحديد حقوق الملكية على نحو سليم. وعند القيام بذلك، فإنه يجعل عمليات النمو الذي يحدده السوق متماشية بصورة أقرب مع القيم البيئية (البنك الدولي، ٢٠١٢).

١١٣ - ويمكن أن تمثل هذه النهج القائمة على السوق مشكلة من المنظور الاجتماعي، إذ تؤدي إلى زيادة عدم المساواة والظلم بالنسبة للمستخدمين المحليين بالمقارنة بالجهات الفاعلة الخارجية والعالمية. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، فإن المدفوعات مقابل الخدمات الإيكولوجية، وهي العملية المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وتقديم حوافز من أجل إنتاج الوقود الأحيائي، كثيراً ما تنطوي على تضحية بأشياء لصالح أشياء أهم في ما يخص الحيازات الزراعية الصغيرة والتنوع البيولوجي وسبل كسب الرزق والأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فإن النُهُج القائمة على السوق تعزز مصالح الشركات في كثير من الأحيان ، وهذا بدوره يمكن أن يقيد نطاق السياسات والإصلاحات التنظيمية التي تساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٢ (ب)). وعلى هذا النحو، فليس هناك ما يكفي من التكامل بين الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في هذه النهج القائمة على السوق تجاه الاقتصاد الأخضر.

١١٤ - والاقتصاد الأخضر، وفقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هو اقتصاد يقضي على الفقر المدقع، ويحسِّن رفاه الإنسان، ويعزِّز العدالة الاجتماعية، ويحد في آن واحد من الاعتماد على الكربون وتدهور النظم الإيكولوجية، ويعزز النمو المستدام والشامل للجميع (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩؛ ٢٠١١). وهذا التعريف يتفق مع الفهم العام للتنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والاقتصاد الكينيزي الأخضر، الذي يعرف أيضاً باسم التدابير التحفيزية على مراعاة البيئة، أو ''الصفقة الخضراء العالمية الجديدة''، يدعو إلى توجيه الإنفاق الحكومي تجاه التكنولوجيا وتوفير فرص العمل بسبل تعزز حماية البيئة وتزيد الكفاءة، وذلك على سبيل المثال من خلال تحديث المباني أو البنى التحتية لزيادة كفاءة الطاقة بها (على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩). وهذه الأنواع من الاستثمارات الخضراء كانت جزءاً لقي قدراً كبيراً من المناقشة

والترويج في السياسات الكلية المعاكسة للدورات الاقتصادية، في أعقاب الركود العالمي الذي حدث في عام ٢٠٠٨ في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وشدد الاقتراح المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته بالنسبة إلى البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نمواً. وبالتالي، فإن ''الاتفاق البيئي العالمي الجديد المنصف والعادل، ينبغي أن ينظر في إدراج المزيد من الدعم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان الأخرى، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في مجالات التمويل والتجارة والتكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تحقيق الفعالية والإنصاف'' (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩). غير أن المساواة بين الجنسين تكاد لا تُذكر في معظم هذه المقترحات.

١١٥ - وهناك بديل عن نهج الاقتصاد الأخضر الذي نوقش أعلاه، وهو العمل الذي يضطلع به الأشخاص المرتبطون بحركات العدالة البيئية، الذين يرون في الحفاظ على البيئة فرصة لفهم ومعالجة الأشكال المتعددة لانعدام المساواة. فالحفاظ على التنوع البيولوجي للمحاصيل، على سبيل المثال، يمكِّن منتجي المحاصيل الغذائية في المستقبل من معالجة الآفات والأمراض الجديدة التي تهدد الإمدادات الغذائية. واليوم، تتحقق استدامة التنوع البيولوجي للمحاصيل إلى حد كبير بفضل المزارعين في بلدان الجنوب، ولكنهم لا يتلقون أي تعويض عن هذه الخدمة الاجتماعية والإيكولوجية ذات القيمة الهائلة (بويس، ٢٠١١). لذا، فإن تعويض المزارعين في بلدان الجنوب عن إسهاماتهم في الأمن الغذائي الطويل الأجل ينبغي أن يحظى بقبول لدى دعاة الاقتصاد الأخضر، ولكنه أيضاً يعالج مباشرة مسائل التنمية والاستدامة بطرق عادلة من الناحية الاقتصادية ومراعية مصالح الفقراء. ومن المهم في عمليات التحليل هذه إدماج العمل التقليدي للمرأة في الزراعة بوضوح، على سبيل المثال، في اختيار البذور والحفاظ عليها من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي للمحاصيل. وعلاوة على ذلك، فإن عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق في الأراضي وإمكانية الحصول على الموارد، وكذلك في عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، يشكل عوائق كبيرة تحول دون تخضير الزراعة بسبل مستدامة تخدم مصلحة الفقراء (هيرين وآخرون، ٢٠١٢).

٢ - المرأة وفرص العمل المراعية للبيئة

١١٦ - الهدف من خطة النمو الأخضر في أحد أجزائها هو توسيع نطاق الوظائف المراعية للبيئة، التي تعد في المقام الأول من حيث أثرها البيئي، وهي تسعى أيضاً إلى التقيد بمفاهيم العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية (مؤسسة العمل الدولية من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٩؛ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات أخرى،

٢٠٠٨)[٢٠]. وفي مجال الصناعة، حيث تشير التقديرات إلى أن ٨٠ في المائة من الوظائف المراعية للبيئة ستكون فيها، فإن عدداً صغيراً من الصناعات التحويلية هي المسؤولة عن استخدام نسبة كبيرة من الموارد والطاقة، فضلا عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والملوثات الأخرى (مؤسسة العمل الدولية من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٩). وهي تشمل الطاقة والتشييد والنقل، ومن بين الصناعات الأساسية، الألومنيوم والحديد والصلب، (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢).

١١٧ - ومن المتوقع أن يتحقق معظم المكاسب المتوقعة في مجال العمالة من الأنشطة المعنية بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية، بما في ذلك تطوير موارد الطاقة المتجددة، وإنتاج مركبات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود، وإنشاء وتحديث المباني، والنقل والبنى التحتية، وإدارة النفايات وإعادة تدويرها. وفي الصناعات التحويلية، ينصب التركيز على استحداث تقنيات معالجة نظيفة ومراقبة التلوث، مما له أثر قليل ظاهر على مجموع العمالة (مؤسسة العمل الدولية من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٩). وتتطلب الوظائف المراعية للبيئة عموماً أعمالا يزاولها ذوو مهارات متوسطة، وتعتبر القطاعات التي تشهد توسعاً هي القطاعات الأكثر اعتماداً على كثافة المعارف والمهارات من نظيراتها في الصناعة التقليدية؛ كما أن ما يرافق ذلك من الأجور والاستحقاقات هي أيضاً أعلى (تشان وتشينغ لام، ٢٠١٢؛ مورو وآخرون، ٢٠١١). وهذه الخصائص تجعل هذه الرابطة بين الوظائف المراعية للبيئة وتوفير العمل اللائق تبدو طبيعية، ولكن الارتباط أوثق في بعض القطاعات أكثر من غيرها. فالاستثمارات في الزراعة، على سبيل المثال، التي ما زالت أكبر قطاع من حيث العمالة وهي القطاع الرئيسي للعمالة في المناطق الريفية التي تعيش وتعمل فيها غالبية الفقراء والمعدمين في العالم، يمكن أن تكون واعدة للغاية. ويعتبر التحول إلى الوظائف المراعية للبيئة أحياناً فرصة لجذب المرأة إلى العمل في القطاعات غير التقليدية المرتفعة الأجور، مثل الهندسة والتشييد والصناعة التحويلية، لأنه يُعتقد أنها أقل قيوداً من حيث القوالب النمطية الجنسانية المتجذرة (مؤسسة العمل الدولية من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٩).

١١٨ - وعلى الرغم من أن أهداف تخضير الوظائف جديرة بالثناء، فإن المزايا التي تجنيها المرأة قد لا تكون تلقائية، والآثار المحتملة على عمل المرأة تتطلب دراسة صريحة. وبالنظر إلى مدى التفرقة بين الجنسين في أسواق العمل بوجه عام، وفي الصناعة على وجه الخصوص،

(٢٠) يشمل توفير العمل اللائق إيجاد فرص العمل العالية الجودة؛ وحقوق العمال، بما في ذلك التحرر من التمييز؛ والحصول على الحماية الاجتماعية؛ والحوار الاجتماعي المستمر في ما بين مجموعة متنوعة من المنظمات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨).

حيث لا تشكل النساء سوى نسبة ٣٠ في المائة من القوى العاملة في العالم، يُخشى ألا تتجاوز الجهود الرامية إلى الصناعة الخضراء النساء فحسب، بل إنها في الواقع ستهمشهن. فالقطاعات المستهدفة من أجل توسيع نطاق الوظائف المراعية للبيئة، مثل الطاقة والبناء والصناعات الأساسية، قطاعات يهيمن عليها الذكور بشدة، وتشير الاتجاهات الأخيرة إلى زيادة التمييز في القطاعات بدلا من تناقصه[٢١]. ومن بين الوظائف المراعية للبيئة الموجودة بالفعل، يبدو أن تمثيل المرأة منخفض و/أو أنها تحتل الرتب ذات القيمة المضافة المنخفضة. فعلى سبيل المثال، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تحصل النساء على أكثر من نصف الشهادات الجامعية، فإن المرأة تحصل على ٣٠ في المائة فقط من الشهادات في العلوم والتكنولوجيا (وهي المجالات الدراسية الرئيسية للوظائف المراعية للبيئة). وفي الاقتصادات النامية، تتركز المرأة تركيزاً شديداً في الطرف ذي القيمة المضافة المنخفضة للغاية من الوظائف المراعية للبيئة الحالية، على سبيل المثال كعاملات في القطاع غير الرسمي في جمع النفايات وإعادة تدويرها (ستريتسكا – إيلينا وآخرون، ٢٠١١).

١١٩ – وينطوي تصوُّر التحول الصناعي المستدام بيئياً على استهداف تلقين مهارات محددة وتعليم محدد للمرأة، وكذلك ضمان المساواة في الأجر والقضاء على التمييز في مكان العمل، في الإطار الأوسع لبرنامج توفير العمل اللائق (منظمة العمل الدولية، عام ٢٠١٢؛ ومؤسسة العمل الدولية من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٩؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجهات أخرى، ٢٠٠٨). ومن الضروري أيضاً بذل الجهود الرامية إلى كسر القوالب النمطية. فالقوالب النمطية الجنسانية تتشكل منذ سن مبكرة وتنتشر انتشاراً واسعاً في المجتمع: في البيت وفي المدرسة وفي وسائط الإعلام ومن خلال المواقف والتعاملات الاجتماعية اليومية التي ترسخها وتعززها. وهذا يسهم في تجميع النساء والرجال في مجالات مواد مختلفة في المدارس الثانوية والتعليم العالي. وعلى نحو ما بينته مختلف الدراسات، فإن انخفاض مستوى تمثيل المرأة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يتصل بالمواقف لا بالقدرات، فالفتيات، على سبيل المثال، لا يحصلن على درجات أدنى من الفتيان في الرياضيات. ومع أن الاختلافات في الخيارات المهنية يمكن أن ترجع إلى المواد التي تُدرَس، فإن التمييز المهني بين الرجل والمرأة يتعزز أكثر عند الانتقال من التعليم ما بعد الثانوي إلى العمل. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، حتى إذا اختارت النساء مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مواد للدراسة، فإن احتمالات أن يواصلن حياتهن الوظيفية في مجال العلوم تقلُّ، مقارنة بالرجال، على الرغم

(٢١) انظر www.ilo.org/global/research/global-reports/global-employment-trends/WCMS_195447/lang--en/index.htm.

من أنه لا يوجد فرق بين الجنسين في الأداء (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).

١٢٠ - وهناك عدة أمثلة على الوظائف المراعية للبيئة التي تشمل النساء. فعلى سبيل المثال، وفي مشروع ''العمل من أجل المياه'' في جنوب أفريقيا، وهو جزء من برنامجها الموسع للأشغال العامة حيث تدرَّب أشخاص على إزالة النباتات الغريبة الغازية من أجل تعزيز إمكانية الحصول على المياه، بُذلت في نهاية المطاف جهود ناجحة على وجه التحديد لتوظيف النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في المشروع (ستريتسكا - إيلينا وآخرون، ٢٠١١). وفي بنغلاديش، في إطار مشروع أكبر لتوصيل الكهرباء إلى المناطق الريفية بتركيب نظم منزلية للطاقة الشمسية، جرى تدريب المرأة على تركيب وإصلاح الألواح الشمسية والمقابس الكهربائية، وعملن ''كهربائيات ريفيات'' بطرق تعد ثورية بالمعايير التقليدية لسوق العمل (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢؛ سيدنر ٢٠١١). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يرمي عدد من البرامج إلى تشجيع النساء على الانخراط في الوظائف المراعية للبيئة من خلال تطوير المهارات والربط الشبكي، بما في ذلك برنامج ''المرأة في التلمذة الصناعية والمهن غير التقليدية''، الذي يقدم المنح إلى المنظمات المجتمعية التي توفر فرصاً للمرأة في المهن غير التقليدية، مثل برامج التدريب في مرحلة ما قبل التلمذة الصناعية، مع التركيز في الجولات الأخيرة منها على إيجاد فرص عمل مراعية للبيئة.

١٢١ - وفي حين أن هذه الجهود مفيدة وواعدة، فإنها لا تتصدى بصورة مباشرة لأوجه عدم المساواة الهيكلية المرتبطة بانخفاض الأجور وسوء ظروف العمل وسبل كسب العيش غير المستقرة للأعداد الكبيرة من النساء والرجال الذين هم خارج نطاق هذه المبادرات المبتكرة، ولكنها ذات نطاق ضئيل. ويمكن رؤية بعض من هذا الوعد في حالة جامعي النفايات، حيث تجاوزت الجهود المبذولة من أجل العمل في مجال التخضير تطوير المهارات غير المنتظم، لتعالج الطابع غير النظامي والتهميش.

١٢٢ - وفي البلدان المتقدمة، تكتسي إدارة النفايات وصناعات إعادة التدوير طابعاً رسمياً بدرجة عالية ويُعتمد على الآلات في تشغيلها، ويسيطر عليها الرجال. ولكن في الاقتصادات النامية والناشئة، يستخلص عدد يقدر بنحو ١٥ إلى ٢٠ مليون من جامعي النفايات، وكثير منهم من النساء والأطفال، يتجهون بدافع من الفقر إلى هذا العمل، المواد القابلة لإعادة الاستعمال والقابلة لإعادة التدوير من بين ما تخلص منه الآخرون، ويوفرون خدمة بيئية أساسية في المناطق التي تشهد تحولا حضرياً سريعاً وتعاني من قلة الخدمات العامة (منظمة

العمل الدولية، عام ٢٠١٢؛ سامسون، ٢٠٠٩). وهذا العمل غير رسمي إلى حد بعيد، فالإيرادات منخفضة وغير مستقرة، وترتبط عادة بوصمة اجتماعية قوية وظروف عمل سيئة جداً، بل وخطرة أيضاً (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢). فعلى سبيل المثال، يُلقى كل سنة ما يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ مليون طن من النفايات الإلكترونية التي تحتوي على معادن ثمينة، ويصدر الكثير من المعدات الملقاة إلى بلدان مثل الصين والهند من أجل تفكيكها. وفي كثير من الأحيان، تذهب تلك المواد إلى مشاغل أسرية صغيرة غير رسمية أو غيرها من المرافق غير الرسمية بغرض معالجتها، حيث المعرفة محدودة والمخاطر عالية (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢). ومع ذلك، فإن جامعي النفايات يقدمون مساهمات كبيرة للاستدامة الاجتماعية والبيئية تتمثل في تحسين الصحة العامة، وخدمات الصرف الصحي؛ وانتشال المواد من مسار النفايات؛ والحد من الحاجة إلى استخدام مواد جديدة؛ وتوفير نظم بالغة الفعالية من حيث التكلفة في إدارة النفايات للبلديات؛ وتوفير وسيلة لكسب العيش للفقراء والمهمشين[٢٢].

١٢٣ - والجهود المبذولة من أجل تنظيم جامعي النفايات ومنحهم امتيازات على النطاق العالمي، سواء في ما بين جامعي النفايات أنفسهم أو بمساعدة من المؤسسات العالمية مثل منظمة العمل الدولية، هي بمثابة مثال مفيد على فرص العمل المراعية للبيئة بوصفها وسيلة لتحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢). وتزيد احتمالات مشاركة النساء أكثر من الرجال في منظمات جامعي النفايات، ربما لأنهن يملن إلى التكتل في أنشطة جمع النفايات الأدنى أجراً، وعادة ما تدفع لهن أجور أقل من الرجال مقابل نفس العمل. ويفيد التنظيم جامعي النفايات عن طريق تحسين وضعهم الاجتماعي واحترامهم لذاتهم، فضلا عن رفع دخلهم. وجامعو النفايات المنظمين أكثر قدرة على تجنب الوسطاء والتفاوض على أسعار عادلة من مشتري المواد التي يستخلصونها. وعند التعامل بصورة جماعية، يضحون أكثر قدرة على منع التحرش والعنف. وتُبذل أيضاً محاولات لدمج جامعي النفايات على نحو أفضل في سلاسل القيمة لإدارة النفايات وإعادة تدويرها، لمكافحة الاستغلال التجاري، الذي يرتبط بتكنولوجيات حرق النفايات أو طمرها. وبدلا من ذلك، فهذه المحاولات تشجع استراتيجيات التخلص من النفايات نهائياً، التي تحقق أقصى حد من إعادة التدوير وتوفر العمل اللائق للفقراء (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢). والأمثلة على هذه الجهود كثيرة في جميع مناطق العالم، ويركز معظمها على توسيع نطاق القوة والسلامة

(٢٢) انظر *Waste Pickers*, 2014, Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (جامعي النفايات، ٢٠١٤، المرأة في العمالة غير الرسمية: العولمة والتنظيم)، معلومات مستمدة من الموقع التالي: http://wiego.org/informal-economy/occupational-groups/waste-pickers (تمت زيارته في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤).

الاجتماعيتين اللتين تتأتيان بالتنظيم الجماعي، وإضفاء الطابع القانوني والرسمي على العلاقات مع البلديات، وزيادة إمكانية الحصول على سبل الحماية الاجتماعية.

دال – التدابير البديلة للتصدي لعدم الاستدامة: الاستثمار في المنافع العامة واقتصاد الرعاية

١٢٤ – الاقتصاد الأخضر الذي يراعي المنظور الجنساني والذي يعزز فرص عمل المرأة ونوعية عملها، على غرار برنامج توفير العمل اللائق، خطوةٌ هامة في سبيل معالجة الاستدامة الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين على السواء. ومع ذلك، فهو غير كاف. ومن أجل تصحيح عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ينبغي لواضعي السياسات إيلاء الاهتمام للاستثمار في المنافع العامة واقتصاد الرعاية.

١٢٥ – فمنذ نشوب الأزمة في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وُجهت نداءات هامة إلى إصلاح النظام المالي العالمي. ولكن هناك اعتراف متزايد لا بأن النظام المالي العالمي يتعين تغييره فحسب، من أجل معالجة الاقتصادات للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة، بل بأن أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة يتعين أيضاً أن تتغير. ”ستفشل التدابير الرامية إلى إنهاء الأزمة إذا كانت ببساطة تسعى إلى استعادة النمو والجشع“ (إلسون، ٢٠١١). وينبغي وضع معايير أكثر تعقيداً من مجرد مقاييس الناتج المحلي الإجمالي من أجل تقييم النجاح.

١٢٦ – وهناك دعوات إلى اعتماد اقتصاد كلي إيكولوجي، يجب أن تكون نقطة الانطلاق فيه هي التخلي عن افتراض استمرار نمو الاستهلاك باعتباره الأساس الوحيد للاستقرار الاقتصادي، وتبيان الشروط التي تحدد تعريف الاقتصاد المستدام، بما في ذلك القدرة القوية على تحمل الصدمات الخارجية وتجنب التناقضات الداخلية التي تؤدي إلى خلق توترات اجتماعية خلال فترات الركود؛ وتأمين سبل العيش مع تحقيق المساواة؛ ومستويات مستدامة من استخدام الموارد تحمي النظام الإيكولوجي (جاكسون، ٢٠١١).

١٢٧ – وفي جميع أنحاء العالم، استُخدمت الزيادة في إنتاج واستهلاك القطاع الخاص من السلع والخدمات، بوصفها سمة مميزة للنجاح، بدلا من زيادة التمتع بحقوق الإنسان وتوسيع نطاق القدرات وزيادة الرفاه. وجرى أيضاً تشجيع المرأة على فهم المساواة بين الجنسين والتمكين على أنهما القدرة على شراء المزيد من السلع الاستهلاكية (إلسون، ٢٠١١). ويُفترض في كثير من الأحيان أن على واضعي السياسات أولا السعي إلى تضخيم حجم الكعكة الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي)، وبعد ذلك معالجة قضايا

المساواة والرفاه والعدالة عن طريق إعادة توزيع الكعكة. وهناك افتراض آخر مؤداه أن أفضل طريقة لتوفير الثروة هي عن طريق ما تنتجه المشاريع التجارية الخاصة الساعية إلى تحقيق الربح والعاملة في الأسواق المنظمة على نحو يعزز المنافسة بين تلك الأعمال التجارية. أما النُهُج القائمة على حقوق الإنسان والنهج القائمة على القدرات فإن لها هدفاً مختلفاً، وهو توسيع الخيارات الموضوعية أمام الناس ليعيشوا حياة يشعرون أنها ذات قيمة. وهذا يعني القدرة على التمتع بمجموعة أوفر من الحقوق، تتجاوز المنفعة التي تجلبها زيادة الاستهلاك. ويشمل ذلك الحق في التحرر من الفقر والجوع، والحق في الصحة والضمان الاجتماعي، والحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الفرد.

١٢٨ - ويشترك الاقتصاد النسائي مع العديد من قيم حقوق الإنسان ونُهُج القدرة، ولكنه يركز بشكل خاص على إقامة نظام اقتصادي واجتماعي لا يشمل العمل المدفوع الأجر فحسب، بل أيضاً أعمال الرعاية غير التجارية وغير المدفوعة الأجر (غرون وإلسون وكاغاتاي، ٢٠٠٠). ويميل معظم النهج الاقتصادية الرئيسية التي يسترشد بها واضعو السياسات إلى تفضيل الإنتاج من أجل السوق. ومن ثم بات مجال العمل غير المدفوع الأجر أمراً مسلّماً به. ويتصدى الاقتصاد النسائي لهذا الاستثناء، بحجة أن اقتصاد السوق والدولة إلى جانب واضعي السياسات ينبغي أن يأخذوا في الحسبان الاقتصاد غير المدفوع الأجر الذي ينتج الناس فيه السلع والخدمات من أجل أسرهم وأصدقائهم وجيرانهم على أساس الالتزام الاجتماعي والإيثار والمعاملة بالمثل، وفي بعض الحالات، على أساس الإكراه. وفي هذا الاقتصاد غير المدفوع الأجر، ينتج الناس الغذاء والكساء ويجلبون المياه والوقود ويطهون وينظفون، ويرعون الآخرين، ولا سيما الأطفال والمسنين الضعفاء والمرضى (إلسون، ١٩٩٨؛ ٢٠١١؛ فولبري، ١٩٩٤؛ ٢٠٠١؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠). وهناك سببان للتشديد على أهمية الاقتصاد غير المدفوع الأجر في رسم السياسات: أولا، لأنه يسهم مساهمة أساسية في رفاه الناس، وهو أمرٌ بالغ الأهمية في الاستدامة الاجتماعية؛ وثانياً، وعلى الرغم من أن الرعاية غير المدفوعة الأجر لا تُقاس بالقدر الكافي عن طريق الإحصاءات ولا تؤخذ في الاعتبار عند وضع السياسات، فإنها تؤثر على الأقسام الأخرى من الاقتصاد، بما في ذلك شركات القطاع الخاص (الكبيرة والصغيرة) والقطاع العام والقطاع غير الحكومي، عن طريق التأثير على كمية ونوعية العمل اللازمة لتشغيل هذه الكيانات؛ وبذلك، فهي تهيئ الأساس للاستدامة الاقتصادية (إلسون، ١٩٩٨؛ ٢٠١١). وهذه الطرق البديلة للتفكير في النجاح والفشل الاقتصاديين توجِّه الاهتمام إلى مجموعتين من المسائل التي تعتبر أساسية لوضع السياسات.

١٢٩ - أولا، على مقرري السياسات أن يتناولوا الكيفية التي يمكن بها للناس ضمان ممارستهم لحقوق الإنسان ولقدراتهم (أي ضمان الحصول على تغذية جيدة، والتمتع بالصحة، ومعرفة القراءة والكتابة، والقدرة على المشاركة في حياة المجتمع المحلي) عندما تكون الموارد التي يحصلون عليها عن طريق استحقاقاتهم القائمة من خلال العلاقات، أو العمل المدفوع الأجر، أو من خلال زراعة الكفاف، على سبيل المثال، غير كافية. وقد تكون عدم كفاية إيراداتهم من السوق نتيجةً للعمل في قطاعات الاقتصاد المنخفضة الأجر، أو عليهم التزامات بالرعاية غير المدفوعة الأجر لا تسمح لهم بكسب دخل كاف، أو تعزى إلى عدم امتلاك رأس المال أو الأراضي التي من شأنها أن تدر ما يكفي من الدخل من العمل الحر. ولكن هناك أيضاً عوامل هيكلية كثيراً ما تشرح عدم التمتع بهذا الاستحقاق؛ منها على سبيل المثال التفاوت الشديد أو التمييز في ما يخص الممتلكات، مما يمنع أعداداً كبيرة من الناس، ولا سيما النساء، من الحصول على الأراضي والأصول الإنتاجية الأخرى؛ وارتفاع مستويات البطالة الهيكلية والعمالة الناقصة والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، التي لا تسمح للناس، ولا سيما النساء، بإعمال حقهم في العمل وحقوقهم في أماكن العمل.

١٣٠ - ولمعالجة هذه الإخفاقات في السنوات الأخيرة، وجه مقررو السياسات في مختلف أنحاء العالم اهتمامهم إلى نظم الضمان الاجتماعي[٢٣]. وقد استُخلصت دروس مفيدة كثيرة من شبكات الأمان ذات الأهداف المحددة تحديداً ضيقاً في أوائل التسعينات والتي كانت تهدف إلى التعرف على المحتاجين من خلال مختلف اختبارات للقدرات: في سياق ضعف القدرة الإدارية، يمكن أن تكون اختبارات القدرات باهظة التكلفة من الناحية الإدارية؛ ويزيد عدم كفاية المعلومات عن ظروف الأسر المعيشية من هذا التعقيد ويمكن أن يؤدي إلى تهميش الفقراء (عن طريق ما يسمى بأخطاء الإغفال)؛ وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير المساعدة الاجتماعية وتمويلها، حيثما أمكن، بدلا من التدابير المخصصة، من خلال نظام متين للضرائب والتحويل؛ وفي الأوساط التي يتفشى فيها الفقر، يمكن أن تكون النظم الواسعة النطاق والشاملة للجميع أيسر منالا وأكثر شفافية وأكثر فعالية من التدابير المحددة

(٢٣) تتفاوت تعاريف الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية واستخدامهما تفاوتاً كبيراً، في مختلف الحقول المعرفية والمنظمات الدولية على السواء. وتعتمد الدراسة الاستقصائية العالمية على نهج منظمة العمل الدولية (٢٠١١) في استخدام المصطلحين بشكل متبادل على أنهما يشيران إلى التدابير التي تكفل الحماية من جملة أمور من بينها: الافتقار إلى الدخل (أو الدخل غير الكافي) المتصل بالعمل بسبب المرض أو العجز أو الأمومة أو إصابات العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو وفاة أحد أفراد الأسرة؛ وعدم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية أو عدم القدرة على تحمل تكاليف الحصول عليها؛ وعدم كفاية الدعم الأسري، لا سيما للأطفال والمعالين البالغين؛ والفقر والتهميش الاجتماعي بصفة عامة.

لأهداف ضيقة النطاق (مكانداوير، ٢٠٠٥؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، عام ٢٠١٠؛ سيبولفيدا ونيست، ٢٠١٢).

١٣١ - وفي الواقع، فإن الحاجة إلى نظم الضمان الاجتماعي التي تستجيب للظروف المتغيرة أصبحت الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، على النحو الذي أقرته مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية. وقد أبرزت الأزمات المتعددة والمتكررة أهمية الحماية الاجتماعية كعازل لمكافحة الانخفاض المفاجئ في الدخل والعمالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات التوسع الحضري السريعة، والتغيرات الطارئة على بنى الأسرة والأسرة المعيشية، والتحولات الديمغرافية، والهجرة والأزمات الصحية من مختلف الأنواع، تدعو إلى اتخاذ نهج مبتكرة لها القدرة على حماية الناس ومساعدتهم على التكيف في مواجهة التحديات الجديدة. وأثناء القيام بذلك، يمكن لتدابير الحماية الاجتماعية أن تعزز إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكنها تعزيز التنمية والتحول الاقتصاديين (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠).

١٣٢ - غير أن إمكانية تحقيق تدابير الحماية الاجتماعية ما زالت بعيدة المنال. ولا يتمتع سوى ٢٧ في المائة من سكان العالم بالحصول على الضمان الاجتماعي الشامل، في حين أن ٧٣ في المائة مشمولون بتغطية جزئية أو غير مشمولين على الإطلاق (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤). وبالمثل، تشير التقديرات إلى أن حوالي ثلث سكان العالم لا يحصلون على أي رعاية صحية، وبالنسبة إلى قسم أكبر من ذلك بكثير، تمثل التكاليف الصحية عبئاً كبيراً وعاملا هاماً يدفع الأسر المعيشية إلى براثن الفقر والمديونية. وكان التقدم المحرز متفاوتاً في التحاق البنات بالمدارس الثانوية، وعدد الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة، والوصول إلى مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة. وفي حين أن العديد من البلدان شهدت جوانب تحسن كبيرة في هذه المؤشرات على مدى العقدين الماضيين، فإن إمكانية وصول النساء والفتيات ذوات الدخل المنخفض إليها تقل كثيراً عما هي لدى النساء والفتيات ذوات الدخل المرتفع (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ (ب)). ومن المثير للقلق أن أوجه عدم المساواة بين النساء من مختلف فئات الدخل اتسعت بدلا من أن تضيق في عدد من البلدان (إلسون، ٢٠١٤).

١٣٣ - وتتضرر النساء بشكل مفرط، وبطرق مختلفة، من جراء الافتقار إلى سبل الحصول على الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، مقارنة مع الرجل (رَضَوي وحاسِم، ٢٠٠٦). ويتجلى عدم المساواة بين الجنسين بصفة خاصة في الأماكن التي يكون فيها ما يقدمه القطاع العام ضعيفاً، نظراً لأن المرأة تواجه قيوداً أكثر من الرجل في الحصول على

الدخل والمدخرات والأصول، مما يعني أنها على الأرجح أقل قدرة على الاستفادة من خطط التأمين الخاص وأكثر تضرراً من الرسوم المفروضة على استخدام الخدمات الاجتماعية. ويؤدي عدم توفر ما يكفي من الدعم العام أيضاً إلى تعزيز الاعتماد على نظم الضمان الاجتماعي غير الرسمية. ويمكن أن يكون الاعتماد على صلة القرابة وشبكات والمجتمع المحلي محفوفاً بمشاكل عويصة من المنظور الجنساني. فمن جهة، تعتمد هذه الشبكات عادة اعتماداً كبيراً على عمل المرأة في الرعاية غير المدفوعة الأجر. ومن جهة أخرى، فإن القواعد الاجتماعية السائدة وعلاقات القوة بين الجنسين في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية قد تحد من مدى الإقرار باحتياجات المرأة وإمكانيات تلبيتها.

١٣٤ - ولا يمكن لزيادة مشاركة الدولة في حد ذاتها، حل هذه المشاكل. والأمثلة كثيرة على الفوارق الفاصلة بين الجنسين في سبل الوصول إلى الضمان الاجتماعي الحكومي وتقديم الخدمات الاجتماعية الذي لا يراعي النوع الجنساني. ففي بعض السياقات، تقدم خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية بسبل تؤدي إلى تهميش المرأة أو وصمها بالعار أو تُثقل كاهلها، ولا سيما النساء من الفقراء والأقليات العرقية والمعوقين والشعوب الأصلية (سيبولفيدا ونيست، ٢٠١٢). ونتيجة لذلك، فإن تمتع المرأة بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في مستوى معيشي كاف، يواجه عراقيل شديدة. وأعمال الدولة في سبيل تنظيم المنافع الاجتماعية وتمويلها وتوفيرها غير كافية لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين. ومن منظور حقوق الإنسان، فالدولة هي المسؤولة التي يجب أن تضمن التمتع بحقوق الإنسان. ويشدد نظام حقوق الإنسان على واجبات الدولة في احترام الحقوق وحمايتها وإعمالها[٢٤]. وقد استخدمت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه المبادئ في تعليقاتها العامة بشأن حقوق محددة، بما فيها الحق في التعليم؛ والصحة؛ والمياه؛ والعمل؛ والضمان الاجتماعي[٢٥].

١٣٥ - والعنصر الثاني الذي يستدعي الاهتمام عند وضع السياسات العامة هو نظام الإنتاج والاستهلاك. فمن المهم النظر بعين ناقدة في نظم الإنتاج السائدة، وتهيئة نظم إنتاج جديدة تدعم إعمال الحقوق والمساواة بين الجنسين، وتدعم السلامة الإيكولوجية.

(٢٤) يبدو أن مصدر تلك العبارة هو تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (E/CN.4/Sub.2/1987/23).

(٢٥) انظر E/2000/22 و Corr.1، المرفق الأول، التعليق العام رقم ١٣؛ و E/2001/22، المرفق الرابع، التعليق العام رقم ١٤؛ و E/2003/22، المرفق الرابع، التعليق العام رقم ١٥؛ و E/2006/22، المرفق جيم، التعليق العام رقم ١٨؛ و E/2008/22، المرفق السابع، التعليق العام رقم ١٩.

١٣٦ - ومن العناصر الهامة في نظام الإنتاج البديل هذا ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للإنتاج والاستثمار والاستهلاك الاجتماعي (إلسون، ٢٠١١). وهذا يعني الإنتاج من المؤسسات التي تستهدف الربح والمؤسسات التي لا تستهدف الربح مثل التعاونيات ومؤسسات المجتمع المحلي، والإدارة المجتمعية للغابات ونظم الري، وكذلك المطابخ المجتمعية ومراكز رعاية الأطفال. وفي حين أن الدول قد تكون ناشطة في بعض هذه الترتيبات، فإنها لن تكون الأطراف الفاعلة الوحيدة. وميزة هذه النظم المختلطة هي أنها يمكن أن تكون قادرة على تلبية احتياجات الجميع وطلباتهم، بغض النظر عن الدخل أو الثروة. ''وكثيرا ما يقال إن إنتاج القطاع الخاص أكثر تلبية لطلب المستهلكين، غير أنه لا يلبي إلا احتياجات المستهلكين الذين يملكون ما يكفي من المال'' (إلسون، ٢٠١١). ومن المهم ألا يستجيب الإنتاج الاجتماعي لحقوق ومصالح المنتجين فحسب، ولكن أيضاً لضمان حقوق المستخدمين. وهذا يتطلب تعزيز حقوق المستخدمين وإقامة روابط مباشرة بين المنتجين والمستخدمين.

١٣٧ - وللإنتاج والاستثمار الاجتماعيين أهميةٌ حيوية لضمان كمية كافية من المنافع العامة، أي السلع التي تمتد فوائدها إلى الذين لا يستفيدون منها مباشرة: مثل التعليم والصحة العامة وشبكات النقل العام الجيدة والمياه والصرف الصحي ونظم الطاقة النظيفة. ومن المسلَّم به الآن بصورة متزايدة أن استدامة المناخ من الأمور المهمة للصالح العام. ومما هو معترف به بقدر كاف أن وجود نظام رعاية مستدام هو أيضاً من الأمور المهمة للصالح العام (فولبري، ٢٠٠١). ويقدم معظم هذه الرعاية دون أجر (بُدلِندر، ٢٠١٠). ولكن خدمات الرعاية المدفوعة الأجر تشكل أيضاً جزءاً متنامياً من الاقتصاد والعمالة في العديد من البلدان، ولا سيما في ما يتعلق بعمالة المرأة (رَضوي وستاب، ٢٠١٠)[٢٦]. ويكتسي توافر خدمات الرعاية أهمية أساسية من أجل خير الجميع، سواءً قدمت تلك الخدمات عن طريق الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية على أساس غير مدفوع الأجر، أو عن طريق الأسواق ومؤسسات القطاع العام التي تستخدم العاملين في مجال الرعاية. وعندما تكون أعمال الرعاية مقابل أجر مناسب ومشمولة بالحماية، فيمكن لها أن تحقق مصالح العاملين في مجال الرعاية والمستفيدين

(٢٦) تشمل أعمال الرعاية المدفوعة الأجر المهن التي من المفترض أن يقدم العمال فيها الخدمات وجهاً لوجه والتي تنمّي القدرات البشرية للمستفيد من الخدمة. ويعنى مصطلح ''القدرات البشرية'' الصحة أو المهارات أو مظاهر الاستعداد المفيدة للشخص نفسه أو للآخرين. وتشمل هذه المظاهر الصحة البدنية والعقلية، والمهارات البدنية، والمهارات المعرفية والانفعالية، مثل الانضباط الذاتي والتعاطف والرعاية. ومن بين الأمثلة على أعمال الرعاية عمل المعلمين والممرضين والعاملين في مجال رعاية الطفل وأخصائيي العلاج (إنغلاند وبوديغ ووفولبر، ٢٠٠٢).

من الخدمات على حد سواء. ويمكن أيضاً أن تحد من العبء الذي يقع على عاتق النساء والفتيات في إطار دورهن بصفتهن مقدِّمي الرعاية غير المدفوعة الأجر.

١٣٨ - وقد كان اقتصاد الرعاية حتى الآن معزولا إلى حد كبير عن المناقشات الجارية في مجال السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر. ويكمن جزء من المشكلة في الكيفية التي ينظر بها الاقتصاديون إلى النمو. فبمعايير نموذج النمو المعتاد، فإن عملية التنمية مجرد عملية لمراكمة رأس المال والنمو في الإنتاجية. وبالرغم من أن معظم نماذج النمو المعاصرة تدرج قدراً من رأس المال البشري إلى جانب رأس المال المادي، فإن رأس المال البشري نادراً ما يعتبر عنصراً من عناصر الاستثمار[٢٧]. وفي حين أن وصفات النمو تكاد تدعو إلى الاستثمار في المهارات دائماً، فإن تلك الدعوات تقتصر على زيادة التعليم النظامي. وهذا النهج في النمو والتنمية يتجاهل القدر الكبير من أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر التي تُقدم للحفاظ على حياة الناس من يوم إلى آخر، ومن جيل إلى جيل.

١٣٩ - ومن بين الطرق التي تتبعها السياسات لدعم اقتصاد الرعاية الانتقال إلى أنشطة ذات رعاية مكثفة أو ذات خدمات اجتماعية مكثفة، مما من شأنه أيضاً أن يسفر عن تحقيق فوائد بيئية، إذ أن توفير الرعاية لا ينطوي عموماً على استخدام مكثف للموارد البيئية (جاكسون، ٢٠١١). وقطاع الخدمات هو أكبر رب عمل للنساء والرجال على حد سواء في البلدان المرتفعة الدخل، وهو مساهم متزايد الأهمية في نمو الإنتاجية في الاقتصادات النامية. ولكن قطاع الخدمات غير متجانس إلى حد كبير. فالخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تؤدي إلى خلق فرص عمل قليلة جداً بالنسبة إلى قيمتها المضافة في الاقتصادات الناشئة (الأونكتاد، ٢٠١٠). والخدمات المتصلة بالرعاية، إلى جانب قيمتها المضافة، قائمة على كثافة اليد العاملة والمصادر التقليدية لعمل المرأة على حد سواء، ، وبذلك تتيح إمكانية زيادة عمالة المرأة.

١٤٠ - وتقر الحكومات بشكل متزايد بهذه الإمكانية. ففي جمهورية كوريا على سبيل المثال، ومنذ عام ٢٠٠٠، وسَّعت الحكومة إلى حد كبير نطاق توفير الرعاية الاجتماعية في صورة خطط تأمين شاملة طويلة الأجل للمسنين ورعاية للأطفال بدعم حكومي. وهذه وغيرها من تدابير السياسات الاجتماعية، مثل نظام الإجازة الوالدية، التي اعتُمدت من أجل دعم اقتصاد الرعاية، تعتبر محركاً للنمو الاقتصادي من خلال إعادة توزيع مسؤوليات الرعاية بشكل أكثر تكافؤاً بين الدولة والسوق والأسرة والمجتمع المحلي (بِنغ، ٢٠١٢).

(٢٧) هناك استثناءان هامان يتمثلان في النموذجين المعروضين في مؤلفيْ Braunstein, van Staveren and Tavani (2011) و Seguino (2010).

١٤١ - وهناك مثال آخر هو برنامج ''العاملات الصحيات'' في باكستان، الذي يقيم صلة مهمة بين الأسر المعيشية والخدمات الصحية، ولا سيما بالنسبة لنساء الأرياف اللاتي تُقيد حركتهن. وهذا البرنامج أيضاً رب عمل كبير للمرأة في بلد تقل فيه فرص عمل النساء. وتتلقى النساء اللاتي يجري تشغيلهن تدريباً على أيدي طبيب مؤهل في أقرب مركز للرعاية الصحية الأولية لمدة ١٥ شهراً. ويمكنهن بعد ذلك العمل من المترل، حيث يقمن برعاية أفراد المجتمع المحلي وعقد الاجتماعات وتخزين الأدوية الأساسية، بما في ذلك وسائل منع الحمل. وتعمل العاملات الصحيات في المتوسط ٣٠ ساعة في الأسبوع. ويعتبر هذا البرنامج مصدراً هاماً من مصادر الدخل الذي يمكن التنبؤ به لهؤلاء النساء. وهو يتيح أيضاً للمرأة توسيع نطاق تنقلها، ويعزز حضور النساء العاملات ومصداقيتهن (خان، ٢٠١٤). وبذلك، يمكن اعتباره عاملا حافزاً على التغيير الإيجابي ومصدراً للتمكين من خلال التوسع في العمالة الذي ترعاه الدولة في مجال الرعاية الصحية. ولكن من المهم الإشارة إلى أن هؤلاء العاملات يكسبن أقل من الحد الأدنى الوطني للأجور.

١٤٢ - والخبرة التي تكتسبها العاملات الصحيات في باكستان، من حيث الأجر، غير فريدة من نوعها. فقطاع الرعاية يتسم بانخفاض نسبي في الدخل، وهو مطابق تماماً لما يسمى ''عقوبة الرعاية'' في الأجور. ومعنى عقوبة الرعاية أن العاملين في مجال الرعاية يحصلون على أجور أدنى بشكل منهجي مقارنة بأجور الوظائف التي تتطلب مستويات مماثلة من المهارات والتعليم في غير مجال الرعاية (بوديغ وميسرا، ٢٠١٠؛ إنغلاند وبوديغ وفولبر، ٢٠٠٢). وتبين المقارنة بين مرتبات معلمي المدارس الابتدائية والممرضين في أكثر من ٢٠ بلداً نامياً في عام ٢٠٠٩، أن العديد منهم قريبون من خط الفقر (تشاي وأورتيز وسيري، ٢٠١٠). وينبغي تحسين تنظيم شروط وظروف العمل للعاملين في قطاع الرعاية وتعزيزها (فولبري، ٢٠٠٦). وهذا يتطلب التنظيم الفعال والرصد من جانب الدولة، وكذلك دوراً حاسم الأهمية تضطلع به منظمات العاملين في مجال الرعاية والمستفيدين من الرعاية، الذين ينبغي لهم بناء ثقة الجمهور في هذه الخدمات وتوفير التمويل الكافي لها على الدوام.

١٤٣ - ويجب أن تتضمن زيادة عمالة المرأة في المهن في قطاع الخدمات، ولا سيما الخدمات ذات الصلة بالرعاية، سياسات تتناول التمييز بين الجنسين في أسواق العمل، والأجور المنخفضة نسبياً لهؤلاء العمال. ومن شأن عدم وجود مثل هذه السياسات أن يؤدي إلى حصر المرأة في مهن قليلة، وتفاقم التمييز المهني ضد المرأة. ولذلك، فإن الاستثمار العام في قطاع الرعاية يجب أن يقترن بسياسات تحد من التمييز المهني والقطاعي، وتحسين الأجور وأحوال سوق العمل لهذا النوع من العمل، بحيث يتاح للمرأة نطاق واسع من الخيارات.

ولكي تكون الاستراتيجية الاقتصادية الملبية لاحتياجات الرعاية والمساواة بين الجنسين مستدامة بحق، يجب أيضا أن تهتم بأن يصبح تقديم الرعاية عملا لائقاً. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية قيادة التحول من الاستراتيجية المعتمدة على تقديم الرعاية للأغراض التجارية وبشكل ''طوعي''، وهي أكثر أنواع الرعاية بعداً عن الطابع الرسمي واتساماً بالاستغلال، إلى نمط يشجع أشكال الرعاية المهنية التي تتلقى أجراً لائقاً (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠).

١٤٤ - وتشكل اتفاقية خدم المنازل، لعام ٢٠١١ (رقم ١٨٩) لمنظمة العمل الدولية خطوة مهمة نحو هذا الهدف. وهذه الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تشمل بحقوق العمل الأساسية ما يقدر بنحو ٥٣ مليون من خدم المنازل، ٨٣ في المائة منهم من النساء، وينتمي العديد منهم إلى أقليات عرقية أو إثنية، وذلك للمرة الأولى في التاريخ (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣). وقد صدق على الاتفاقية حتى الآن ١٤ بلداً، ودخلت حيز النفاذ في تسعة من تلك البلدان. وفي حين أن من الواضح أن زيادة التصديقات هي إحدى الأولويات، فمن المهم أن نعترف بأن البلدان الأخرى قد اتخذت أيضا خطوات هامة لتنظيم عمل خدم المنازل وضمان الأجر اللائق والشروط الملائمة لهذه الفئات الضعيفة من العمال. ففي ناميبيا، وعلى عكس ما هو سائد في العديد من البلدان، تشمل قوانين العمل العاملين في الخدمة المترلية، ولهم نفس الحقوق في حماية الوظائف والراحة الأسبوعية وإجازة الأمومة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣). ولكن إنفاذ هذه الحقوق ما زال صعباً. ولمعالجة ذلك، ولكي تقترب حكومة ناميبيا من التصديق على الاتفاقية، أنشأت لجنة للأجور في عام ٢٠١٢ للتوصية بوضع حد أدنى جديد للأجور لخدم المنازل والتحقيق في ظروف عملهم الأخرى (هامرتون، ٢٠١٣).

١٤٥ - وتوجد بعض العناصر المشتركة بين الخدمات البيئية وخدمات الرعاية. فكلاهما يوجد في المقام الأول خارج مجال السوق التقليدية، ولكن تحولهما إلى سلعة يزداد، وتقييمهما في الأسواق أبعد ما يكون عن تقديم صورة دقيقة عن قيمتهما الاجتماعية. وبمعنى آخر، فإنهما من المنافع العامة التي لها آثار خارجية إيجابية تجعل آلية السوق غير فعالة من الناحية الاقتصادية في الحكم على استخدامهما. ونتيجة لهذه الإخفاقات من جانب السوق، فإن الموارد البشرية والموارد الطبيعية على حد سواء معرضة لخطر الاستغلال المفرط، بالنظر إلى الحوافز التي يقدمها النظام الاقتصادي العالمي السائد.

١٤٦ - وتشير نقاط التشابه هذه إلى الحاجة إلى إجراءات تقوم بها الدولة، سواء من حيث تنظيم الأسواق بشكل يحدد على نحو أكثر إنصافاً ودقة القيمة الاجتماعية لخدمات النظم

الإيكولوجية والرعاية، وفي ما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية والاستثمار في البنى التحتية والخدمات التي تعكس طبيعتها كمنافع عامة. وإذا لم يحدث تدخل من هذا القبيل، فإن عمليات السوق سوف تؤدي إلى نقص في الخدمات الإيكولوجية وخدمات الرعاية، وسيؤدي ذلك النقص في نهاية المطاف إلى حدوث أزمات.

هاء – توسيع نطاق خطة الاقتصاد الأخضر

١٤٧ – تطرح نماذج التنمية السائدة في الوقت الحاضر تحديات هائلة بالنسبة للاستدامة الاجتماعية والبيئية، بل والاقتصادية، كما أوضحت ذلك الأزمات المتعددة التي شهدتها السنوات الأخيرة. وكانت النماذج الاقتصادية الراهنة محدودة الأثر في الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتمكين من إعمال حقوق الإنسان. وينبغي لواضعي السياسات توجيه اقتصاداتهم ومجتمعاتهم وفق مسارات جديدة، يمكن فيها للاستدامة والمساواة بين الجنسين أن يعزز كل منهما الآخر. ومن أجل ذلك، ينبغي أن ترمي السياسات إلى إنشاء الوظائف المراعية للبيئة التي توفر الأجر اللائق وظروف العمل الملائمة وتوفر الحماية الاجتماعية وفرص التقدم، وذلك في إطار سياسة مؤاتية في مجال الاقتصاد الكلي.

١٤٨ – وفي كثير من الأحيان، تُغفل الجهود الحالية الرامية إلى تشجيع الوظائف المراعية للبيئة إمكانية توفير العمل اللائق وسبل العيش المستدامة للمرأة، في سياق إنشاء الاقتصاد الأخضر. وإذا ما أُريد توسيع نطاق خطط إيجاد الوظائف المراعية للبيئة وأثرها، فينبغي أن تصبح أكثر شمولا للمرأة وأكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية. وهذا يعني ضمان أن تؤدي سياسات النمو الأخضر إلى زيادة فرص حصول المرأة، ولا سيما المرأة الفقيرة والمهمشة، على وظائف عالية الجودة في صناعات مستدامة ذات انبعاثات كربونية منخفضة. وما زالت إمكانات إدماج الاقتصاد الأخضر مع اقتصاد الرعاية غير مستغلة إلى حد كبير، ولكن إذا ما أُحسِن تخصيص الموارد والدعم لذلك، فمن شأنه أن يشكل استراتيجية هامة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٤٩ – ولكي تحقق هذه الاستراتيجية النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، فإن توسيع نطاق قدرات المرأة والاعتراف بها، والحد من الرعاية وإعادة توزيعها، يجب أن تصبح معايير رئيسية لنجاح السياسات العامة. ويتطلب الابتعاد عن أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية التركيز على كل من الاستثمار والإنتاج والاستهلاك الاجتماعي، عن طريق نظم مختلطة تضم المؤسسات التي تستهدف الربح إضافة إلى مجموعة متنوعة من المؤسسات غير الساعية للربح، بحيث تكون مستجيبة لاحتياجات الناس ومطالبهم، بصرف النظر عن دخلهم أو ثروتهم. وستكون الأولوية الرئيسية هي الاستثمار في مجموعة متنوعة من

المنافع العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والغذاء والمياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة، وإنشاء نظم قوية للرعاية تراعي الاعتبارات الجنسانية، من أجل ضمان الاستدامة الاجتماعية.

رابعا – الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين

ألف – مقدمة

١٥٠ – تحقيق الأمن الغذائي جزء محوري من التنمية المستدامة، في أبعادها الثلاثة كلها. ولئن أضحت قدرة الناس على الحصول على حقهم في الغذاء وعلى إطعام أنفسهم أمراً ضرورياً في الحاضر، فإن قدرة الأجيال المقبلة على التمكن من ممارسة حقها في الغذاء ضرورية كذلك. ويتطلب ضمان القضاء على سوء التغذية والجوع التركيز على نظم الزراعة وإنتاج الأغذية، سواء من حيث علاقتها بالموارد الطبيعية، من جهة، أو من حيث الهياكل والسياسات الاقتصادية العالمية والوطنية، من جهة ثانية. ويقتضي تحقيق ذلك الهدف أيضاً تحليل العلاقات الاجتماعية الخاصة بأوساط محددة، بما في ذلك في علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين التي تعيق حصول الأفراد والأسر المعيشية على الغذاء.

١٥١ – وقد استرعت مشاكل الجوع وسوء التغذية اهتمام قادة العالم مرة أخرى منذ وقوع الأزمة الغذائية لعام ٢٠٠٧ وما تلاها، بيد أن التحديات تعود جذورها إلى إخفاق السياسات على المدى القصير والمدى الطويل على السواء. ويتناول هذا الفصل الأمن الغذائي بوصفه جانباً أساسياً من جوانب التنمية المستدامة، جوهره المساواة بين الجنسين، لأن العيش في مأمن من الجوع حق من حقوق الإنسان، ولأن الحصول على التغذية الكافية قدرة أساسية، متى ما انتفت، لا يكون بوسع المرء اغتنام العديد من الفرص الأخرى لعيش حياة موفورة. وبصفة خاصة، لا بد من دعم حق النساء والفتيات في الغذاء والتغذية.

١٥٢ – وقد أُقرَّ الحق في الغذاء أول الأمر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د–٣))، الذي اتُّخذ في عام ١٩٤٨، ثم تناوله بالتفصيل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د–٢١)، المرفق). ويعيد العهد الدولي تأكيد الحق في الغذاء والعناصر الهامة المتمثلة في توفره وإمكانية الحصول عليه واستخدامه، علاوة على الحق الأساسي لكل فرد في التحرر من الجوع. وفي التعليق العام رقم ١٢، بيَّنت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المضمون المعياري للحق في الغذاء الكافي (المادة ١١ من العهد)، وأكدت اللجنة عدة أمور منها أهمية مقبولية الغذاء من الوجهة الثقافية والملاءمة التغذوية واستدامة الحصول

على الغذاء، وحددت واجبات الدول والمجتمع الدولي في تعزيز الحق في الغذاء (انظر E/2000/22 و Corr.1، المرفق الخامس، التعليق العام رقم ١٢).

١٥٣ - ويعكس تعريف الأمن الغذائي الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية، في عام ١٩٩٦[١٠]، ضرورة إعطاء الأولوية لإمكانية الحصول على الغذاء، ويؤكد أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع الناس كافة في جميع الأوقات، ومن الناحيتين المادية والاقتصادية، بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. وتشمل العناصر أو الأركان الأربعة للأمن الغذائي توفر الغذاء؛ والإمكانيات الاقتصادية والمادية والاجتماعية للحصول عليه؛ واستخدامه؛ واستقرار هذه الأبعاد الثلاثة عبر الزمن. وتمضي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قدماً في تعزيز الحق في الغذاء (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ١٠٨)، وتؤكد ”ضرورة تشجيع الزراعة التي تتوافر فيها مقومات الاستدامة بقدر أكبر، بما يشمل المحاصيل والماشية والحراجة ومصائد الأسماك وتربية المائيات، والتي تسهم في زيادة الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والتي يمكن المداومة عليها من الناحية الاقتصادية وتعزيزها ودعمها مع صون الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ١١١).

١٥٤ - ومع أنه أُحرز تقدم كبير في الحد من انتشار الجوع وسوء التغذية على مدى العقدين الماضيين، فإن الاتجاهات الحالية في إنتاج الغذاء واستهلاكه تبعث على الانشغال إزاء احتمالات تحقيق الأمن الغذائي المستدام. ويستمر نقص التغذية وسوءها بأشكالهما المعهودة، في حين تستجد أيضاً أشكال أخرى منهما وتزداد حدة. ويؤثر تغير المناخ وتدهور البيئة في إنتاج الأغذية، وخاصة بالنسبة لغالبية الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي حين يسهم التنافس على استخدام الأراضي لإنتاج أنواع الوقود الأحيائي واستعمال صكوك مالية جديدة في تقلب الأسعار في الأسواق العالمية للحبوب، يهدد ازدياد طلب المستثمرين الأجانب على الأراضي الزراعية بالحيلولة دون حصول أصحاب الحيازات الصغرى والرعاة على الأراضي حتى يتسنى لهم الحفاظ على سبل رزقهم.

١٥٥ - وتُعتبر المناقشات الحالية بشأن الاستثمارات ذات الأولوية لمكافحة الجوع وسوء التغذية مناقشات تدور حول مشكلةَ اختلال في التوازنات بين الإنتاج وعدد السكان، أو أوجهَ نقص على الصعيد العالمي، بدلا من النظر إلى تلك المشكلة على أنها مشكلة عدم قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء الكافي، كمّاً وكيفاً. ودعت مجموعة كبيرة من

الجهات الفاعلة والباحثين في مجال السياسات، على الصعيدين الوطني والعالمي، إلى زيادة إنتاج الأغذية بحلول عام ٢٠٥٠ بنسبة ٧٠ في المائة حتى يتسنى إطعام سكان العالم الذين يقدر أن يبلغ عددهم ٩ ملايين نسمة. وينصب التركيز على القيم الإجمالية العالمية بدلاً من حالة البلدان والمجموعات دون الوطنية. وهذا النهج يهيمن على المناقشات في الأوساط الشعبية والأكاديمية ومناقشات السياسة العامة ويفسر الجوع بوصفه مشكلة أشكال نقص في الإنتاج تعزى إلى عوامل من قبيل النمو السكاني المفرط والحرب والجفاف، يزيدها تغير المناخ وإنتاج الوقود الأحيائي ضغوطاً على ضغوطها. (تومِلنسُن، ٢٠١٣).

١٥٦ - ومن الواضح أن إنتاج الأغذية عنصر أساسي في الأمن الغذائي، لكنه ليس العنصر الوحيد. وكما رأى أمارتيا سِن منذ أكثر من ثلاثة عقود، فالجوع مسألة ''أناس لا يحصلون على غذاء كاف. وهو ليس الخاصية المتمثلة في عدم وجود ما يكفي من الأغذية لتناوله'' (سِن، ١٩٨٢). فالأمن الغذائي إذن مرهون بالقدرة على الحصول على الغذاء. وفي سياق تغير المناخ وتدهور البيئة، قد يصبح حصول كل من منتجي الأغذية ومشتريها على الغذاء مقيداً أكثر. ولا بد أن تستند أي خطة سياسات عامة معنية بالأمن الغذائي على تحليل القيود المفروضة على شراء الأغذية الكافية، كمّاً وكيفاً. ويجب أن يعتبر الأمن الغذائي منفعة عامة تضمن الدول توفيرها في إطار بيئة دولية مواتية.

١٥٧ - والتحليل الجنساني مهم لفهم أسباب الجوع وسوء التغذية لأن النساء يضطلعن بأدوار حاسمة في النظام الغذائي، إنتاجاً للغذاء ومعالجةً له وإعداداً واستهلاكاً وتوزيعا (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١). بيد أن النساء يعانين من التمييز وكثيراً ما تكون قدرتهن التفاوضية محدودة وهن يضطلعن بهذه الأدوار، بل إن التمييز يزداد حدة عندما يتداخل عدم المساواة بين الجنسين مع غيره من أوجه عدم التكافؤ. والعلاقات بين الجنسين داخل الأسرة المعيشية وداخل المجتمع، على نحو أعم، هي ما يحدِّد نمط توزيع الغذاء والحصول عليه لاستهلاكه. ويحدد عدم المساواة بين الجنسين شكل الحصول على الأراضي والموارد الأخرى اللازمة لإنتاج الأغذية، كما يحدد قدر ما تخصصه الأسر المعيشية من دخلها للغذاء والعوامل الحاسمة الأخرى في الأمن الغذائي كالصحة. وتؤثر العلاقات بين الجنسين في النتائج المترتبة عن تغير ظروف السوق في ما يتعلق بإنتاج الأغذية وتوزيعها على حد سواء.

١٥٨ - وإن فهم مشكلة الأمن الغذائي على أنها مسألة عدم توازن بين الإنتاج وعدد السكان يعوق الاستيعاب السليم لديناميات أسواق الأغذية المحلية والعالمية الخاضعة للاعتبارات الجنسانية، وأنماط توزيع الأغذية داخل الأسر المعيشية، ونظم الإنتاج المسؤولة أصلاً عن الجوع وسوء التغذية. ولا يمكن تحقيق الأمن الغذائي المستدام دون تمثيل النساء

وإدراجهن في صنع القرارات في ما يتعلق بالنظام الغذائي، ودون الاعتراف بالقيود التي يواجهنها كمنتِجات ومستهلِكات، والتغلب على تلك القيود. ويكمن التحدي السياساتي في تقييم النهج الإنتاجي في ما يتصل بالأمن الغذائي وإعادة إعمال منظور حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية بما يمكن من الحصول على الغذاء بوصفه عنصراً مهماً من عناصر التنمية المستدامة. ولإعادة إعمال هذا المنظور، يبرز هذا الفصل العوامل الهيكلية على شتى المستويات، من مستوى الأسر المعيشية حتى المستوى العالمي، وبما يشمل علاقات القوة بين الجنسين وتأثير تغير المناخ، التي تفضي إلى انعدام الأمن الغذائي. ويوجه هذا الفصل الانتباه إلى السياسات اللازمة للتصدي لهذه القيود باعتبارها أولويات لإنهاء الجوع.

باء – انعدام الأمن الغذائي: الاتجاهات المستجدة

١ – استمرار الجوع وسوء التغذية

١٥٩ – لا يزال الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى وجه التحديد الغاية المتمثلة في خفض عدد سكان العالم الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يُعتبر هدفاً غير طموح نسبياً. ويبين رصد التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف انخفاضاً مطرداً في الأعوام بين الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١١-٢٠١٣، حيث تراجع معدل السكان ناقصي التغذية[٢٨] من ١٨,٩ في المائة إلى ١٢ في المائة. ويترتب عن هذا الأمر وجود حوالي ٨٤٢ مليون شخص، أي شخص من كل ثمانية أشخاص، يعانون من نقص التغذية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (ج)). لكن حدة الجوع وسوء التغذية أكبر من ذلك في واقع الأمر. فحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تعاني نسبة ٢٦ في المائة من الأطفال، أو طفل واحد من كل أربعة أطفال، من التقزّم الذي يدل على التعرض لنقص التغذية على المدى الطويل والذي يخل بنمو الطفل بدنياً وعقلياً[٢٩]. ويقدر أن مليارا شخص يعانون من حالات النقص في المغذيات الدقيقة، مثل النقص في فيتامين ألف والزنك والحديد (فون جريبمر وآخرون، ٢٠١٣). ويؤثر فقر الدم، الناجم عن سوء التغذية ونقص الحديد وغيره من المغذيات الدقيقة، في نسبة ٤٢ في المائة من جميع النساء الحوامل في العالم،

(٢٨) يعرَّفون بأنهم نسبة السكان الذين لا يبلغون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية. ويقيس هذا المؤشر انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني، وتحدِّده منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(٢٩) انظر قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة المشتملة على معلومات عن الأطفال Childinfo ، يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: http://data.unicef.org/nutrition/malnutrition، (تمت زيارته في ٨ أيار/مايو ٢٠١٤).

ويسهم في وفيات الأمومة وانخفاض الوزن عند الولادة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨؛ اليونيسيف، ٢٠٠٨).

١٦٠ - وتظهر البيانات المجمَّعة عن نقص التغذية من حيث السعرات الحرارية نتائج التغذية التي حُدد متوسطها على مدى سنة واحدة، ولذلك فهي لا تعكس التفاوت في إحراز التقدم بين جميع المناطق والبلدان، ولا سيما على الصعيد دون الوطني. وتعطي البيانات الاستقصائية المتعلقة بتقييم الأمن الغذائي صورة أوضح عن الصعوبات التي تواجهها الأسر المعيشية في تلبية احتياجاتها الغذائية. وبينت الدراسات الاستقصائية أن ثمة مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، حتى في البلدان ذات مستويات انعدام الأمن الغذائي المنخفضة نسبياً المقيسة من حيث التموين الغذائي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، تبين الدراسة الاستقصائية عن الأمن الغذائي الأسري التي أجريت في عام ٢٠١٢ في الولايات المتحدة أن نسبة ١٤,٥ في المائة من جميع الأسر المعيشية (١٧,٦ مليون أسرة معيشية) أفادت أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي وأنها تجد صعوبة في توفير ما يكفي من الغذاء لجميع أفرادها، وأن ٧ ملايين أسرة معيشية من أصل ١٧,٦ مليون أسرة معيشية لها مستوى أمن غذائي متدنٍ جداً (كولَمان - جِنسن ونورد وسينغ، ٢٠١٣). ومثلت الأسر المعيشية التي لديها أولاد وتعولها امرأة عازبة نسبة ٣٥,٤ في المائة من جميع الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، في حين مثلت الأسر المعيشية التي يعولها رجل عازب نسبة ٢٣,٦ في المائة منها. وتبيَّن أن النساء غير البِيض، على وجه الخصوص، هن في حالة ضعف بالغ (كولَمن - جنسن ونورد وسينغ، ٢٠١٣). وفي جنوب أفريقيا، بينت الدراسة الاستقصائية الأسرية التي أجريت عام ٢٠١٢ أن نسبة ٢٢ في المائة من الأسر المعيشية (٢٦ في المائة من السكان) تعاني من عدم كفاية فرص الحصول على الغذاء (الدائرة الإحصائية لجنوب أفريقيا، ٢٠١٣). وهذا يتعارض كثيراً مع المؤشر الذي تستخدمه منظمة الأغذية والزراعة بشأن انتشار نقص التغذية، الذي أسفر عن تصنيف نسبة صغيرة جداً من سكان جنوب أفريقيا (أقل من ٥ في المائة) في هذه الفئة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (أ)).

١٦١ - وعلاوةً على ذلك، ظهر شكل جديد من سوء التغذية كمشكلة ملحة تؤثر على البلدان في جميع مناطق العالم، وهو السمنة. والسمنة شكل من أشكال سوء التغذية يرتبط في كثير من الأحيان بنقص التغذية وينتج عن التحول من النظم الغذائية المحلية والتقليدية إلى نظم غذائية مشبعة أكثر فأكثر بأنواع الملح والسكر والدهون التي عادةً ما تحتوي عليها الأغذية المعالجة صناعياً. وتزيد السمنة خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية وبالعديد من أنواع السرطان. وقد ازداد انتشار حالات الوزن المفرط المقترن بالسمنة في

جميع مناطق العالم، كما ازداد معدل تفشيهما في صفوف البالغين من نسبة ٢٤ في المائة إلى نسبة ٣٤ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٨. بل إن تفشي حالات السمنة في صفوف الأطفال ازداد بوتيرة أسرع، حيث تضاعف معدله من نسبة ٦ في المائة إلى نسبة ١٢ في المائة خلال الفترة نفسها (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (ب)). ويمكن أن يتزامن وجود حالات الوزن المفرط وحالات نقص الوزن داخل الأسرة المعيشية الواحدة، وهذا آخذ في الازدياد في البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات نقص التغذية كالهند والفلبين (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦).

٢ - تحديد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي

١٦٢ - يوجد انعدام الأمن الغذائي بكثافة في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهاتان المنطقتان معاً فيهما حوالي ٦٠ في المائة من ناقصي التغذية في العالم (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (أ))، وثلاثة أرباع الأطفال الذين يعانون من التقزّم (اليونيسيف، ٢٠١٣). وقد أُحرز تقدم كبير في جنوب آسيا، لكن وتيرته كانت أبطأ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لم يبدأ العدد الإجمالي لناقصي التغذية في الانخفاض فيها إلا في الآونة الأخيرة.

١٦٣ - ومع ذلك، فالبلدان التي يشكل فيها انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق بالغ لا توجد في هاتين المنطقتين فقط. فالعديد من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (غواتيمالا وهايتي مثلاً)، وجنوب شرق آسيا (كمبوديا وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وتيمور - ليشتي، مثلاً)، وآسيا الوسطى (طاجيكستان، مثلاً) هي من بين ٥٦ بلداً تصنف كبلدان فيها حالات ''خطيرة'' أو ''مقلقة '' أو ''مقلقة جداً'' حسب بيانات المؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠١٣ (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠١٣)، وهو مقياس مركب يشمل نقص التغذية ونقص الوزن لدى الأطفال ووفيات الأطفال. وفي غواتيمالا، تضاعف انتشار نقص التغذية في صفوف السكان تقريباً، حيث انتقل معدله من نسبة ١٦,٢ في المائة إلى نسبة ٣٠,٤ في المائة في الأعوام بين الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٠-٢٠١٢ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (أ)). وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل سوء التغذية في صفوف أطفال الشعوب الأصلية ممن هم دون الخامسة يبلغ حوالي ضعف معدله في صفوف أطفال السكان غير الأصليين (نسبة ٦٥,٩ في المائة مقارنة بنسبة ٣٦,٢ في المائة) (اليونيسيف والمعهد المركزي للدراسات المالية، ٢٠١١). وتبين دراسات استقصائية أجريت في الهند أن معدل الأطفال ناقصي التغذية قد انخفض بالثلث، من نسبة ٢٦ في المائة إلى نسبة ١٧ في المائة خلال الفترة نفسها، لكن بيانات أكثر تفصيلاً تظهر استمراراً مستعصياً لحالات

التقزم وغيره من أشكال نقص التغذية، ونقص الوزن وفقر الدم في صفوف الرجال والنساء، التي تؤثر في ما يتراوح بين ربع السكان وما يتجاوز نصفهم (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (أ)). وتعني القيود المفروضة على مجموعات البيانات الوطنية والعالمية أن هناك عدد قليل جداً من المعلومات عن الأبعاد الجنسانية للجوع (انظر الإطار الثاني).

١٦٤ - وتوجد غالبية الجياع في المناطق الريفية، ففيها يعيش حوالي ٨٠ في المائة من جياع العالم، ومنهم أصحاب الملكيات الصغيرة (٥٠ في المائة) وعمال غير مالكين للأراضي (٢٠ في المائة) وأشخاص يعتمدون في عيشهم على الرعي وصيد السمك واستغلال الموارد الغابوية (١٠ في المائة) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥). ويتجسد سوء حال منتجي الأغذية وأطفالهم المعرضين للجوع في حالة العاملات الزراعيات وأطفالهن في مزارع جنوب أفريقيا التسويقية، الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتفشي على نطاق واسع. وفي مواجهة تصاعد أسعار مستلزمات الإنتاج، يحاول المزارعون التسويقيون ''بلا كلل من أجل الاقتصاد في تكلفة العمالة'' باستخدام القوة العاملة استخداماً موسمياً؛ مما ترتب عن آثار وخيمة على العاملات الزراعيات سواء من حيث وفرة فرص العمل المدفوع الأجر أو تدني ما يتلقينه من أجور[٣٠]. وفي أماكن أخرى أيضاً، تتضرر النساء من انعدام الأمن الغذائي تضرراً مجحفاً. فأكثر من ثلث النساء البالغات في بنغلاديش والهند وباكستان يعانين من نقص الوزن (فون غريبمِر وآخرون، ٢٠١٣). ويقترن الجوع مع غيره من أشكال الضعف والتهميش. ففي الهند، يوجد الجوع بشكل مكثف في صفوف النساء المنتميات للطبقات الدنيا والقبائل المنبوذة، من خمسي السكان الأكثر فقراً ومن النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية (غيليسبي وهاريس وكاديالا، ٢٠١٢؛ منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١).

الإطار الثاني

البيانات عن الأمن الغذائي: عقبة من العقبات الرئيسية

تشكل ثغرات البيانات عقبة رئيسية أمام التحليل الجنساني ورصد تنفيذ الحق في الغذاء. وفي أكثر مجموعات البيانات الدولية استخداماً وجمعاً، مثلاً في البيانات عن نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية أو نقص الوزن، تكاد لا توجد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. فالبيانات من هذا النوع لا تُجمع على الصعيد الوطني

(٣٠) انظر، على سبيل المثال، Fatima Shabodien,"Women farm workers dying for food", Oxfam online discussion essay series on making the food system work for women (2012)، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: http://blogs.oxfam.org/en/blogs/women-farm-workers-dying-food (تمت زيارته في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤).

إلا باستخدام عدد محدود من المؤشرات القابلة للمقارنة دولياً، من قبيل وزن كتلة الجسم وبعض أشكال النقص في المغذيات الدقيقة.

وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مجموعة وافية من المؤشرات تغطي العديد من العوامل المحددة للأمن الغذائي (توفر الغذاء، والفرص الاقتصادية للحصول عليه، والحصول المادي عليه، واستخدامه، وأوجه الضعف) والنتائج (الحصول على الغذاء، واستخدامه) (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (أ)). ومع ذلك لا يمكن اعتبار من بين المؤشرات الأربعين كلها مؤشراً جنسانياً سوى مؤشر واحد، وهو فقر الدم لدى الحوامل. ولتقييم مدى تمتع المرأة بالحق في الغذاء، سيكون من المهم إدراج العوامل التي تحدد أمنها الغذائي، مصنفة حسب نوع الجنس، ومنها فرص حصول المرأة على الأراضي وغيرها من الموارد، واستخدام الوقت، والقدرة على صنع القرار.

وبالإضافة إلى ذلك، فالبيانات الاقتصادية عن أسعار الأغذية وأسواقها معدَّة بشكل جيد لاستخدامها كقيم إجمالية عالمية، إذ تُرصد وتُنشر الأسعار الشهرية للأسواق العالمية للذرة والأرز والسكر وغير ذلك من السلع الأساسية. وهذا أمر مفيد جداً في فهم البيئة العامة للأسواق. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى المزيد من المعلومات المفصَّلة في المجالات التي تُرصد بانتظام أقل لكنها تعتبر أساسية لرصد حصول الناس على الغذاء، بما في ذلك المعلومات عن الأسعار على الصعيدين الوطني والمحلي، وعن العلاقة بين مستويات الدخل والأسعار.

جيم – القيود الهيكلية التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وعواملُه المحددة

١ – مفارقة الوفرة

١٦٥ – في أغلب فترات القرن الحادي والعشرين، كان الجوع يُعد مشكلة نقص في ما هو معروض من المواد الغذائية على الصعيدين الوطني والعالمي. فعلى سبيل المثال، عرَّف المؤتمر العالمي للأغذية، المعقود في عام ١٩٧٤، الأمن الغذائي بأنه ”توافر الإمدادات الغذائية الكافية من المواد الغذائية الأساسية على الدوام لتغطية الازدياد المضطرد في استهلاك الأغذية ولمواجهة التقلبات في إنتاجها وأسعارها“ (الأمم المتحدة، ١٩٧٥).

١٦٦ – ومع ذلك، فمع استمرار الجوع، وحتى مع ازدياد الإنتاج العالمي وانخفاض أسعار الأغذية اعتباراً من السبعينات حتى التسعينات من القرن الماضي، فنَّد هذا الفهمَ للأمن الغذائي العديدُ من الخبراء في مجالي الأمن الغذائي والسياسات العامة (هودينوت، ١٩٩٩؛ لونغهورست، ١٩٨٨؛ سِن، ١٩٨٢). وهكذا بات الجوع يعتبر على نحو متزايد مشكلة توزيع للغذاء وحصول عليه، وليس فقط مسألة إنتاج وعرض. وأتاح منظور المستحقات من

الغذاء في ما يتعلق بالجوع والمجاعات الذي صاغه أمارتيا سِن (سِن، ١٩٨٢؛ دريز وسِن، ١٩٩١)، والمنظورات المستمدة من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أساساً فكرياً وأخلاقياً لنهج الأمن الغذائي القائم على حقوق الإنسان. فقد رأى سِن أن المجاعات تحدث حتى في حال وفرة الإمدادات الغذائية، لأن الأفراد والأسر المعيشية تكون قد فقدت الوسائل اللازمة لاقتناء (مستحقاتها من) الأغذية. وحُددت وسائل ثلاث للحصول على الغذاء أو لضمان حقوقه، هي مقايضة الأجر بمنفعة غير نقدية، وزراعة الكفاف، والتحويلات الاجتماعية، التي قد تنطبق أيضاً في حالات الجوع ونقص التغذية المتوطِّنَة أو المتجذِّرة بعمق والمستمرَّة (دريز وسِن، ١٩٩١).

١٦٧ - والقدرة على الحصول على الغذاء الكافي ليست مرهونة بالحصول على الغذاء واستخدامه فحسب، بل أيضاً بقدرات أخرى من قبيل تمتع المرء بصحة جيدة وبالمعرفة وبرأي يعتد به في اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية، في جملة أمور أخرى. ويتوقف الجوع ونقص التغذية على مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في قدرة الفرد على استهلاك الأغذية الكافية، كماً وكيفاً، واستخدامها. أما الحصول على الغذاء على الدوام فهو عنصر حاسم (دريز وسِن، ١٩٩١).

١٦٨ - ودخل الأسر المعيشية والدخل القومي والنمو الاقتصادي محفزات هامة للأمن الغذائي. فالغذاء يمتص حوالي نصف النفقات الأسرية للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض التي تعيش تحت خط الفقر، أو أكثر من نصفها. وتؤدي وفرة الإنتاج إلى انخفاض أسعار الإمدادات المحلية والمستوردة على حد سواء. لكن هذه الصلات ليست صلات تلقائية، ففي ظل مفارقة الوفرة، يستمر الجوع وسوء التغذية في ظروف الإنتاج والدخل الوفيرين المطردين. وتبين الاتجاهات الثلاثة، المبينة في الفقرات ١٧١ إلى ١٧٣، هذه المفارقة.

١٦٩ - فمن حيث الاتجاه الأول، ساير إنتاج الأغذية وتيرة النمو السكاني في جميع المناطق بل فاقها[٣١]، وتحسَّن ما هو متوفر من الأغذية للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم على مدى العقدين الماضيين. وعلى الصعيد القطري، ثمة علاقة ترابط قوية بين كفاية المعروض من المواد الغذائية وبين انتشار نقص التغذية لأن تقدير هذا النقص يتم على غرار تقدير ما هو موفَّر من سعرات حرارية. ومع ذلك، فتوفر الغذاء لا يرتبط بغيره من مؤشرات التغذية، بما في ذلك التقزّم (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (ج)). فقد تشهد البلدان ذات الإمداد الكافي بالطاقة التغذوية مستويات عالية من التقزّم، كما هو شأن بنغلاديش وغانا ونيبال. وكثيراً

(٣١) بلغ مؤشر إنتاج الأغذية، الذي حُدد مستواه في ١٠٠ للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ما قدره ١١٨,٠ في عام ٢٠١٢، مقابل ٧٥,٣ في عام ١٩٩٤.

ما يعزى استمرار سوء التغذية هذا إلى الاستخدام غير الفعال للأغذية المستهلكة. إلا أنه قد يعكس أيضاً عدم المساواة في توزيع الأغذية المتاحة داخل البلد وداخل الأسر المعيشية.

١٧٠ - ومن حيث الاتجاه الثاني، يستمر الجوع وسوء التغذية، بل يزداد سوء التغذية متخذاً شكل السمنة في البلدان الغنية كالولايات المتحدة، وفي بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط كجنوب أفريقيا. ويبين ارتفاع معدلات سوء التغذية وجود فجوات في قدرة الأسر المعيشية على الحصول على الغذاء نظراً لما هو سائد من توزيع للدخل ومستويات أسعار وتحويلات اجتماعية وتوفر مادي للأغذية المغذية التي تتحكم في صناعات الأغذية العالمية وسلاسل متاجر الأغذية الكبرى في إمداداتها أكثر فأكثر. وتتغير النظم الغذائية حيث يزداد اعتماد الناس على شراء الأغذية المعالجة صناعياً بدل النظم الغذائية التقليدية الأغنى من حيث الألياف والمعادن والفيتامينات. وقد شهدت البلدان المتوسطة الدخل مثل غانا وغواتيمالا وناميبيا وغيرها من البلدان بعض مشاكل الجوع الأشد خطورة. وقد تدهورت الحالة في غواتيمالا، على سبيل المثال، حيث سجلت في عام ٢٠١٣ درجة مؤشر جوع عالمي أسوأ من تلك التي سجلتها في عام ١٩٩٠ (International Food Policy Research Institute, 2013).

١٧١ - ومن حيث الاتجاه الثالث، ورغم كون دخل الأسر المعيشية في البلدان النامية هو الوسيلة الرئيسية للحصول على الغذاء، فإن تراجع نقص التغذية منذ عام ١٩٩٠ (٩ نقاط مئوية، من نسبة ٢٤ في المائة إلى نسبة ١٥ في المائة) لم يكن بنفس الوتيرة التي تراجع بها الفقر الناجم عن انخفاض الدخل (٢٣ نقطة مئوية، من نسبة ٤٧ في المائة إلى نسبة ٢٤ في المائة). وعلاوة على ذلك، يبين التحليل المقارن بين البلدان أن هناك مستويات أعلى من الفقر مرتبطة بمستويات أعلى من انتشار نقص التغذية، لكن مع وجود فرق كبير. فعدم الترابط بين مستويات الدخل ومعدلات الجوع يزداد حدة عند أخذ التقزّم ونقص المغذيات الدقيقة في الاعتبار. فغانا مثلاً قد أحرزت تقدماً سريعاً في خفض حالات فقر الأسر المعيشية الناجم عن الدخل وحالات نقص التغذية من حيث استهلاك السعرات الحرارية. ومع ذلك، يستمر نقص التغذية فيها، فقد كان التقزّم في عام ٢٠١١ يتفشى ويؤثر في حوالي ربع الأطفال دون الخامسة، رغم كون هذا المعدل يمثل تحسناً مقارنة بالمعدل الذي سُجل في عام ١٩٩٤، وهو ثلث الأطفال دون الخامسة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (ج)).

١٧٢ - وغالباً ما يعزى استمرار سوء التغذية رغم تحسُّن دخل الأسر المعيشية إلى سوء استعمال الغذاء نظراً للحالة الصحية والظروف البيئية القائمة، ومن ذلك عدم إمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (ج)). بيد أن التحليل الجنساني للقيود البنيوية قد يُظهر أسباباً أخرى أيضاً،

ولا سيما سوء توزيع الأغذية الكافية من حيث قيمتها الغذائية داخل الأسر المعيشية (دريز وسِن، ١٩٩١؛ هاريس، ١٩٩٥).

٢ - الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين

(أ) المساواة بين الجنسين والحقوق والقدرات

١٧٣ - يعد مبدآ القدرة على الفعل والمساواة جزءاً لا يتجزأ من الحق في الغذاء ومن نهج الاستحقاق. وكما يركِّز نهج الاستحقاق على الجوع الناجم عن فقدان الشخص وسائل الحصول على الغذاء، كذلك الحق في الغذاء ''ليس حقاً في الحصول على الحصة الدنيا من السعرات الحرارية ... أو حقاً في الحصول على الطعام. فالمسألة تتعلق بضمان حق المرء في إطعام نفسه ...'' (دي شوتر، ٢٠١١). ومن المسائل المتأصلة في مفهوم حقوق الإنسان حرية اختيار الفرد لدى تلبية تلك الاحتياجات الغذائية، وقدرته على الفعل لدى القيام بذلك. ومن ثم، ترتبط قدرة الشخص على الحصول على الطعام المغذي ارتباطاً وثيقاً بجوانب أخرى مما له من قدرات وحقوق.

١٧٤ - ومن خلال السماح بالتركيز على الفرد، لا على المجموعات (مثل الأمة والمجتمع المحلي والأسرة المعيشية)، يفسح منظور حقوق الإنسان المجال لإجراء تحليل جنساني للأمن الغذائي. كما يمكن أن يساعد على البحث في ديناميات توزيع الأغذية داخل الأسر المعيشية حسب نوع الجنس والسن، ودراسة دور المرأة في إنتاج الأغذية على صعيد الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، وفي الإدارة وفي اتخاذ القرار.

١٧٥ - وقد وُثِّق بما فيه الكفاية الدور المركزي الذي تؤديه المرأة في إنتاج الأغذية وفي تدبير شؤون ذلك على صعيد الأسر المعيشية، والعواقب الهامة المترتبة على الأمن الغذائي في العلاقات بين الجنسين (أغاروال، ٢٠١٢). وتبيِّن الأدلة المستقاة من الدراسات على مدى عقود بوضوح أن النساء يواجهن معوقات تتسم بعدم المساواة بوصفهن منتِجات، حيث تعرقل هذه المعوقات قدرتهن على الاستفادة من الأصول الإنتاجية مثل الأراضي، وموارد الملكية المشتركة، والآلات والمواشي، والقروض وسائر الخدمات المالية، والمدخلات المحسنة (أغاروال، ٢٠١٢؛ منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١). وتنتُج ''هياكل التقييد'' (فلبري، ١٩٩٤) وأوجه عدم المساواة التي تعوق قدرة المرأة على اتخاذ القرار وسيطرتها على الأصول والأرباح في المقام الأول عن مؤسسات اجتماعية واقتصادية، لا سيما: (أ) القوانين والمعايير الاجتماعية والقيم والممارسات التمييزية التي توزع الحقوق والمسؤوليات وإمكانية الاستفادة من الموارد بصورة غير متكافئة؛ و (ب) تقسيم العمل بين الجنسين، الذي يضع

أعباء ثقيلة وغير متكافئة على كاهل النساء والفتيات للاضطلاع بأعمال الرعاية غير المأجورة وبالعمل الأُسري غير المأجور في مجال الزراعة؛ و (ج) التمييز بين الجنسين في أسواق العمل، مما يحد من إمكانية حصول المرأة على العمل اللائق؛ و (د) عدم تكافؤ علاقات القوة على أساس نوع الجنس الذي يسود المجالين الخاص والعام على السواء ويعوق قدرة النساء والفتيات على اتخاذ القرار. وعلى النحو المستعرض أدناه، تزداد هذه المعوقات شدة في العديد من الحالات في سياق تدهور البيئة وتغير المناخ.

١٧٦ - وتلتقي هذه الأضرار البنيوية التي تواجهها المرأة مع أشكال أخرى من عدم المساواة والتهميش على أساس انخفاض الدخل وهوية الجماعة (الإثنية والعرقية) والمكان. فعلى سبيل المثال، يرجح أن تتعرض نساء الشعوب الأصلية اللاتي يعشن في المناطق الريفية للحرمان بصفة خاصة من إمكانية الحصول على الأراضي والمساكن (هرنانديز كاستيو، ٢٠٠٢). وبالمثل، كثيراً ما تظل النساء من الطبقات الدنيا محصورات في أقل قطاعات سوق العمل أجراً (هاريس - وايت وغوبتو، ٢٠٠١).

١٧٧ - وتتضافر أوجه عدم المساواة هذه المتداخلة والهيكلية لتحول دون حصول النساء على الغذاء الكافي، سواء عن طريق زراعة الكفاف، أو بفضل القدرة على شراء الغذاء بواسطة الدخل، أو القدرة على المطالبة بالحق الفعلي في التحويلات الاجتماعية (مثل التحويلات النقدية أو المخصصات الغذائية العينية). وبالإضافة إلى هذه الطرق، قد يجعل توزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية الفتيات والنساء في وضع غير موات، حيث يتلقين الغذاء بكمية أقل وبجودة أدنى من الرجال والفتيان، وهذا أمر موثَّق بشكل جيد في جنوب آسيا على وجه الخصوص (هاريس، ١٩٩٥). وتؤدي المعايير الاجتماعية والقواعد الضمنية القوية إلى صياغة شكل هذه التحويلات داخل الأسر المعيشية. ولكن المشكلة هي أنه عندما تكون هذه المعايير والقواعد الضمنية مجحفة، يتعذر على النساء المطالبة بما لهن من حقوق الإنسان بسبب غياب آليات المساءلة، ولا يوجد في كثير من الأحيان من سبيل لإنصافهن (إلسون، ٢٠٠٢).

(ب) سبل العيش في الأرياف وهياكل التقييد القائمة على أساس نوع الجنس

١٧٨ - تشكل زراعة الكفاف من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة مصدراً هاماً من مصادر الأمن الغذائي وسبيلا من سبل العيش بصفة عامة في أنحاء كثيرة من العالم. ولا تزال الزراعة تشغل نسبة ٤٧ في المائة من مجموع العمالة في جنوب آسيا (٢٠١٠-٢٠١٢)، وتتجاوز نسبة ٥٠ في المائة في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتوفر بشأنها بيانات ذات صلة بالقوة العاملة، على أن هذا القطاع يساهم بنسبة أقل بكثير في الناتج المحلي

الإجمالي (١٨ في المائة في جنوب آسيا، و ١٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) (البنك الدولي، ٢٠١٤).

١٧٩ - وخلافاً للانتقالية التقليدية من الزراعة إلى الصناعة التحويلية (ومن ثم إلى الخدمات) الذي حدث في البلدان الصناعية ذات الدخل المرتفع، فإن قطاع الصناعة التحويلية في البلدان النامية، في ظل ظروف العولمة الحالية، عاجز عن استيعاب القوى العاملة التي يجري طردها من الزراعة (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠؛ لي، ٢٠١١). وفي الوقت نفسه، تتعرض زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لضغوط متزايدة باعتبارها سبيلا من سبل كسب الرزق التي لها مقومات البقاء، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر في المناطق الريفية والهجرة إلى الخارج. وفي سياق تدهور البيئة، كثيراً ما يهاجر الرجال في أوقات الشدة ليتركوا النساء يعملن في أراض غير منتجة على نحو متزايد، بينما يتحملن في نفس الوقت المسؤولية عن رعاية الأسرة ورفاه الأسرة المعيشية (سكينر، ٢٠١١). وإلى جانب العوامل البيئية، ثمة عامل آخر في هذه العملية، على نحو ما ورد ذكره أدناه، يتمثل في التحول الذي طرأ على بيئة السياسات العامة، حيث أدت سياسات التحرير إلى سحب الاستثمارات العامة والدعم المقدم للزراعة.

١٨٠ - وتواجه المزارعات معوقات قديمة وجديدة على حد سواء تحول دون تحقيق الأمن الغذائي. والعديد من هذه المعوقات ذو طابع عام، ويتصل بسحب الدعم المقدم من الدولة، في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، بغرض الاستفادة من تحسين التكنولوجيا والقروض والمدخلات والأسواق. وهناك معوقات أخرى ترتكز على الهياكل الاجتماعية والعلاقات السلطوية، بما في ذلك الحقوق غير المضمونة في الأراضي، وضعف الموقف التفاوضي داخل الأسرة المعيشية، وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد والأسواق (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب العمل الدولي، ٢٠١٠). وفي البلدان النامية، فإن معظم المزارعين يشتغلون أو يعملون في مزارع صغيرة، وكثيراً ما يقومون بذلك في بيئات هامشية و/أو باعتبارهم من العمال غير المالكين للأراضي. وما فتئت القيود المؤسسية التاريخية المفروضة على ملكية النساء للأراضي، عن طريق الإرث أو الشراء أو برامج الإصلاح الزراعي، توثَّق توثيقاً جيداً (جاكوبس، ٢٠١٠). ومع أنه لا توجد مجموعات بيانات عالمية تظهر أوجه عدم المساواة بين الجنسين في ما يخص فرص الحصول على الأراضي وملكيتها، تُظهر البيانات المتاحة عن أوجه التفاوت بين الجنسين في ملكية الأراضي بالنسبة لعدد من البلدان فجوات كبيرة في مختلف أنحاء العالم: ففي نيبال، تمتلك النساء أراض في نسبة ١٤ في المائة فقط من الأسر المعيشية المالكة للأراضي في الأرياف؛ وفي

الصين، تشكل النساء نسبة ٧٠ في المائة من المزارعين الذين لا يملكون أراض خاصة بهم؛ وفي كينيا، لا تشكل النساء سوى ٥ في المائة من ملاك الأراضي المسجَّلين؛ وفي بنغلاديش وباكستان، بلغت حيازات الأراضي لدى الأسر المعيشية التي يعيلها الرجل أكثر من ضعف حيازات الأراضي لدى الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (أغاروال، ٢٠١٢).

١٨١ - وتوفر بحوث استقصائية أجريت في الآونة الأخيرة في ثلاثة سياقات إقليمية مختلفة بيانات تتعلق بالأصول على الصعيد الفردي في ما يخص كل من إكوادور وغانا وولاية كارناتاكا (الهند) لتوضيح حجم مشكلة عدم المساواة بين الجنسين في ملكية الأراضي. ففي إكوادور، تشكل النساء نسبة ٥٢ في المائة من ملاك الأراضي على الصعيد الوطني؛ ويمثلن في غانا نسبة ٣٦ في المائة من ملاك الأراضي؛ بينما يشكلن في ولاية كارناتاكا بالهند نسبة ٢٠ في المائة فقط (دوس وآخرون، ٢٠١١). وتوضح الاختلافات القائمة في جميع هذه السياقات مدى قوة تأثير نظم الزواج والإرث على ملكية النساء للأراضي. فلدى إكوادور نظام زواج يقوم على ''الملكية المشتركة جزئياً بين الزوجين''، وهو ما يعني أن كل ما يقتنيه أي من الزوجين من ممتلكات أثناء الزواج، ما عدا التركة، يشتركان في ملكيته. ولدى كل من غانا وكارناتاكا بالهند نظم زواج تقوم على ''الفصل بين الممتلكات''، حيث تقتصر ملكية الأصول المقتناة أثناء الزواج على الشخص الذي اشتراها فقط. وفي إكوادور، يرث الأطفال من كلا الجنسين الأرض، في حين أن هناك تحيزاً قوياً للذكور في الميراث في كل من غانا والهند. وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة المستقاة من الدراسات الاستقصائية في السياقات الثلاث ذاتها إلى وجود ارتباط بين ملكية النساء للأراضي ودرجة مشاركتهن في اتخاذ القرار في مجال الزراعة (ماهية المواد المزروعة وكيفية بيعها والمدخلات الزراعية التي يتعين استخدامها، وما إلى ذلك) (دير وآخرون، ٢٠١٣). وبذلك، تُرجح تحكم النساء بشكل أكبر في إنتاجهن وما إذا كن يستخدمن منتجاتهن لتلبية احتياجات أسرهن المعيشية من الغذاء عندما يَكنَّ مالكات للأرض.

١٨٢ - وما فتئت نسبة النساء من القوى العاملة في مجال الزراعة تزداد على مدى العقود الأخيرة في جميع المناطق، باستثناء أوروبا، وقد بلغت ٤٣ في المائة في آسيا (وهو ما يعزى على الأرجح إلى كون الرجال يغادرون أنشطة الزراعة بمعدلات أكثر من النساء، ويبحثون عن العمل في قطاعات أخرى). والنساء يعتمدن على الزراعة أكثر من الرجال؛ فمن مجموع القوى العاملة في عام ٢٠٠٨، كانت نسبة ٥٧ في المائة من النساء في آسيا و ٦٣ في المائة في أفريقيا يعملن في مجالات ذات صلة بالزراعة (أغاروال، ٢٠١٢). وفي مجال إنتاج الأغذية على وجه التحديد، تشير استقصاءات استخدام الوقت في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى والهند والصين إلى أن النساء يسهمن في نسبة كبيرة من اليد العاملة المطلوبة لكسب لقمة العيش، إذا ما تم تجميع الوقت الذي يستغرقه إنتاج الأغذية وتجهيزها وإعدادها (دوس، ٢٠١١). بيد أن معظم النساء يشاركن في زراعة الكفاف، ويقعن في ''شرك دورات تتسم بانخفاض الإنتاجية'' (أغاروال، ٢٠١٤).

١٨٣ - وتضطلع النساء بدور هام بوصفهن منتجات زراعيات، وما يقمن به من أعمال له أثر إيجابي على الإنتاجية الزراعية على الصعيد الوطني. والفكرة القائلة بأن ''النساء ينتجن ما بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من الأغذية في العالم'' قد تلقى القبول لدى العديد من الأشخاص، إلا أنه يتعذر التحقق منها من الناحية التجريبية (دوس، ٢٠١١). بيد أن هذا الادعاء الإحصائي ربما ''يحجب حقيقة أساسية معقدة، ألا وهي أن عمل النساء في الزراعة لا يمكن أن يُفصل تماماً عن استخداماتهن الأخرى للوقت؛ كما لا يمكن أن يُفصل عن عمل الرجال؛ ولا يمكن أن يُفهم عمل المرأة في الزراعة على النحو المناسب بدون فهم التفاوت في إمكانية الاستفادة من الأراضي ورؤوس الأموال والأصول ورأس المال البشري والموارد الإنتاجية الأخرى'' (دوس، ٢٠١١). وثمة حاجة إلى بيانات أفضل، ليس فقط لفهم مدى إسهام المزارعات في الإنتاج الغذائي، الذي يعد إسهاماً كبيراً بكل المقاييس، ولكن أيضاً لفهم المعوقات العديدة التي يواجهنها، وذلك من أجل صياغة السياسات الرامية إلى التصدي بشكل مباشر لهذه المعوقات.

١٨٤ - وتترتب على تغير المناخ آثار متباينة جنسانياً، وهو يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم المعوقات التي تجعل بالفعل النساء اللاتي يعتمدن في معيشتهن على الزراعة في وضع غير موات. ومما يترتب على حقوق المرأة غير المضمونة في الحيازة أنهن يضطررن أحياناً للعمل في أراضٍ أقل إنتاجية ويُستبعدن من التدريب الزراعي. وتترتب على قلة التنبؤ بهطول الأمطار وزيادة تواتر الفيضانات والجفاف وزيادة فقد المحاصيل الحاجة إلى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا أو الأسمدة، وهي موارد تقل فرص حصول النساء عليها مقارنة بالرجال. وقد أضحت خدمات الإرشاد الزراعي أكثر أهمية لمساعدة المزارعين على التكيف مع تغير المناخ وتطوير مزيد من ممارسات التكيف مع تغير المناخ، إلا أن سجلها ضعيف في مجال الوصول إلى المرأة. وفي ظل زيادة كثافة استعمال اليد العاملة في القطاع الزراعي، فإن عبء العمل الإضافي يقع على عاتق المرأة في كثير من الأحيان. وتنضاف زيادة المخاطر الصحية المتصلة بالمناخ إلى عمل النساء غير المأجور، باعتبارهن يوفرن الرعاية الرئيسية لأسرهن. وهذا يؤثر على صحة المرأة ورفاهها ويقلل من الوقت الذي باستطاعتها تخصيصه للأنشطة الأخرى المدرّة للدخل. وفي ظل تضاؤل الأصول التي يمكن الاعتماد عليها وقلة فرص الحصول على

مصادر بديلة للدخل، فإن الآثار المترتبة على تغير المناخ بالنسبة لأكثر السكان تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي، ولا سيما النساء، آثار سلبية للغاية، مما يزيد من صعوبة الإفلات من شراك العمالة المنخفضة الإنتاجية والفقر وانعدام الأمن الغذائي (سكينر، ٢٠١١).

١٨٥ - وبالنسبة لكل من الإناث من أفراد الأسر المعيشية الزراعية والعاملات اللاتي لا يملكن أرضاً في المناطق الريفية والمحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الحضرية، يكون الحق في الغذاء رهيناً بشكل كبير بمدى كفاية أجورهن، وهو ما يشير إليه سِن (١٩٨٢) بعبارة ''استحقاقات التبادل''. وتشهد أسواق العمل في المناطق الريفية انقساماً جنسانياً شديداً، ويرجح أن تعمل النساء، بنسب أكبر من الرجال، في القطاعات المتدنية الأجر التي لا توفر ما يكفي من تدابير الحماية الاجتماعية. ودخول المرأة إلى سوق العمل المدفوع الأجر في هذه السياقات يكون أحياناً بدافع الخروج من ضائقة ترتبط بارتفاع مستويات الديون أو فقدان الدخل من قبل أفراد آخرين في الأسرة المعيشية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١). وحتى في القطاعات الجديدة نسبياً، مثل إنتاج البساتين لأغراض التصدير، في العديد من البلدان، بما فيها شيلي والمكسيك في أمريكا اللاتينية وكينيا وأوغندا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تشكل النساء حصة مفرطة من العمال المؤقتين والعرضيين بأجور منخفضة (باريينتوس وإيفرز، ٢٠١٤).

١٨٦ - وبينما قد تؤثر إيرادات النساء تأثيراً حاسماً في إخراج أسرهن المعيشية من دائرة الفقر، فإن الظروف القاسية التي تتسم بها أسواق العمل غير الرسمية في الأرياف لا تبشر بالخير في ما يخص قدرة النساء على صرف أجورهن وإيراداتهن لقاء مستوى معيشي لائق، بما في ذلك توفير الغذاء بالقدر الكافي وعلى نحو مستدام. وهناك أيضا معوقات جنسانية لقدرة النساء على التحكم والبت في كيفية صرف إيراداتهن (كبير، ٢٠٠٧). وتكتسي الجهود الرامية إلى تنظيم أجور وإيرادات ذوي الأجور المنخفضة من العاملين في القطاع غير الرسمي أهمية حاسمة إذا ما أريد لاستحقاقات التبادل تلك أن تؤدي وظيفتها. وهذا ليس دائماً بالأمر اليسير، بالنظر إلى محدودية نطاق النقابات العمالية المحلية في ما يتعلق بالمناطق الريفية. إلا أنه في أوغندا، قامت النساء المشتغلات في قطاع إنتاج الزهور بحملات ناجحة، بدعم من إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية، وهي منظمة ''Women Working Worldwide''، للحصول على أجر أعلى لقاء العمل الإضافي وساعات عمل أفضل وحرية تكوين الجمعيات، وإن كانت أجورهن الحقيقية ظلت متدنية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (باريينتوس وإيفرز، ٢٠١٤).

١٨٧ - وثمة مسألة ذات صلة بالموضوع من منظور جنساني، وهي توزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية. وقد لا يكون ذلك عرضة لتأثير السياسات العامة، إلا أن تخفيف الضغوط على الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، سواء من خلال دعم الدخل عموماً أو تقديم الإعانات الغذائية أو توفير برامج التغذية المدرسية، يمكنه أن يحد من الآثار السلبية للتحيز الجنساني في توزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية. وعلى العكس من ذلك، عندما لا تستطيع الأسر المعيشية الحصول على ما يكفي من الغذاء، من المرجح أن يتعزز هذا التحيز، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الصحة والحالة التغذوية لدى النساء والفتيات. وبالتالي، وفي سياق ارتفاع أسعار الغذاء الحالية، تشكل التخفيضات في الإعانات الغذائية كجزء من برامج التقشف المضطلع بها في العديد من البلدان النامية مصدر قلق بالغ (حسين وكينغ وكيلبِرت، ٢٠١٣؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٤). والخطة الأوسع نطاقاً بالنسبة للحكومة والمجتمع المدني تكمن في تعزيز الوعي بحق النساء والفتيات في الغذاء وتمكينهن من المطالبة بذلك الحق من خلال التصدي للتحيز الجنساني والتمييز بين الجنسين في توزيع الغذاء داخل الأسرة المعيشية.

١٨٨ - والمعوقات التي ورد بيانها أعلاه والتي ترسخت عبر التاريخ، بالإضافة إلى التحديات الجديدة الناجمة عن التحولات الحاصلة في نظام الأغذية والأسواق، على النحو المبين في الفرع التالي، تؤثر في الناس والأسر المعيشية ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أوساط مختلفة باعتبارهم مستهلكين ومنتجين. بيد أن لها أثراً سلبياً بشكل خاص على أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشكلون أيضاً، على نحو ما سبق ذكره، أكبر فئة من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

دال - التحديات الناشئة: النظام الغذائي العالمي

١٨٩ - تختلف نظم إنتاج الأغذية وتوزيعها في القرن الحادي والعشرين اختلافاً ملحوظاً عن نظم القرن الماضي، كما أنها تطرح تهديدات جديدة للأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة في البلدان الفقيرة، وهو ما تترب عليه في كثير من الأحيان آثار تختلف باختلاف نوع الجنس (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ٢٠١١؛ فون براون، ٢٠١٤).

١٩٠ - ويكمن السبب الأول وراء هذا التغيير في أن السوق العالمية شهدت تغيرات هائلة. فبينما اتسمت السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بوفرة الإنتاج وانخفاض أسعار المواد الغذائية على الصعيد الدولي، فإن السياق الحالي يتسم بارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية وتقلبها وبفرض قيود على الإنتاج. وقد تراجعت المعونة الإنمائية المقدمة

لقطاع الزراعة خلال الثمانينات ومروراً بالتسعينات من القرن الماضي، وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت نفسه، أشارت المؤسسات المالية الدولية على بعض حكومات البلدان النامية بالحد من نطاق استثمارات الدولة في مجال الزراعة وفي البحوث الزراعية. واقترن ذلك بانخفاض الغلة، ولا سيما في ما يخص الزراعة المدارية، وبانخفاض إنتاجية الأراضي. وفي الوقت نفسه، شجعت زيادة الانفتاح التجاري وتوجه المزارعين نحو الأسواق على نحو متزايد على التحول من المحاصيل الغذائية التي كانت أكثر ملاءمة للظروف الإيكولوجية والاجتماعية المحلية، إلى المحاصيل النقدية، التي تتطلب شراء مدخلات. وفي ظل تقليص التمويل العام للمدخلات الزراعية، تُرك المزارعون، ولا سيما المزارعات، تحت رحمة الشركات الكبرى للبذور والأسمدة، وعملاء التسويق، والمرابين (غوش، ٢٠١٠). وقد أسهمت هذه العوامل في إطالة أمد الأزمة الزراعية في العديد من البلدان النامية.

١٩١ - وبعد عقود اتسمت بانخفاض الأسعار منذ السبعينات من القرن الماضي، بدأت أسعار الأغذية في العالم ترتفع ابتداء من أوائل القرن الحادي والعشرين، وارتفعت بشكل حاد لتبلغ ذروتها خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن الأسعار المحلية لا تعبر دائماً عن اتجاهات الأسعار الدولية ومستوياتها، فإن ارتفاع الأسعار خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أدى إلى زيادات حادة في أسعار المواد الغذائية في معظم البلدان النامية (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ٢٠١١). ومن ثم، تهدد الزيادات في أسعار السوق العالمية الأمن الغذائي للأسر المعيشية الفقيرة. فعلى سبيل المثال، ترتب على الزيادة في أسعار الحبوب الأساسية في عام ٢٠١١ تضاعف تكلفة الكيلوغرام الواحد من القمح في العديد من البلدان النامية، حيث ارتفع من نحو ٠,١٥ دولار إلى ٠,٣٠ دولار، وهو ما شكل فارقاً حاسماً بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون على ما يزيد قليلا عن دولار واحد في اليوم (فون براون، ٢٠١٤). ويمثل الغذاء جزءاً كبيراً من نفقات الأسر المعيشية الفقيرة في البلدان الفقيرة. فبالنسبة لبلدان آسيا وأفريقيا التي تتوافر بيانات بشأنها، كانت النفقات على الأغذية بشكل عام تفوق نسبة ٥٠ في المائة في أوائل القرن الحادي والعشرين، قبل أزمة الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (فبلغت مثلا نسبة ٧٦ في المائة في كينيا، ونسبة ٧٥ في المائة في باكستان، ونسبة ٦٣ في المائة في الفلبين)، وذلك في مقابل النفقات على الأغذية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي تراوحت بين ١٠ في المائة و ٢٥ في المائة (حيث بلغت مثلا نسبة ٢٤ في المائة في فرنسا، ونسبة ١٨ في المائة في الولايات المتحدة، ونسبة ١١ في المائة في هولندا) (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣ (أ)).

١٩٢ - ويمكن لارتفاع الأسعار أن يؤدي، من الناحية النظرية، إلى زيادة الدخل وحفز الإنتاج، إلا أنه في الواقع، عندما يفتقر المزارعون إلى المدخلات والموارد اللازمة، تقل قدرتهم على الاستجابة لحوافز الأسعار هذه. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع الأسعار لا تَرشُح منافعه بوضوح إلى المزرعة. وتتكيف الأسر المعيشية مع هذا الانخفاض في قدرتها على شراء الغذاء بطرق شتى، بما في ذلك التحول إلى نُظم غذائية أقل كلفة وأقل تنوعاً، كثيرا ما تنقص فيها المغذيات الأساسية التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للنساء الحوامل والأطفال الصغار. وخلصت دراسات أجريت في ١١ بلداً من البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها إلى أنه في ٨ من هذه البلدان، ازداد معدل سوء التغذية أو تباطأ معدل التحسينات الطارئة على التغذية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ (فون براون، ٢٠١٤). وتتحمل النساء عبء مواجهة انعدام الأمن الغذائي، وكثيراً ما يفعلن ذلك بالحد من استهلاكهن الشخصي لصالح أفراد آخرين في الأسرة المعيشية وبإنفاق مزيد من الوقت على إعداد الطعام وتجهيزه، وهو ما يضيف إلى أعمالهن غير المدفوعة الأجر في مجال الرعاية (كيسومبينغ وآخرون، ٢٠٠٨). وتفيد تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن حوالي ١٧٣ مليون شخص انضافوا إلى عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ٢٠١١).

١٩٣ - والعامل الثاني الذي يتعين أخذه في الاعتبار هو أن تغير المناخ يرجح أن يؤدي إلى تحولات في الإمكانات الإنتاجية في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر على الإنتاجية والأسعار. وتشير الدراسات باستمرار إلى الآثار السلبية للغاية بالنسبة للمزارعين في أقل البيئات مَنعةً (نيلسون وآخرون، ٢٠٠٩). وعلى نحو ما أشار إليه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (٢٠١٢)، تنشأ قلة المنعة إزاء انعدام الأمن الغذائي عن عوامل بيوفيزيائية واجتماعية - اقتصادية على السواء: ''فظروف قلة المنعة الموجودة سلفاً تجعل الفقراء أكثر عرضة لآثار تغير المناخ، حيث قد تشتد حدة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والزراعية - البيئية مع تغير المناخ''. ومنذ عام ١٩٧٥، أودت الكوارث بحياة أكثر من ٢,٢ مليون شخص، حيث كانت العواصف المتصلة بالمناخ والفيضانات وحالات الجفاف وموجات الحر وغيرها من الظواهر المناخية مسؤولة عن ثلثي الوفيات والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث (الأمم المتحدة، الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (الأمانة)، ٢٠٠٩).

١٩٤ - وسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار واشتداد وطأة الظواهر الجوية إلى زيادة احتمال فقد المحاصيل، وتراجع الغلات، وتشجيع نمو الآفات والأعشاب الضارة. وتتنبأ دراسات للسيناريوهات المحتملة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات

الغذائية بخسائر كبيرة في الغلات والإنتاج في ما يخص القمح والأرز والذرة الصفراء في المناطق الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي، وهي: جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (نيلسون وآخرون، ٢٠٠٩). وزراعة الأراضي الجافة في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة، حيث يعيش أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم وأكثر من ٦٥٠ مليون من أفقر الناس وأكثرهم تأثراً بانعدام الأمن الغذائي، معرضة بصفة خاصة لمخاطر تغير المناخ وتقلبه، ولا سيما الجفاف. وفي بعض مناطق العالم، يتمركز إنتاج زراعي مهم في المناطق الساحلية المنبسطة، التي ترتفع فيها الكثافة السكانية حالياً. وفي هذه المناطق، وبصفة خاصة الدول الجزرية الصغيرة، من التهديدات الكبيرة الناجمة عن تغير المناخ تسرب المياه المالحة وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة الفيضانات (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ٢٠١٢). وبافتراض عدم توظيف أي استثمارات للتكيف مع تغير المناخ، قد يزيد معدل سوء التغذية لدى الأطفال بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، الأمر الذي من شأنه أن يمحو المكاسب التي تحققت في العقود السابقة (نيلسون وآخرون، ٢٠٠٩). ويرجح أن تكون العواقب قاسية بشكل خاص بالنسبة للنساء من أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث يشكلن الفئات الأقل استعداداً للتكيف مع الظروف المتغيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المعوقات التي يواجهنها في الحصول على موارد من قبيل القروض والمعلومات والمدخلات التي تيسِّر نجاح استراتيجيات الإنتاج المرنة (أغاروال، ٢٠١٢؛ كيسومبينغ وآخرون، ٢٠٠٨).

١٩٥ - وأدى أيضاً سياق تغير المناخ والمطالبة بالتخفيف من الانبعاثات في البلدان المرتفعة الدخل إلى بروز صناعة الوقود الأحيائي؛ فقد ارتفع إنتاج الوقود الأحيائي بشكل كبير منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. فبين الفترتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٧-٢٠٠٩ على سبيل المثال، زاد إنتاج الإيثانول بأكثر من خمسة أضعاف في الولايات المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي، وبلغ أكثر من الضعف في البرازيل. وبينما يمثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبرازيل والصين والهند أكبر مستهلكي الوقود الأحيائي، يهيمن على الإنتاج كل من الولايات المتحدة والبرازيل، اللتين تمثلان معاً ٧٥ في المائة من إمدادات الإيثانول على الصعيد العالمي، بينما ينتج الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ٨٠ في المائة من الديزل الأحيائي المستخلص من الكانولا. ويوضح فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (٢٠١١) أن هذا التطور ”لم يصبح ممكناً إلا بفضل الدعم العام المقدم على نطاق واسع: فقد بلغت قيمة الإعانات المتعلقة بالبترين والإعفاء من ضريبته والإلزام باستخدامه في عام ٢٠٠٩ ... حوالي ٨ بلايين دولار في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ... وفي نفس الوقت أدت إلى خفض دعم الإنتاج الزراعي، سواء في الداخل أو في ما يقدمانه من مساعدة خارجية إلى البلدان الفقيرة“.

١٩٦ - ويتمثل العامل الثالث وراء إحداث التغيير في أن الغذاء باعتباره سلعة أساسية يُتجر بها عالمياً قد أُدمج في سوق مالية أكثر تعقيداً، فهو لم يعد وثيق الصلة بالوقود فحسب، بل إنه مرتبط بقوى أخرى في السوق المالية. وكان ارتفاع الأسعار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ يتعلق بأزمة الوقود والأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. وفي حين لم تكن هاتان الأزمتان العامل الوحيد الذي أثر على الأسعار، وبينما تفسر التحولات في العرض والطلب الكثير من الضغوط المتزايدة على الأسعار في الأسواق العالمية، يرى الكثيرون أن الأنشطة القائمة على المضاربة يرجح أن يكون لها دور في ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية (غوش، ٢٠١٠؛ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ٢٠١١).

١٩٧ - ويتعلق الجانب الرابع من هذا السيناريو ببيئات السياسات الاقتصادية المحلية والدولية التي تغيرت، لكن بطرق غير متوازنة. فقد استفاد المنتجون في أنحاء العالم من دعم الدولة على الصعيد المحلي في القرن العشرين من خلال مجموعة متنوعة من مبادرات السياسة العامة، والاستثمارات العامة، وتدابير دعم الأسعار وتحقيق استقرارها، بما في ذلك الاحتفاظ بمخزونات احتياطية (دي شوتر، ٢٠١١). وألغت معظم البلدان النامية هذه المبادرات خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وذلك في إطار تدابير التحرير والتقويم الهيكلي. غير أن التحولات في السياسات الزراعية كانت أقل عمقاً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي أبقت على هياكل دعم المزارعين لديها. وتؤدي إعانات التصدير وتدابير دعم دخل المزارع، التي تعود بالفائدة على المزارعين في العالم المتقدم النمو، إلى خفض الأسعار في الأسواق العالمية وإيجاد منافسة غير عادلة للمزارعين الفقراء والبلدان الفقيرة. ويمكن أن تترتب على ضغوط الأسواق هذه عواقب وخيمة بشكل خاص بالنسبة للأمن الغذائي.

١٩٨ - وقد ترتب على الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٤، الذي أنشئت بموجبه منظمة التجارة العالمية وسلسلة من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، آثار هامة بالنسبة لسياسات الدعم الزراعي على الصعيد المحلي. وقد كانت القيود المفروضة على تدابير الدعم المحلية المُفسدة للتجارة في الاتفاق بشأن الزراعة مَثار خلاف. وما فتئت البلدان النامية تعترض على هذه الأحكام بحجة أن هذه التدابير تتعارض مع أهداف الأمن الغذائي والحد من الفقر (دي شوتر، ٢٠١١). وتم التأكيد مرة أخرى على هذه المسألة في الاجتماع التاسع للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بالي بإندونيسيا في عام ٢٠١٣، حيث قدمت ٣٣ من البلدان النامية التي تضم نسبة كبيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة مقترحاً

بشأن إصلاح الأحكام المتعلقة بقدرة الحكومات على شراء الأغذية من المنتجين المحليين بأسعار معقولة لأغراض المخزونات العامة.

١٩٩ - والعنصر الخامس الذي أدى إلى التغيير، والذي تَحفَّز بفعل زيادة تقلب الأسعار وارتفاعها في الأسواق العالمية للأغذية، هو الاستثمار في الأراضي الزراعية، الذي كثيراً ما يشار إليه بعبارة ''وضع اليد على الأراضي''، والذي ما فتئ ينمو بسرعة منذ طفرة أسعار الأغذية والسلع الأساسية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (بوراس وآخرون، ٢٠١١؛ غرين، ٢٠٠٨). ويضم المستثمرون كيانات مالية أجنبية، من قبيل الصناديق التحوطية وصناديق المعاشات التقاعدية التي تعمل على تنويع حافظاتها، كما يضمون الحكومات التي تهدف إلى تأمين الإمدادات الغذائية لسكانها. ولا تزال هذه الاستثمارات تشكل عاملا هاماً من عوامل توسيع مساحة الأراضي المزروعة، التي بلغت ما مجموعه حوالي ٥,٥ ملايين هكتار في السنة في البلدان النامية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٧ (دينينغر وبييرلي، ٢٠١١). وهي تجعل من الصعب على المزارعين الفقراء والمهمشين، فضلا عن الرعاة، الحفاظ على فرص استفادتهم من الأراضي، مما يؤدي في العديد من الحالات إلى نزع ملكيتهم. وعادة ما تكون حقوق هؤلاء المزارعين، والمزارعات بوجه خاص، في الأراضي حقوقاً غير مضمونة، وربما تكون أسرهم قد زرعت تلك الأراضي على مدى أجيال، وذلك بسبب عدم تسجيلها أو بسبب الغموض الذي يكتنف طبيعة الحقوق في الأراضي التي كثيراً ما تفسَّر على أنها تنحصر في الانتفاع بها (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب العمل الدولي، ٢٠١٠). وقد تعود الاستثمارات الواسعة النطاق في الأراضي الزراعية بفوائد إيجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي والإنتاج الغذائي الوطني وإيجاد فرص العمل. ويمكن أيضاً أن تفتح أسواقاً وتكنولوجيات جديدة أمام القطاع الزراعي، ومن شأن ذلك أن تكون له آثار غير مباشرة على أصحاب الحيازات الصغيرة (دينينغر وبييرلي، ٢٠١١). ومع ذلك، من الواضح أن عواقب تلك الاستثمارات على المزارعين المهمشين الذين جردوا من ممتلكاتهم يُرجح أن تكون سلبية. علاوة على ذلك، تقدم لنا التجربة المعاصرة والتاريخية دروساً باستمرار عن الآثار السلبية لنزع الملكية على المرأة، وهي كالتالي: افتقارهن إلى سلطة اتخاذ القرار بشأن خطط إعادة التوطين؛ وتعرضهن للتمييز في التعويض؛ واستبعادهن من موارد الملكية المشتركة التي يعتمدن عليها بشكل غير متناسب بالمقارنة مع الرجال؛ وتدهور رفاههن ووضعهن بشكل عام (انظر الإطار الثالث).

الإطار الثالث

الآثار الجنسانية لعمليات "الاستيلاء على الأراضي"

رغم أن الدول درجت منذ فترة طويلة على نزع الأراضي من سكان المناطق الريفية لأغراض التنمية، فإن ما يسمى "بالاستيلاء على الأراضي" يحظى الآن باهتمام لم يسبق له مثيل. فعمليات الاستيلاء على الأراضي آخذة في التزايد على الصعيد العالمي؛ وطابعها آخذ في التغير؛ وهي تتسبب في معارضة سياسية كبيرة لها. وتشير التقديرات إلى أن أشخاصا يتراوح عددهم بين ٥٠ مليونا و ٦٦ مليونا قد شردوا من أراضيهم في الصين في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٢، وشرد ما يقارب ٦٠ مليون شخص في الهند منذ عام ١٩٤٧، مع زيادة المعدل خلال العقدين الماضيين، وهو ما يمثل غالبية الأشخاص المحرومين في العالم (إن لم يمثل غالبية المناطق الأرضية المتروعة). وفي القرن العشرين، حدث معظم "التشرد الناجم عن التنمية" نتيجة للمشاريع الكبيرة في البنى الأساسية العامة والمشاريع الصناعية، بما في ذلك بناء السدود والمناجم والصناعات الثقيلة التابعة للقطاع العام. وفي العديد من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، يحصل كل من الأعمال التجارية الزراعية الدولية ورأس المال التمويلي والدول الأجنبية على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

وكشفت دراسة أجريت لعدد من إجراءات الاستيلاء على الأراضي ونزع الملكية على نطاق العالم أن اجتماع حالات الإقصاء وعدم المساواة بين الجنسين غطى على المكاسب الشحيحة والمحدودة الناجمة عن تلك الإجراءات. وتتكرر الآثار السلبية لنزع ملكية الأراضي في سياق مشاريع التنمية بانتظام ملحوظ، بصرف النظر عن نوع المشروع والسياق الاجتماعي. أولا، لم تحصل المرأة، في أي من الحالات التي جرت دراستها، على سلطة اتخاذ القرار في تخطيط المشاريع أو التفاوض بشأن تفاصيل عمليات إعادة التوطين وإعادة التأهيل. ثانيا، بصفة عامة تقريبا، أسفرت الممارسات التمييزية في التعويض وإعادة التوطين عن حرمان المرأة من الحقوق في الأراضي، أو تقويض تلك الحقوق في المناطق التي تكون فيها موجودة بالفعل، وذلك بتخصيص الأراضي أو قطاعاتها الممنوحة على سبيل التعويض لأرباب الأسر من الذكور. إضافة إلى ذلك، وجهت الدول أيضا أشكالا أخرى من التعويضات، سواء التعويضات النقدية أو بتوفير فرص العمل، لفائدة الرجال، الأمر الذي يقوض تأثير المرأة في توزيع تلك التعويضات. ثالثا، ونظرا لأن النساء هن الأشد اعتمادا على موارد الملكية المشتركة في العمل والدخل في معظم السياقات الزراعية، فإنهن الأكثر تضررا من جراء ضم الأراضي وتدمير المشاعات وما ينجم عن ذلك من خسائر في الثروة الحيوانية. رابعا، في حين أن العلاقة السببية بين نزع ملكية الأراضي والعنف المترلي وإدمان

الكحول لا تزال غير محددة بالقدر الكافي، تكاد جميع الدراسات التي أجريت على السكان المشردين تلاحظ زيادة هاتين الظاهرتين. خامسا، نظرا لأن نزع ملكية الأراضي ينطوي على إكراه السكان على الانتقال من الأراضي، كثيرا ما تلجأ الدول إلى العنف من أجل المضي قدما بتنفيذ المشاريع، وتهيئ بذلك أوضاعا يصبح الأمن المادي للنساء فيها عرضة للخطر بوجه خاص. ويزخر سجل التشرد الناجم عن التنمية بأمثلة على العنف الجنسي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الشرطة أو الجيش أو المجرمين المستأجرين. وأخيرا، في جميع الحالات، تدرك النساء على نطاق واسع ما يمثله نزع الملكية أو ينشئه في نهاية المطاف من مهددات لرفاههن، وقد اضطلعن بأدوار هامة في كل من المعارضة العلنية والسرية للاستيلاء على الأراضي.

وفي حين أن من المهم التسليم بأن النتائج كانت عادة ضعيفة بالنسبة للرجال أيضا، فبوجه عام، سواء تعرض عمل المرأة للتهميش أو للاستغلال المتزايد بعد نزع الملكية، لم يتحسن رفاه النساء ووضعهن الاجتماعي في أية حالة من الحالات بمشاريع التنمية التي قدمن لها أراضيهن. وفي الواقع، يمكن القول بأن مستوى التمييز في العلاقات الجنسانية والاجتماعية التي تنظم عمل المرأة داخل الأسرة المعيشية وخارجها قد ازداد.

ويشير ذلك إلى الحاجة الملحة إلى الحفاظ على التعاريف المحددة بطريقة ديمقراطية للصالح العام والدفاع عنها، وذلك للحد من الحيازة القسرية للأراضي التي يحتاج إليها للمشاريع العامة التي تعود بفوائد واسعة النطاق بالنسبة للفقراء، ولا سيما النساء، ولجعل الموافقة المسبقة والمستنيرة شرطا مسبقا لتنفيذ المشاريع الخاصة التي تحتاج إلى الأراضي. وغني عن البيان أنه يجب الحصول على تلك الموافقة من جميع أفراد المجموعات السكانية المتضررة (بما في ذلك الأفراد ممن ليست لهم حقوق في الأراضي بصفة رسمية) وليس فقط من أرباب الأسر المعيشية: وهذا من شأنه أن يساعد أيضا على ضمان المضي قدما بالمشاريع التي يمكن للمرأة أن تتوقع الاستفادة منها وحسب.

المصدر: Levien, 2014.

هاء - الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان الحق في الغذاء

٢٠٠ - مع التسليم بأن السياق العالمي قد فرض شروطا تعجيزية لإعمال الحق في الغذاء، فإن حكومات البلدان النامية لديها خيارات للسياسات العامة في هذا الشأن. وبالنسبة للحكومات الوطنية، يمكن أن ينطوي إيلاء الأولوية لحقوق الإنسان على خيارات صعبة عند وجود احتمال لحدوث تضارب بين السياسات الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي مع أهداف

الاقتصاد الكلي وقواعد التجارة الدولية (De Schutter, 2011). وهناك اتفاق واسع النطاق في دوائر سياسات الأغذية والتغذية بشأن عدد من أولويات السياسة العامة الأساسية من أجل تعزيز الأمن الغذائي باعتباره منفعة عامة، على النحو التالي: (أ) عكس اتجاه نقص الاستثمار في الزراعة والدعم المقدم لأصحاب الحيازات الصغيرة بسبل منها، على سبيل المثال، البحث والتطوير، والاستثمار في الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، والحصول على مياه الري، وخدمات الإرشاد والائتمان المؤسسية الميسورة التكلفة، والتأكد من وصول تلك الخدمات إلى النساء العاملات في الزارعة؛ (ب) إزالة التمييز بين الجنسين في الحصول على الأراضي والخدمات الزراعية؛ (ج) وضع تدابير محكمة للحماية الاجتماعية لزيادة القوة الشرائية للأسر المعيشية؛ (د) تنفيذ الاستثمار الاجتماعي لتحسين الصحة والتعليم، خاصة بالنسبة للنساء، وتحسين التغذية بالتالي. ويزداد اعتماد العديد من البلدان النامية لتدابير تنطوي على قدر أكبر من التدخل الحكومي، على النحو المبين أدناه.

٢٠١ - وهناك الآن اتفاق واسع النطاق على ضرورة قيام الحكومات بالاستثمار في الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ. ويحاج فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بأن السياسات المتبعة على الصعيد الوطني لزيادة قدرة النظام الغذائي العامة على التكيف يحتمل جدا أن تسهم أيضا في التكيف مع تغير المناخ، حيث خلص إلى أن من الأفضل توجيه الزيادات في النفقات على التكيف إلى زيادة الإنفاق العام على الأمن الغذائي المستدام، مع التركيز بشكل خاص على التحديات الخاصة التي يطرحها تغير المناخ. وستكون النهج من هذا القبيل محددة جدا لمواقع معينة وينبغي أن تستند إلى معارف المزارعين، بما يشمل النساء من صاحبات الحيازات الصغيرة. وكما أشار فريق الخبراء الرفيع المستوى، ”فلن تكون هناك زراعة مستدامة من الناحية البيئية بدون مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة ومبادرتهم“.

٢٠٢ - أما خدمات الإرشاد الزراعي، التي كثيرا ما عجزت عن استهداف النساء على نحو فعال، فسيتعين إصلاحها بالكامل من أجل إدماج الشواغل الخاصة للمزارعات في سياق تغير المناخ ولتيسير تبادل المعارف والممارسات الجيدة. وينبغي للحكومات أيضا أن تغتنم الفرصة لمعالجة العقبات التي تعترض وصول المرأة إلى الخدمات المالية، من قبيل الائتمان والتأمين البالغ الصغر، على نحو يمكنها من القيام بالتغييرات في الممارسات الزراعية اللازمة لتأمين حصولها على الغذاء، في ظل تغير السياق البيئي (فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي والتغذية، ٢٠١٢). وتشمل الممارسات الجيدة على صعيد المجتمع المحلي تحسين إدارة المياه، مثل بناء المزيد من أنظمة الري وجمع المياه وتخزينها واستخدامها التي تتسم بالكفاءة؛ واعتماد

ممارسات للمحافظة على رطوبة التربة والمواد العضوية والمغذيات؛ وإنشاء مصارف مجتمعية الأساس للبذور والغلال. ففي ملاوي، على سبيل المثال، وضعت النساء صاحبات الحيازات الصغيرة في عدد من المجتمعات المحلية استراتيجيات للتغلب على حالات النقص الحاد في الأغذية باستخدام التقنيات الإيكولوجية لزراعة المحاصيل التي تمكنهن من الاستفادة من تغير فترات هطول الأمطار بغية إنتاج محصول ثانٍ من الذرة الشامية (Skinner, 2011).

٢٠٣ - وستنشأ حاجة إلى عمل المرأة ومعارفها في المحاولات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والممارسات الزراعية القادرة على التكيف مع تغير المناخ. وشبكة تنظيم النساء من أجل التغيير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، وهي شبكة عالمية من النساء الفنيات والمزارعات في ٨٣ بلدا، توفر مثالا هاما لكيفية القيام بذلك. وهذه الشبكة مكرسة لزيادة فرص وصول المرأة إلى الموارد وسيطرتها عليها وإدماج المنظور الجنساني في السياسات الزراعية. وتعمل الشبكة على مستوى المجتمعات المحلية، ولكنها تعمل أيضا على جعل السياسات والبرامج والمؤسسات الوطنية أكثر استجابة لاحتياجات وإمكانات نساء الريف، وإدماجهن بمزيد من الفعالية في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات. وتتسم المنتديات من هذا النوع بالأهمية، إذ أن البحوث تبين أن أي افتراضات يتم التوصل إليها بسهولة فيما يتعلق بتجانس مصالح النساء المزارعات مع سياسات الزراعة المستدامة بيئيا، على الصعيدين المحلي والوطني، يمكن أن تكون في غير محلها (Agarwal, 2014). ومن ثم فإن مشاركة المرأة في التداول بشأن خيارات السياسة العامة تصبح حاسمة الأهمية.

٢٠٤ - وقد جرى استخدام تدابير على نطاق واسع في البلدان النامية من قبيل أنظمة دعم الأسعار، وتقديم إعانات المدخلات من أجل دعم الإنتاج وتحقيق استقرار الدخل، والضوابط على أسعار المواد الغذائية الأساسية للحد من نفقات الأسر المعيشية على الأغذية، واستخدام المخزونات الغذائية الحكومية للتخفيف من تقلب الأسعار، إلا أن ذلك توقف في إطار برامج تحرير الزراعة منذ الثمانينات من القرن الماضي. ومع ذلك، فقد أعيد النظر في تلك التدابير في الآونة الأخيرة في عدد من البلدان وأعيد تصميمها بوصفها أدوات سياساتية للحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وقد حقق العديد من هذه التجارب نتائج إيجابية.

٢٠٥ - وعلى سبيل المثال، فإن إعانات المدخلات المتعلقة بالأسمدة والبذور جرى وقف العمل بها إلى حد كبير خلال الثمانينات من القرن الماضي في إطار إصلاحات التكيف الهيكلي في البلدان النامية. ويحاج منتقدو الإعانات بأنها تشوه الأسعار وأنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى آثار سلبية على التوزيع، فيستفيد منها المنتجون الأثرياء والأعمال الزراعية التجارية. بيد أن مناقشات جرت في وقت لاحق أدت إلى حدوث اتجاه عكسي، بدءا من

أواخر التسعينات من القرن الماضي، لوضع إعانات ''ذكية'' تكون أكثر استهدافا ويمكن أن تسفر عن فوائد اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقا (Tiba, 2011). ومؤخرا، قام كل من جمهورية تترانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وغانا، وكينيا، ومالي، وملاوي، ونيجيريا، من جملة بلدان، باستحداث برامج جديدة لدعم المدخلات.

٢٠٦ - ويتمثل نهج آخر بدأ اتباعه ينتشر من نهج السياسات في المشتريات العامة من أصحاب الحيازات الصغيرة. ويعالج ذلك القيود المؤسسية التي يواجهونها، وهي القيود المستشرية فيما يخص النساء العاملات في الزراعة بصفة أساسية، وذلك في الوصول إلى الأسواق والحصول على أسعار عادلة، وفي الوقت نفسه تقديم نوعية أفضل من المنتجات الغذائية للبرامج الاجتماعية، مثل المدارس، والمستشفيات، والمطاعم المدرسية، والمساعدة على تنويع النظم الغذائية بالمنتجات الطازجة. ويمثل ذلك جانبا رئيسيا في سياسة الأمن الغذائي الجديدة للهند التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٣. وجعلت البرازيل توسيع نطاق استخدام هذا النهج عنصرا رئيسيا في سياسة البلد الشاملة للأمن الغذائي، المسماة ''سياسة القضاء المبرم على الجوع''، التي نفذت منذ عام ٢٠٠٣، الأمر الذي أسهم في الانخفاض المطرد في انتشار الجوع في المناطق الريفية، لا سيما في أوساط الأسر المعيشية التي تعيلها نساء. ويجري تكرار هذا البرنامج في عدة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٠٧ - وشكلت الاحتياطيات الغذائية الحكومية واحدة من أهم سياسات الأمن الغذائي طوال القرن العشرين، بيد أنها أُبطلت إلى حد كبير في فترة الثمانينات في سياق إصلاحات التكيف الهيكلي. ويرى بعض منتقديها أنها غير فعالة وباهظة التكلفة وتصعب إدارتها، وأنها تثبط جهود التخزين الخاص الذي بوسعه أن يعوض تقلبات العرض بمزيد من الفعالية. ومع ذلك، من المسلم به أيضا أن المخزونات الغذائية كانت فعالة في تحقيق استقرار الأسعار، وكذلك في حفز النمو الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة، عام ٢٠١١؛ Crola, 2011). ويستخدم العديد من البلدان المنتجة للأرز في آسيا منذ فترة طويلة المخزونات الاحتياطية، فضلا عن احتكارات التصدير والاستيراد والمشتريات الحكومية، بوصفها أدوات تكميلية لتثبيت الأسعار. وفي الآونة الأخيرة، قام كل من إندونيسيا وبوركينا فاسو ومدغشقر بتنفيذ برامج فعالة للمخزونات (Crola, 2011). علاوة على ذلك، تجري مناقشة مقترحات من أجل استخدام الاحتياطيات الغذائية الدولية كآلية للحد من مخاطر الارتفاعات المفاجئة للأسعار في الأسواق العالمية للأغذية (Wright, 2012).

٢٠٨ - والآلية الأخرى لضمان الحق في الغذاء الكافي هي عن طريق التحويلات الاجتماعية (على سبيل المثال، التحويلات العينية من قبيل التحويلات المنفذة من خلال التوفير الحكومي

المباشر للأغذية المدعومة). ويتسم أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيون الذين لا يملكون أرضا بضعف خاص إزاء الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لتغير المناخ، خاصة حينما لا تكون التقلبات المناخية المتزايدة مصحوبة بتحسن في تدابير الحماية الاجتماعية. ويوفر العديد من الحكومات إعانات متعلقة بالأغذية لسكان المناطق الريفية والحضرية على السواء من أجل تعزيز الأمن الغذائي. وأدى القلق إزاء إهدار الأغذية و ''تسرب'' الإعانات إلى غير الفقراء إلى إعادة النظر في تلك البرامج، وفي بعض الأحيان، إلى نشأة دعوات إلى الاستعاضة عنها بالتحويلات النقدية. وفي حين أن التعامل مع التحويلات النقدية قد يكون أيسر من الناحية الإدارية، فإن العيب هو أن القوة الشرائية لتلك التحويلات النقدية يمكن أن تتبدد في سياق ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويتمثل مصدر آخر للقلق من المنظور الجنساني في أن التحويلات النقدية يمكن أن تنفق على احتياجات وأولويات أخرى للأسر المعيشية وعلى أشياء مثل الكحول والتبغ. ومن أجل ضمان الأمن الغذائي للفتيات والنساء على وجه الخصوص، فإن التوفير المباشر للمواد الغذائية بأسعار معقولة قد يشكل الخيار الأفضل، وهو موقف أعرب عن التأييد له بشدة في دراسة استقصائية أجريت في أوساط النساء من سكان الأحياء الفقيرة في نيودلهي (Ghosh, 2011).

٢٠٩ – وتجربة البرازيل مفيدة في هذا الصدد. وتشكل أدوات السياسة العامة التي نوقشت، بما يشمل المشتريات الحكومية ومخزونات الأغذية وأنظمة دعم الأسعار، عناصر في ''سياسة القضاء المبرم على الجوع'' التي تعزز كل الاستحقاقات (الإنتاج والتبادل والتحويلات) التي يمكن للأسر المعيشية الحصول على الأغذية من خلالها. ويدعم البرنامج أيضا الحصول على الائتمانات والمدخلات والموارد الأخرى بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، والتحويلات النقدية (المنح الأسرية، وهو برنامج موجه إلى حد كبير لفائدة المرأة)، والمشتريات الحكومية من المزارع الأسرية، والزيادات في الاستثمارات الاجتماعية، والنص على حد أدنى للأجور ازداد إلى أكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٣. ويعتبر الأمن الغذائي أولوية ثابتة في مختلف السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك السياسات التجارية للبرازيل ومواقفها في المنتديات المتعددة الأطراف المعنية بالسياسات العامة.

٢١٠ – ويعالج الاتفاق بشأن الزراعة تدابير الدعم الوطنية للزراعة ويحدد المستويات الدنيا المسموح بها من التدابير المشوهة للتجارة، التي تقيم إزاء مجموعة معقدة من المعايير. وبصفة عامة، تتيح هذه الأحكام نطاقا للسياسات العامة أوسع بكثير للبلدان المتقدمة النمو منه في البلدان النامية. ويظل مستوى الدعم المقدم للزراعة في البلدان المتقدمة النمو مرتفعا جدا، ويقوم على نطاق واسع من الإعانات التي لا تعتبر مشوهة للتجارة، وبالتالي فهي مسموح بها

(Demeke and others, 2012). وبالنسبة للبلدان النامية، فهناك قدر أكبر من القيود على وضع مجموعة محكمة من سياسات الأمن الغذائي، ويعزى ذلك جزئيا إلى أن الاتفاق بشأن الزراعة قد صمم في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، عندما كان يجري تشجيع البلدان النامية على تحرير هذا القطاع من أجل تنشيط الإنتاج. ولم يكن الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة والأسر المعيشية الفقيرة يشكل شاغلا رئيسيا. ويندرج العديد من تدابير الدعم في ''منطقة رمادية''، وتواجه البلدان عدم اليقين إزاء العواقب المحتملة على التجارة نتيجة لاعتماد تلك التدابير، وتعرضها إلى إمكانية المقاضاة (De Schutter, 2011).

٢١١ - وإلى جانب الأثر السلبي العام لهذه التدابير على المنتجين في البلدان النامية، فإن هناك أوجه تضارب واضحة بين هذه التدابير التجارية وهدف إنهاء المستويات العالية بقدر غير مقبول للجوع وسوء التغذية. ومن شأن دعم إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، أن يساعد في تيسير تحقيق ذلك الهدف (De Schutter, 2011). وثمة نقطة أخرى هامة هي عدم المساواة في قواعد التجارة العالمية هذه، حيث لا يواجه دعم الدخل للمزارعين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نفس القيود المفروضة على الإعانات المالية للمستهلكين في الهند. فالقواعد التجارية تيسر اتخاذ التدابير التي نشأت في البلدان المتقدمة النمو لتثبيط الإنتاج في عصر اتسم بانخفاض الأسعار والوفرة في الإنتاج. ويتعين تغييرها لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين والتصدي للتحدي المتمثل في ارتفاع الأسعار والضغوط الجديدة المحتملة على الإنتاج نتيجة لتغير المناخ، والتكنولوجيا الملوِّثة، والمنافسة على الوقود (De Schutter, 2011).

٢١٢ - ويظل الحق في الغذاء يمثل حقا غائبا من حقوق الإنسان وتحديا عالميا ملحا. وينبغي لسياسات الأمن الغذائي معالجة الأسباب الهيكلية التي تقيد وصول الناس إلى الغذاء على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. ولا يوفر الإطار الذي يقوده جانب العرض معالجة كافية لحالات عدم الإنصاف الهيكلية التي تقيد وصول النساء والفتيات إلى الغذاء الكافي، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج الذاتي، أو العائدات/تبادل الأغذية، أو التوزيع داخل الأسر المعيشية، أو التحويلات الاجتماعية. وينبغي لأي خطة جديدة للأمن الغذائي في سياق التنمية المستدامة إعادة تركيز الانتباه على قدرات الناس وحقوقهم، وعلى الصالح العام، وعلى القضايا الرئيسية التي تحدد إمكانية الوصول. وإذا أُريد للمساواة بين الجنسين أن تكون في صميم التنمية المستدامة، فلا بد حينئذ من التصدي المباشر لمسائل الوصول والحقوق، والقوى الهيكلية التي تقيد الوصول والحقوق من المستوى المتناهي الصغر إلى المستوى الكبير.

ولتحقيق النجاح في هذه العملية، سيتعين إيلاء أهمية حاسمة لدور المرأة بصفتها عاملا مؤثرا وعنصرا قياديا وإشراكها في اتخاذ القرار.

خامسا – السكان والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين

ألف – مقدمة

٢١٣ – يشكل السكان جانبا أساسيا في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. فنمو السكان وتناقص عددهم والموقع الحضري/الريفي، والهجرة، والتركيبة من حيث نوع الجنس والفئة العمرية، وطائفة من العوامل الأخرى، تؤثر جميعا في النمو الاقتصادي وأسواق العمل، والصحة، والبيئة، ومآلات الأجيال الحاضرة والمقبلة. ويمكن للقوى المحركة السكانية أن تؤثر بشدة على إمكانيات تحقيق نهج عادل اجتماعيا ومراعٍ للشؤون الجنسانية إزاء التنمية المستدامة. ويثير موضوع السكان نقاشات عن العلاقات بين البشر والطبيعة، والرجال والنساء، والمسنين والشباب، والأغنياء والفقراء. فالسياسات السكانية كثيرا ما تركز على صحة المرأة وصحتها الإنجابية والجنسية. وكثيرا ما تعزو نماذج السكان الفقر إلى الاكتظاظ السكاني؛ وترد أسباب تدهور البيئة وشح الموارد الطبيعية إلى النمو السكاني أو إلى سوء الإدارة من قبل الفقراء؛ وتربط بين خصوبة المرأة والحد من تغير المناخ أو منع التدهور البيئي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١).

٢١٤ – وفي عصر يتسم بتغير المناخ، وعدم الاستقرار المالي، وتنامي حالات عدم الإنصاف، تضطلع الشواغل إزاء الاكتظاظ السكاني بدور هام. ويؤثر النمو السكاني على البيئة الطبيعية والمجتمع البشري وآفاق تحقيق التنمية المستدامة. بيد أن التركيز بصفة رئيسية على النمو السكاني يصرف الانتباه عن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالفروق الصارخة في توزيع الموارد ومستويات الاستهلاك فيما بين البلدان وداخلها على السواء، وهو ما ينشئ تحديات كبيرة أمام الاستدامة. فالعلاقة بين السكان والاستدامة محكومة بالسياقات وتقوم طائفة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بدور محوري فيها.

٢١٥ – والأمر الأهم هو أن التركيز على الاكتظاظ السكاني بوصفه السبب الجذري لهذه المشاكل كثيرا ما يؤدي إلى استجابات سياساتية مشكوك فيها، خاصة من المنظور الجنساني. فالسياسات السكانية التي تتبع نهجا قسريا إزاء خفض معدلات الخصوبة تمس بالرفاه البشري، والكرامة، والسلامة الجسدية للأفراد، والاستقلالية، وهي لا تتفق مع القواعد والمعايير الدولية. ومنذ عام ١٩٩٤، شهد الإطار السياساتي والمعياري العالمي تحولا كبيرا في

الاعتراف بحقوق المرأة في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بوصفها حجر الزاوية في سياسات السكان والتنمية. فقد أكد مجددا كل من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٩] وإعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين[٢]، والنتائج التي صدرت لاحقا عن مؤتمرات استعراضهما، المكانة المركزية التي تحتلها الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في التنمية المستدامة. وأبرزت عملية الاستعراض بعد مرور ٢٠ سنة التي جرت مؤخرا بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضرورة قيام سياسات التنمية المستدامة على حقوق الإنسان، وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (انظر A/69/62).

٢١٦ - وسيقتضي تحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع البشر إبرام عقد اجتماعي جديد تفي فيه الحكومات بالتزاماتها بصفتها جهات قائمة بواجبات ويطالب فيه الأفراد بحقوقهم. وتشمل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الحقوق في الحصول على المعلومات الأساسية والتعليم والخدمات للجميع بشأن مسائل من قبيل الحياة الجنسية، والعلاقات، وحالات الحمل، والولادة المأمونة. ويشمل ذلك الاعتراف بالحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد في اتخاذ القرارات بحرية ومسؤولية بشأن عدد أطفالهم والفترات بين ولاداتهم وتوقيت ولاداتهم، وأن تتاح لهم المعلومات والوسائل اللازمة لذلك. وتشمل حقوق الإنسان للنساء حقهن في التحكم في المسائل المتصلة بحياتهن الجنسية، بما في ذلك صحتهن الجنسية والإنجابية، واتخاذ القرارات بحرية بشأنها، دون قسر أو تمييز أو عنف. ويشمل التمتع بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية جيدة النوعية للصحة الجنسية والإنجابية طوال العمر، بما في ذلك وسائل تنظيم الأسرة المأمونة والفعالة ورعاية التوليد في حالات الطوارئ، والاعتراف بحق النساء والرجال في المعلومات وأن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى وسائل تنظيم الأسرة المأمونة، والفعالة، والميسورة التكلفة، والمقبولة، التي يختارونها[٣٢]. ومن العقبات التي تقف أمام تنفيذ هذا البرنامج ترد النصوص التي تربط نمو السكان بتدهور البيئة، والتي تنتشر في وسائط الإعلام الشعبية، والتثقيف البيئي والمناقشات السياساتية والقرارات في مجالات الصحة والحفظ والمناخ. وتؤثر تلك النصوص على الطريقة التي ترتبط بها القوى المحركة السكانية حاليا بالشؤون الجنسانية والاستدامة وتصميم السياسات.

(٣٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الرابع، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرتان ٩٦ و ٩٧.

٢١٧ - ويستكشف هذا الفصل المناقشات المتعلقة بالاكتظاظ السكاني، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة، ويوفر دافعا لمقرري السياسات لتجاوز حدود نماذج الاكتظاظ السكاني بهدف تفهم التفاعل المعقد للعوامل المساهمة في هذه المشكلات العالمية بصورة أفضل. ويعني ذلك الاستجابة لأهم الأسباب الكامنة وراء التحديات البيئية، بما في ذلك أنماط ومستويات الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، ووضع سياسات التنمية المستدامة على أساس راسخ من حقوق الإنسان، بما يشمل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

باء - القوى المحركة السكانية

١ - الصورة الراهنة للسكان

٢١٨ - يختلف الواقع السكاني الراهن بقدر كبير عما كان عليه قبل ٥٠ سنة. فخلال القرن العشرين، بلغ عدد السكان في العالم أربعة أضعافه تقريبا، من ١,٦٥ بليون نسمة في عام ١٩٠٠ إلى حوالي ٦,١ بليون نسمة في عام ٢٠٠٠ (الأمم المتحدة، ١٩٩٩؛ ٢٠٠١). بيد أن ما أطلق عليه مصطلح ''الانفجار السكاني'' قد أخذ يتباطأ الآن. فمعدلات نمو سكان العالم آخذة في التناقص منذ أواخر الستينات، مع انحدار معدلات المواليد بسرعة أكبر مما كان متوقعا. وأصبحت الأسر المعيشية الأصغر حجما هي المعيار العالمي.

٢١٩ - وفي الوقت الحاضر، يقدر متوسط عدد الأطفال لكل امرأة، مقيسا بمعدل الخصوبة الكلي[٣٣]، بمقدار ٢,٥٣ للفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، حسب ما ورد في منشور ''التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢'' (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ج). ويتجاهل ذلك الرقم الاختلافات بين البلدان. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك ٣٩ بلدا بمعدل خصوبة أكثر من ٤، ومن بين هذه البلدان، هناك ١٠ بلدان معدل الخصوبة بها أكثر من ٦، وهي أنغولا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والصومال، وأوغندا[٣٤]. ومع ذلك، تنخفض معدلات الخصوبة في معظم هذه البلدان، خاصة في المناطق الحضرية. وفي بلدان أخرى، في شرق آسيا وأوروبا الشرقية بصفة رئيسية، انخفضت معدلات الخصوبة أكثر بكثير من معدل خصوبة الإحلال

(٣٣) متوسط عدد الأطفال الذي يمكن لمجموعة مفترضة من النساء إنجابه بنهاية فترة الإنجاب لديهن إذا كان لديهن طوال حياتهن معدلات الخصوبة السائدة في فترة معينة وإذا لم يتعرضن لوفيات. ويعرب عن ذلك بمعدل الأطفال لكل امرأة (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ج).

(٣٤) انظر، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، قسم تقديرات وتوقعات السكان، http://esa.un.org/unpd/wpp/Excel-Data/fertility.htm (تم الاطلاع عليه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

البالغ طفلين لكل امرأة تقريبا. بيد أن عدد السكان لم يبدأ في الانحدار بعد في غالبية تلك البلدان، وذلك نتيجة للزخم السكاني[٣٥]، عدا في بلدان مثل اليابان، البلد الأكثر تقدما في التحول السكاني (Fischer, 2014). وخلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، شكلت البلدان ذات معدل الخصوبة الأقل من معدل الإحلال والتي يبلغ عددها ٧٥ بلدا نسبة ٤٨ في المائة من سكان العالم (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ج).

٢٢٠ - والنتيجة هي تباين التجارب السكانية حول العالم: ”وتحجب الاتجاهات السكانية العالمية والإقليمية قدرا كبيرا ومتزايدا من تباين التجارب الديموغرافية في جميع أنحاء العالم. وقد نتجت عن هذا التحول الديموغرافي المرتبط بانخفاض معدلات الخصوبة والوفيات، إلى جانب التحول الحضري الذي أدّى إلى تغيير تركيز النشاط الإنساني من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، تغيرات غير مسبوقة في عدد السكان وهيكلهم العمري وتوزيعهم المكاني“ (A/69/62، الفقرة ٧٦٠).

٢٢١ - ويقدر منشور ”التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢“ أن العدد الحالي لسكان العالم الذي يبلغ ٧,٢ بليون نسمة في عام ٢٠١٤ سيصل إلى ٨,١ بليون في عام ٢٠٢٥، و ٩,٦ في عام ٢٠٥٠، و ١٠,٩ بحلول عام ٢١٠٠. وتستند هذه الحسابات إلى توقع متغير - متوسط، وهو الأكثر استعمالا. ومجموع عدد السكان العالمي المتوقع أكبر مما ورد في تنقيح عام ٢٠١٠ الذي قدر عدد السكان بـ ١٠,١ بليون نسمة في عام ٢١٠٠. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى تعديل مستويات الخصوبة المتوقعة في اتجاه صاعد في عدد من البلدان، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ج).

٢٢٢ - ويتسم الهيكل العمري بالأهمية. فوجود مجموعة كبيرة من الناس في عمر الإنجاب في السكان يولد زخما سكانيا، حيث يكون عدد من ينجبون الأطفال أكبر من عددهم في السكان الأكثر شيخوخة. واليوم، في البلدان المتقدمة النمو ككل، بلغت نسبة ٢٣ في المائة من السكان بالفعل سن ٦٠ سنة أو فما فوقها، بما يتجاوز نسبة الأطفال في سن ١٥ سنة وما دونها (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ج). وفي حين يوجد عدد أكبر من السكان الشباب في

(٣٥) ”يبدو الاختلال بين معدلات المواليد والوفيات بارزا بصفة خاصة في العديد من البلدان النامية التي تشهد زخما سكانيا. وتحدث هذه الظاهرة عندما يكون قسم كبير من سكان البلد في سن الإنجاب. وحتى إذا بلغ معدل خصوبة السكان في البلدان النامية معدل الإحلال، أي إذا أنجب الأزواج العدد الكافي فقط من الأطفال ليحلوا محلهم عند وفاتهم، فإن الأعداد المطلقة للمواليد ستتجاوز رغم ذلك أعداد الأشخاص الذين يتوفون“، انظر www.worldbank.org/depweb/english/modules/social/pgr/index02.html، (تم الاطلاع عليه في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

غالبية البلدان النامية، ويوجد بها بالتالي زخم سكاني أكبر، تعني معدلات الخصوبة المتدنية أن تلك البلدان ستواجه أيضا ظاهرة شيوخة السكان بصورة متزايدة.

٢٢٣ - ونتيجة للتوقع بأن عدد سكان العالم قد يصل إلى قرابة ١١ بليونا، هناك دعوة من أجل زيادة الاستثمارات في تنظيم الأسرة بغية الحد من النمو السكاني (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ج). بيد أن التركيز الضيق على منع الحمل وتنظيم الأسرة يغفل التفاعل المعقد للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في التحولات السكانية نحو انخفاض معدلات المواليد. وينبغي وضع سياسات تنظيم الأسرة في إطار أوسع من الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين، عوضا عن التركيز على خفض الخصوبة وحسب.

٢ - القوى المحركة السكانية

٢٢٤ - تشكل فئتا السكان من الشباب والشيوخ القوى المحركة السكانية التي تولد مناقشات هامة في مجال السياسة العامة. ويمثل الأطفال والشباب أغلبية السكان في جنوب الكرة الأرضية إذ يبلغ عدد الأطفال دون سن الخامسة عشرة، ١,٧ بليون نسمة، فيما يبلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة ١,١ بليون نسمة، وهذا الرقم يمثل أكبر عدد لجيل من الشباب العالمي في التاريخ. وتشكل فئات الشباب الأغلبية في البلدان التي تعتبر الأقل نموا، بما في ذلك الصومال ومالي والنيجر، التي تتمتع أيضا بأعلى معدلات للنمو السكاني (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ ج).

٢٢٥ - ويتوقع أن تولد الطفرة السكانية من الشباب في جنوب الكرة الأرضية تغييرات اجتماعية كبرى على الصعيد الدولي (A/69/62)، وتسود نظريتان، هما العائد الديمغرافي والطفرة في أعداد الشباب، على المناقشات الأكاديمية والسياسة بشأن كيفية تأثير الشباب في الاقتصاد والسياسة والأمن الدولي. فمن جهة، يشير مفهوم العائد الديمغرافي إلى أن الأعداد الكبيرة من السكان الشباب يمكن أن تؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية في ظل الظروف المناسبة، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على التعليم للشباب والسياسات الاقتصادية التي تدعم التجارة المفتوحة. ومن شأن السياسات السكانية أن تكون أداة رئيسية لتحقيق عوائد، لأنها تؤثر في معدلات الخصوبة وتولد نسبة كبيرة من البالغين في سن العمل مقابل المسنين والأطفال المعالين.

٢٢٦ - ومن جهة أخرى، تتوقع نظرية الطفرة في أعداد الشباب أن تتعرض شرائح واسعة من السكان الشباب للعنف والقلاقل على مستويات وبدرجات حادة مختلفة. ويرى أوردال (Urdal, 2012) أن عنف الطفرة في أعداد الشباب ليس أمرا حتميا، بل يعزى إلى مزيج من

الإجهاد السكاني وانعدام فرص العمل وشح الموارد ونقص التعليم للشباب. على هذا النحو، يمكن للدول أن تخفف أو تلجم من آثار الطفرة في أعداد الشباب بتوفير المزيد من الفرص التعليمية وفرص العمل.

٢٢٧ - ويؤدي هذا الفهم المزدوج لفئات الشباب باعتبارها إما عائدا وإما طفرة إلى استجابات على مستوى السياسات العامة التي تعامل الشباب بوصفهم مجموعة متجانسة، دون الإقرار بالتنوع. فالإقرار بتنوع خبرات الشباب وتطلعاتهم واحترامها ضروريان في رسم السياسات التي تمكن من إعمال حقوق الإنسان وبناء القدرات.

٢٢٨ - ومن المهم أيضا الإقرار بتنوع فئات السكان المسنين. فشيخوخة السكان التي تحدث عندما يزداد عدد المسنين وينخفض عدد الشباب من بين السكان، بصدد الانتشار في جميع أنحاء العالم. وهي تتركز أساسا في البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك في الاتحاد الروسي وإيطاليا واليابان حيث يتجاوز عدد المسنين عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وتفيد الوثيقة المعنونة التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢، أن عدد كبار السن، بحلول عام ٢٠٥٠، سيبلغ ما يقارب ضعف عدد الأطفال في البلدان المتقدمة النمو (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ ج). ويثير تناقص معدلات المواليد في البلدان المتقدمة النمو، بالإضافة إلى طول عمر السكان المسنين، مخاوف من الركود الاقتصادي استنادا إلى افتراضات تتعلق بانخفاض عدد البالغين سن العمل وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية. فكثيرا ما ينظر إلى السكان المسنين على أنهم عبء اقتصادي على الاقتصادات الوطنية.

٢٢٩ - ويتجاهل الربط الشائع بين اتساع فئات السكان ''المسنين'' والتدهور الاقتصادي الأدوار المتعددة التي يؤديها كبار السن بوصفهم عمالا يتقاضون أجرا وعمالا بدون أجر، بما في ذلك العمل في اقتصاد الرعاية، وكمستهلكين ومستثمرين. وقد اتخذ المفهوم القائل إن السكان المسنين يمثلون عبئا على الاقتصادات الوطنية، بالإضافة إلى الشعور بالجزع إزاء أعدادهم وطول أعمارهم والتخوف من ندرة المعاشات التقاعدية، كمبرر لخصخصة المعاشات التقاعدية في البلدان المتقدمة النمو. بيد أن خصخصة المعاشات التقاعدية مدفوعة إلى حد كبير بفرص فتح أسواق جديدة وزيادة تدفق رأس المال. وعلى نحو ما خلص إليه ميتز وسكستون (Minns and Sexton, 2006)، ''إن كان ثمة أزمة بوجود عدد كبير من المسنين فهي أزمة عدد كبير من الأشخاص الذين يعيشون في فقر عندما يدركون سن الشيخوخة سواء حاليا أم في المستقبل. إذ تنبع مشاكل تمويل المعاشات التقاعدية بصفة أقل من التغيرات الديمغرافية منها من البطالة وتدني الأجور، ومن حدوث تحول في توزيع الإيرادات عن الأجور إلى تحقيق الأرباح''.

٢٣٠ - وتثير شيخوخة السكان أيضا تساؤلات ملحة بشأن مدى كفاية نظم الرعاية القائمة (المجانية وغير المجانية على حد سواء)، لا سيما في حالة أولئك الذين لا تتيح لهم مدخراتهم ومعاشاتهم التقاعدية الهزيلة الحصول على خدمات الرعاية القائمة على السوق. والنساء ممثلات بصورة غير متناسبة في صفوف هذه الفئة، بالنظر إلى أن متوسط العمر المتوقع أعلى عموما لديهن وإلى أن مدخراتهن أقل وإمكانية حصولهن على معاشات تقاعدية قائمة على الاشتراكات محدودة، وبالنظر إلى أن احتمال زواجهن من رجال يكبرنهن في السن أو معاشرتهم أكبر؛ وهذا يعني أن احتمال أن تقدم المرأة الرعاية لزوجها أكبر، ولكن من المستبعد أن تتلقى منه الرعاية عند تقدمها في السن (Abe, 2010; Arza, 2014). وفي سياق التغيرات التي لحقت هياكل الأسرة المعيشية (ارتفاع حصة الأسر المعيشية المؤلفة من شخص واحد والأسر المعيشية التي لا تشمل إلا أشخاصا مسنين، في بعض السياقات)، وإلى حد ما، التغييرات التي لحقت سوق العمل (زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة)، يحتاج مقررو السياسات إلى أن ينشئوا نظم رعاية كافية، من قبيل تأمينات الرعاية الطويلة الأجل في اليابان التي كان لها أثر صغير ولكنه هام في الحد من الساعات الطويلة من الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يقدمها أفراد الأسرة، ولا سيما الزوجات والبنات (Abe, 2010).

٣ - التحولات الديمغرافية وتنظيم الأسرة

٢٣١ - التحول الديمغرافي هو عملية تحدث من خلالها تخفيضات في معدلات الوفيات تتبعها انخفاضات في الخصوبة. وتفضي هذه التخفيضات معا، في نهاية المطاف، إلى أعداد أقل من الأطفال وأعداد أكبر تناسبيا من السكان المسنين (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ د). وتؤدي عملية التحول الديمغرافي إلى أن تشهد المجتمعات فترة من النمو السكاني بسبب النمو الطبيعي، إلى جانب عمليات التحضر وشيخوخة السكان (Dyson, 2010).

٢٣٢ - وفي حين افترض الأخصائيون الديمغرافيون في البداية أن يحقق التصنيع انخفاضا في معدلات الوفيات والخصوبة في البلدان النامية، فقد بدأوا في بداية الستينات من القرن الماضي يعتبرون أن النمو السكاني السريع في البلدان الفقيرة يشكل عائقا خطيرا أمام التنمية الاقتصادية؛ وبالتالي، أصبح يُنظر إلى انخفاض معدل الخصوبة كشرط مسبق لعملية التحول الناجحة إلى الصناعة، وليس نتيجة لها (Hodgson, 1983; Szreter, 1993). وبناء على ذلك، ظهرت الاستجابات السياساتية القائمة على فكرة أن تنظيم الأسرة يمكن أن يؤدي إلى تحول ديمغرافي بداية من الستينات إلى التسعينات من القرن الماضي.

٢٣٣ - واتخذت الصلة المفترضة بين تنظيم الأسرة والتحول الديمغرافي مبررا لخفض أعداد السكان، بما في ذلك الرأي القائل إن الاستثمار في تنظيم الأسرة أكثر فعالية من حيث

التكلفة من غيره من الاستراتيجيات الإنمائية (Connelly, 2008). وتؤدي برامج تنظيم الأسرة ومنع الحمل دورا بوصفها أحد العوامل المباشرة العديدة التي تؤثر في توقيت تدني الخصوبة وسرعة وتيرتها. ومع ذلك، فإن عوامل ظرفية وأوسع نطاقا، بما في ذلك الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلدان، بل وحتى في المنطقة نفسها، تؤثر في شكل انخفاضات معدلات الوفيات والخصوبة وتوقيتها، بدلا من تنظيم الأسرة وحدها.

٢٣٤ - ويلزم أيضا النظر في انخفاض معدل الوفيات من منظور جنساني. فالنساء والفتيات أكثر عرضة للموت من الرجال والفتيان في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي يتوفين فيها أكثر من البلدان الغنية، بما يحدث زهاء ٣,٩ ملايين وفاة زائدة من الفتيات والنساء دون سن الستين[٣٦]. ومن بين حالات الوفاة الزائدة البالغة ٣,٩ ملايين هذه، يتوفى خُمس الفتيات في مرحلة الطفولة المبكرة، ويموت خمسا الفتيات والنساء في سن الإنجاب، وقرابة الخُمُسين من الوفيات تعود إلى الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين للأجنة من الإناث (''الموءودات'')، وتتزايد أعدادهن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي البلدان الأكثر تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (البنك الدولي، ٢٠١٢).

٢٣٥ - وأسباب الوفيات النفاسية معقدة وتختلف حسب المناطق. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩، كانت نسبة ٧٣ في المائة من مجموع الوفيات النفاسية نتيجة مباشرة للوضع (على سبيل المثال، التريف والاضطرابات الناشئة عن ارتفاع ضغط الدم وتعفن الدم والجلطات الدموية)، بما في ذلك نسبة ٨ في المائة بسبب المضاعفات المتصلة بعمليات الإجهاض غير المأمونة، ونسبة ٢٧ في المائة نتيجة أسباب غير مباشرة (على سبيل المثال، الحالات الطبية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية الموجودة من قبل) (Say and others, 2014). وبالتالي، رغم أن تنظيم الأسرة يمثل أحد جوانب التصدي اللازم للحد من الوفيات النفاسية، فإن من الضروري وضع خطة أوسع للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

جيم - السكان والبيئة: السياسات والنتائج

٢٣٦ - تؤدي الشواغل إزاء الاكتظاظ السكاني دورا مركزيا في الخطابات الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة واستجابات السياسات العامة. وتستند هذه الشواغل إلى نظريات ونماذج قديمة عن العلاقة بين السكان والموارد والبيئة التي أثبتت بشكل ملحوظ قدرة على التكيف.

(٣٦) ''تمثل وفيات الإناث الزائدة في سنة معينة النساء اللاتي ما كن ليمتن في العام الماضي لو كن يعشن في بلد مرتفع الدخل، بعد مراعاة الصحة العامة في البلد الذي يعشن فيه'' (البنك الدولي، ٢٠١٢).

ومن بين هذه المفاهيم مفهوم القدرة على التحمل المتصل بمفهوم القدرة الاستيعابية لكوكب الأرض، على نحو ما نوقش في الفصل الأول المعنون ''مأساة المشاعات''، الذي يعنى بمسألة إدارة الممتلكات العامة، وبالنصوص المتعلقة بالتدهور التي تشير إلى تدمير الفقراء للبيئة.

٢٣٧ - وثمة عدد من الأسباب الداعية إلى استمرار الشواغل إزاء الاكتظاظ السكاني. أولا، رغم أن الأدلة التاريخية دحضت هذه المفاهيم (Ostrom, 2000; Boyce, Narain and Stanton, 2007)، فإن نماذج الاكتظاظ السكاني تتنبأ بندرة الموارد الناتجة عن الأنشطة السكانية في المستقبل. ولأن التنمية المستدامة تقتضي منظورا على المدى الطويل يتوجه نحو المستقبل، فإن مثل هذه التوقعات تشد الانتباه: إذ يبدو أنها تقدم رؤية ثاقبة لما ينتظر البشرية في المستقبل.

٢٣٨ - ثانيا، تعرض نماذج الاكتظاظ السكاني ظواهر الجوع والفقر وتدهور البيئة، وحتى الحرب، على نحو يجعلها تبدو وكأنها نتيجة حتمية لإقبال عدد هائل من السكان إقبالا كبيرا على استهلاك موارد ضئيلة للغاية. وبتفادي التفاوض السياسي على استغلال الموارد والسيطرة عليها والتنافس والتزاعات بشأنها، يمكن أن تبعد هذه النماذج المسؤوليات عن النخب القوية والمصالح النفعية وتلقيها على عاتق الفقراء.

٢٣٩ - ثالثا، تستند هذه النماذج إلى الآراء النمطية السائدة عن النساء والرجال وتعززها. فالمرأة لا تحظى بالأهمية إلا بقدر ما أنها تعيد إنتاج مشكلة السكان. وفي بعض الحالات، يُعترف بدور المرأة، ولكن لا يتم ذلك إلا في إطار محدود بوصفها المتصرفة المستنيرة في خصوبتها وفي بيئتها المحلية. وثمة ميل إلى التغاضي عن علاقات السلطة بين الجنسين، وكذلك عن الاختلافات بين النساء على أساس عوامل أخرى.

٢٤٠ - وفي الواقع، فإن القوى المحركة الديمغرافية معقدة. والمشكلة مع النماذج الواردة أدناه هو أنها تتجاهل هذا التعقيد وتجعل القوى المحركة السكانية مقتصرة على إعمال قوانين مجردة يمكن أن تبرر التدابير القسرية واستجابات السياسات الضيقة. ويمثل تحليل النماذج السكانية خطوة أولى ضرورية في إعادة التفكير في العلاقات بين المسائل الجنسانية والقوى المحركة السكانية والبيئة من أجل جعل السياسات أكثر فعالية.

١ - المنظورات المتعلقة بالسكان والاستدامة والمساواة بين الجنسين

٢٤١ - اكتسبت النصوص التي تربط بين السكان والفقر والتدهور البيئي المزيد من الزخم في المناقشات المتعلقة بالسياسات في الجزء الأخير من القرن العشرين، وكان لها أثر هام جدا في مجال التنمية المستدامة. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية لنماذج الاكتظاظ السكاني هذه في

السياسات الرامية إلى الحد من خصوبة المرأة، بسبل منها في بعض الحالات اتخاذ تدابير قسرية للحد من عدد السكان. ورغم أن إطار السياسات العالمي يقر الآن بضرورة ترسيخ السياسات المتعلقة بالسكان في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، لا يزال استمرار الشواغل المتعلقة بالاكتظاظ السكاني يشكل السياسات السكانية التي تركز أساسا على الحد من خصوبة المرأة.

٢٤٢ - وتقوم الفرضية الأساسية للنصوص المتعلقة بالتدهور على أن الضغط السكاني في المناطق الريفية من البلدان النامية، مقترنا بالفقر، هو السبب الرئيسي لتدهور الأراضي. وبعبارة أخرى، فإن الفقراء هم المسؤولون في المقام الأول عن تدمير البيئة (Fairhead, 2001; Hartmann, 2010). وترجع هذه النصوص في جذورها إلى السياسات الاستعمارية التي تبرر مصادرة الأراضي من خلال إلقائها اللوم على الممارسات الزراعية لسكان البلد الأصليين، والضغوط التي مارسها السكان التي تدفع على تحات التربة وإزالة الأحراج والتصحر (Adams, 1996; Fairhead and Leach, 2004). وفيما بعد تم التذرع بها لتبرير التدخلات الخارجية، من قبيل تنفيذ مشاريع التنمية الريفية وبرامج الحد من أعداد السكان المفروضة (Williams, 1995; Roe, 1995).

٢٤٣ - وتوسع نطاق النصوص المتعلقة بالتدهور ليشمل صورة سلبية للهجرة. ومن هذا المنظور، بعد أن استنفد الفقراء موارد بيئاتهم المباشرة، هاجر العديد منهم إلى أراض متروكة أخرى مكررين الدوامة نفسها. فمنذ التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن، أدرج هذا المنظور الفقراء الذين توافدوا على المدن المكتظة بالفعل، وفي الآونة الأخيرة، ما يسمى بلاجئي المناخ - وهم اللاجئون الجدد بسبب تغيرات البيئة (Doyle and Chaturvedi, 2011).

٢٤٤ - ويعد مفهوم القدرة الاستيعابية مفهوما جوهريا بالنظر إلى فكرة النمو السكاني الذي تجاوز قدرة كوكب الأرض على إنتاج الغذاء، وبالتالي تسببه في تدهور البيئة واندلاع الحروب، وتم نشره أيضا من أجل التأثير في الجهود السياسية المبذولة للحد من نمو السكان في البلدان النامية (Sayre, 2008; Vogt, 1948). وبالمثل، فإن فكرة المنحنى العكسي، حيث تتضاعف أعداد الحيوانات والنباتات والبشر بصورة مطردة إلى أن تصطدم بالمقاومة البيئية، فتتناقص بعد ذلك، عززت أيضا مفهوم نقطة التشبع باعتبارها المستوى الأعلى الذي لا يمكن أن تحدث بعده زيادة في عدد السكان (Odum, 1953).

٢٤٥ - ودعا نهج مأساة المشاعات، الذي يستند إلى الشواغل المتعلقة بقدرة كوكب الأرض الاستيعابية، إلى الحد من عدد السكان وإعمال حقوق الملكية الخاصة وكان له أثر دائم في استجابات السياسات العامة والمناقشات (Hardin, 1968). ومع ذلك، كان الناس يديرون

موارد الممتلكات العامة بصفة مشتركة على مدى قرون طويلة وكانوا قادرين على التفاوض بنجاح بشأن التوترات القائمة بين تحقيق المغانم الشخصية والمنفعة العامة والبيئية. فعلى سبيل المثال، وثق العمل المتعلق بموارد الممتلكات العامة العديد من الحالات التي أنشأ فيها أفراد مؤسسات مستقرة تدار بشكل ذاتي وتضع وتنفذ قواعد تحافظ على الموارد الطبيعية وتوفر حماية مشتركة من المخاطر (Ostrom, 2000).

٢٤٦ - وكثيرا ما تكون العلاقات بين الجنسين حاسمة في عمليات إدارة موارد الممتلكات العامة. وعلى نحو ما أوضح أوستروم ''من المؤكد أنه عندما تكون المرأة من المشاركين النشطين في وضع القواعد، وتؤثر في طريقة إدارة موارد الممتلكات العامة، يحتمل أن تكون الآثار الطويلة الأجل أفضل ويرجح أن يكون تكافؤ النتائج أحسن بكثير ... ففي تلك البيئات، حيث تتناقص أوجه عدم المساواة بين الجنسين، يوجد بالتأكيد اعتبار أوسع نطاقا للأجيال المقبلة، واهتمام أقل بالعائد المالي الفوري'' (Ostrom, in May and Summerfield, 2012).

٢٤٧ - وكان للأفكار والنصوص المتعلقة بالاكتظاظ السكاني آثار بعيدة المدى على استجابات السياسات العامة بالنسبة إلى السكان والصحة والتنمية والبيئة والهجرة، وفي كثير من الأحيان مع عواقب كبيرة فيما يتصل بالتمتع بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ولئن أقر الداعون إلى التنمية المستدامة بدور عامل عدم المساواة وغيره من العوامل، فإن بعضهم لا يزال يرى في الضغط السكاني أهم سبب من أسباب الفقر والتدهور البيئي (Myers and Kent, 1995).

٢٤٨ - وإزاء هذه الخلفية، فإن الجهود التي يبذلها دعاة المساواة بين الجنسين والحركات النسائية أدت إلى حدوث تغيير كبير في النهج المتبع في معالجة مسألة السكان في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤. ومثّل المؤتمر تحولا رئيسيا في السياسات الدولية من سياسات الحد من أعداد السكان إلى سياسات تمكين المرأة وتوسيع نطاق خطة الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وقد أيدت معظم الحكومات في العالم برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر أو ما يسمى ''توافق آراء القاهرة''، وأدانت اللجوء إلى التدابير القسرية، بما في ذلك الحوافز والمثبطات في توفير تنظيم الأسرة. وبدلا من ذلك، شجعت على تنظيم الأسرة الطوعي كجزء من الصحة الإنجابية، بما في ذلك رعاية الأمومة والتثقيف الجنسي والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي.

٢٤٩ - وأكد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن النمو السكاني السريع هو أحد الأسباب الرئيسية للفقر والتدهور البيئي وأن تخفيض معدلات الخصوبة ضروري من

أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، دعا برنامج العمل إلى وضع خطة إيجابية لتمكين المرأة وتوسيع نطاق برامج الصحة الإنجابية باعتبارهما حلولا لمشكلة ارتفاع معدلات المواليد عوضا عن برامج تنظيم الأسرة المفروضة والتي تتوخى تحقيق أهداف والمعتمدة في الماضي.

٢٥٠ - ورغم التعهدات المعتمدة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لم تتجسد في وقت لاحق الالتزامات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية بالكامل في الأهداف الإنمائية للألفية. ففي بادئ الأمر، لم تتضمن الأهداف غاية محددة تنص على النهوض بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، وبدلا من ذلك تضمنت الغاية ٥ (التي أصبحت الآن الغاية ٥ ألف)، التي دعت إلى الحد من الوفيات النفاسية. وأضيفت الغاية ٥ باء في عام ٢٠٠٥، عند نقطة استعراض الخمس سنوات، التي دعت إلى تعزيز حصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية. ومع ذلك، يضيق الهدف ٥، مع الغايتين ألف وباء كلتيهما، نطاق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خطة واسعة النطاق بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية إلى تركيز على الإنجاب. وبما أن للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أهمية لمنع الوفيات والأمراض النفاسية، فإن جدول الأعمال الضيق هذا يعرقل حتى تحقيق الغايات المحدودة للهدف ٥ (انظر: E/CN.6/2014/3). وبالتركيز على صحة الأم وحسب، تحول دور النساء من ''عناصر فاعلة في التغيير الاجتماعي وصاحبات حقوق''، على النحو المتوخى في برنامج العمل، إلى ''منجبات للأطفال ومسؤولات عن تقديم الرعاية'' ''يقتصر وضعهن على مركز الحوامل'' (Yamin and Boulanger, 2013). وعقب التركيز على الحمل، وجهت قنوات التمويل الدولية، الشحيحة أصلا، إلى حد كبير صوب توفير الرعاية الصحية للأم والطفل، فيما شهدت جوانب أخرى من جوانب الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك وسائل منع الحمل، انخفاضا في التمويل (Yamin and Boulanger, 2013).

٢ - أنماط الاستهلاك والإنتاج

٢٥١ - تشكل ندرة الموارد لدى أنصار نماذج الاكتظاظ السكاني نتيجة حتمية، ويمثل إنقاص معدلات النمو السكاني الحل الوحيد. أما المتحمسون للتكنولوجيا وإمكانات السوق فهم أكثر تفاؤلا. ففيما يخص المواد الغذائية، على سبيل المثال، فإنهم يضعون ثقتهم في توسيع نطاق التجارة الزراعية والإنتاج الفلاحي (انظر الفصل الرابع، بشأن الأمن الغذائي). إلا أنه بين هذين القطبين تطرح مجموعة من المسائل التي تستحق أن ننظر فيها من أجل وضع السياسات.

٢٥٢ - ولا ينكر الاعتراف بالمشاكل التي تطرحها النصوص المتعلقة بالسكان والبيئة الضغوط الحقيقية بالفعل التي يمكن أن يمارسها النمو السكاني على توافر الموارد الحيوية، وهي الغذاء والمياه والصرف الصحي والطاقة والإسكان والوظائف والخدمات الاجتماعية، وبخاصة في عصر التوسع الحضري السريع وتغير المناخ. وتبين توقعات النمو السكاني وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في عام ٢١٠٠ في نموذج واحد متكامل أن تباطؤ النمو السكاني في المستقبل سيحد من الانبعاثات في المستقبل على النحو التالي: ''بحلول نهاية القرن سيكون أثر بطء النمو السكاني ... كبيرا، والحد من الانبعاثات الكلية الناشئة عن استخدام الوقود الأحفوري بنسبة ٣٧-٤١ في المائة. (O'Neill and others, 2010). بيد أن المشكلة هنا تكمن في المساواة بين العدد الأكبر من السكان وزيادة الانبعاثات دون الالتفات إلى المسألة الأكثر أهمية المتعلقة بمستويات الاستهلاك أو توزيع الاستهلاك.

٢٥٣ - ورغم أن مخلفات الكربون، أي انبعاثات الكربون المتوقع أن تنتجها الأجيال المقبلة الناجمة عن معدل خصوبة فرادى النساء، يمكن أن تكون كبيرة عندما توضع إلى جانب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتوقعة، فثمة بوجه عام علاقة عكسية بين الحمل الفردي ونصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبعبارة أخرى، فإن البلدان التي يحدث فيها أقل عدد من حالات الحمل هي التي يسجل فيها في كثير من الأحيان معدلات أعلى في نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأعلى نسبة لمخلفات الكربون (Murtaugh Schlax, 2009).

٢٥٤ - وفي مقابل ذلك، يبين التركيز على الاستهلاك أن ''نمو السكان في (المناطق الحضرية أو الريفية) ليس هو الدافع وراء ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإنما النمو في أعداد المستهلكين وفي مستويات استهلاكهم'' (Satterthwaite, 2009). وفي البلدان النامية ذات النمو السكاني السريع، يرجح أن تكون فئات الدخل العالي هي المؤهلة لاستهلاك الموارد، من قبيل الوقود الأحفوري لتشغيل المركبات والكهرباء المترلية، مما يجعل المستويات العالية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد الواحد خاصة بالأثرياء في المقام الأول. وفي حالة البلدان المتقدمة النمو المرتفعة الدخل كذلك، تصدر أغنى الأسر المعيشية نسبا من الكربون تفوق ما تصدره الأسر المنخفضة الدخل (Boyce and Riddle, 2007).

٢٥٥ - وكانت الاقتصادات النامية التي تمثل ٨٠ في المائة من سكان العالم مسؤولة عن ٧٣ في المائة من النمو في الانبعاثات العالمية في عام ٢٠٠٤. ولكنها لم تتسبب سوى في نسبة ٤١ في المائة من الانبعاثات العالمية في تلك السنة، ونسبة ٢٣ في المائة فقط من الانبعاثات التراكمية منذ بداية الثورة الصناعية (Raupach and others, 2007). وتؤكد هذه

المنظورات ضرورة تقييم الصلات القائمة بين النمو السكاني وتغير المناخ في سياق أنماط الاستهلاك والإنتاج، والإنصاف على الصعيد العالمي. وبصرف النظر عن الأعداد المطلقة للسكان، يجب أن تعتمد السياسات السكانية وسياسات التصدي لتغير المناخ منظورا طويل الأجل بشأن الانبعاثات وأن تركز على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك. وفي الواقع، يهم مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة المسؤولية المشتركة بين جميع البلدان في حماية البيئة، مع الاعتراف بضرورة مراعاة الظروف المختلفة، ولا سيما مساهمة البلدان المتقدمة والبلدان النامية في التدهور البيئي، والقدرات المختلفة للبلدان للتصدي للمشكلة.

٣ - الحد من معدلات الخصوبة و "الفقيدات"

٢٥٦ - منذ أواخر الستينات إلى التسعينات من القرن الماضي، مثل الحد من الخصوبة في البلدان الفقيرة عنصرا رئيسيا من عناصر سياسات الوكالات وبرامجها الثنائية والمتعددة الأطراف، واتبعته أيضا بكل صرامة المخططات السكانية الوطنية في البلدان النامية[٣٧]. وأدت الحاجة الملحة إلى الحد من معدلات المواليد إلى ممارسات قسرية، من قبيل التعقيم القسري أو الضغط على النساء ورشوتهن حتى يستعملن وسائل منع حمل عالية الخطورة بدون ما يكفي من الموافقة المستنيرة أو الدعم الطبي. وهذا يعني أن تنظيم الأسرة أصبح أداة للتحكم في النمو السكاني وليس بالأحرى لحماية "الحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم والمباعدة بين ولادات الأطفال وتوقيتها، وأن تتوافر لهم المعلومات والوسائل اللازمة للقيام بذلك، والحق في أن يبلغوا أعلى مستويات الصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز هذا الحق"[٩].

٢٥٧ - ومثل وضع المسألة السكانية فيما يتصل بالضغوط المتعلقة بالموارد والبيئة عاملا أساسيا في بناء توافق في الرأي العام من أجل التدخلات في التنظيم السكاني (Connelly, 2008; Hartmann, 1995). وينص دستور الصين على أن الحكومة تدعم تنظيم الأسرة، وأن على كل زوجين أن يمارساه. وطبقت سياسة الطفل الواحد التي بدأ العمل بها في أواخر السبعينات عن طريق نظام للحوافز والمثبطات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى خدمات منع الحمل المجانية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢). ويتباين تطبيق هذه السياسة حسب المقاطعة والمناطق الريفية والمناطق الحضرية، بما أن القرارات المتعلقة بالتنفيذ تتخذ على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال، خارج المدن، يسمح بإنجاب طفلين عموما وبثلاثة أطفال لبعض الأقليات الإثنية (Hesketh, Lu and Wei Xing, 2005). وإثر انقضاء عشرات السنين من بدء

(٣٧) انظر مقالة سن (Sen, 1990). وتشير لفظة الفقيدات إلى زيادة معدل وفيات الفتيات والنساء في بلد ما مقارنة بمناطق في العالم يحظى فيها النساء/الفتيات والرجال/الفتيان بنفس المستوى من الرعاية.

العمل بالسياسة العامة، في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي عقد في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، أشارت جاو بايجي، نائبة وزير اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة في الصين إلى أن سياسة تنظيم الأسرة في البلد قد حالت دون إنجاب ٤٠٠ مليون صيني، وبالتالي خفضت من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ١٨ مليون طن في السنة (Xing, 2009; Feng, Cai and Gu, 2013). وفي فييت نام، أصبح الاكتفاء بإنجاب طفلين إلزاميا في الثمانينات من القرن الماضي. وبدأ العمل بحوافز من أجل استخدام وسائل منع الحمل، وكذلك توقيع عقوبات على انتهاك أحكام تنظيم الأسرة، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ السياسة السكانية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

٢٥٨ - وفي البلدان التي تفضل الأبناء الذكور، أدت سياسة الطفل الواحد وما شابهها من السياسات السكانية إلى اختلال في النسب بين الجنسين. فالبيانات السكانية تظهر نسبة بين الجنسين عند الولادة تبلغ ١١٧ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى في الصين، و ١١٠ ذكور لكل ١٠٠ أنثى في فييت نام، و ١١١ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى في الهند (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ ج). أما النسبة البيولوجية العادية بين الجنسين عند الميلاد فتتراوح بين ١٠٢ و ١٠٦ من الذكور لكل ١٠٠ أنثى (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١). وأدت هذه السياسات إلى انتشار ممارسة الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين، وكذلك التخلي عن المواليد الإناث وإخفائهن وإهمالهن. ويقدر البنك الدولي أنه في عام ٢٠٠٨ وحده، سُجل نقص يقدر بنحو ١ مليون من المواليد الإناث في الصين، ونقص يبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ من الإناث في الهند أكثر مما كان متوقعا نتيجة لهذه الممارسات (البنك الدولي، ٢٠١٢، الصفحة ٧٨). وكان لسياسة الطفل الواحد نتائج جنسانية سلبية أيضا على الرجال، ولا سيما الفقراء منهم في المناطق الريفية الذين لا يستطيعون العثور على زوجة فيوصم الرجل منهم بأنه ''أبتر'' (Greenhalgh, 2005).

٢٥٩ - وتشمل العوامل المساهمة الأخرى في الربط الإيجابي بين تمكين المرأة وانخفاض معدل الخصوبة حصول المرأة على عمل بأجر خارج المنزل، والفرصة لكسب دخل مستقل. وثمة الكثير من الأدلة الإحصائية على أساس المقارنة فيما بين البلدان والمناطق التي تربط بين تعليم المرأة وتخفيض معدلات الخصوبة (Sen, 1999). فالأعمال التي اضطلع بها مؤخرا الأخصائيون الديمغرافيون الصينيون تشير إلى أن القسم الأكبر من عملية التغيير في معدلات الخصوبة في الصين تم إنجازه خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، قبل تطبيق سياسة الطفل الواحد. فقد انخفض معدل الخصوبة الكلي من نسبة ٥,٨ في عام ١٩٧٠ إلى ٢,٨ في عام ١٩٧٩،

وكان من المرجح أن يستمر الانخفاض حتى في غياب سياسة الطفل الواحد كنتيجة لانخفاض الوفيات، وانتشار التعليم، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة (Feng, Cai and Gu, 2013). وما يشير إليه تحليل من هذا القبيل هو أن ''التنمية الاقتصادية قد لا تكون أفضل وسيلة لمنع الحمل، ولكن التنمية الاجتماعية – ولا سيما عمل المرأة والتعليم – يمكن أن تكون فعالة جدا في الواقع'' (Sen, 1999). وفي الولايات الهندية الجنوبية، من قبيل كيرالا وتاميل نادو، انخفضت معدلات الخصوبة انخفاضا كبيرا في الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩١ (من ٣ إلى ١,٨، ومن ٣,٥ إلى ٢,٢ على التوالي)، وذلك بفضل الإنجازات العظيمة التي تحققت من حيث معدلات التعليم بين النساء وارتفاع معدلات المشاركة في القوة العاملة والانخفاض النسبي في وفيات الأطفال الرضع، وكذلك بفضل برنامج تنظيم الأسرة النشط وغير القسري (Sen, 1999). وهذا يتناقض مع السجل في الولايات الهندية الأخرى، وكذلك مع البلدان الأخرى التي فشلت رغم أساليب تنظيم الأسرة القاسية في تحقيق نتائج مماثلة. ''ويبرز التناقض الإقليمي داخل الهند بقوة أهمية العمل التطوعي (القائم، في جملة أمور، على مشاركة النساء النشطة والمستنيرة)، في مقابل الإكراه'' (Sen, 1999).

٢٦٠ – وهذه النتائج تؤيدها التقييمات التي أجرتها مؤخرا بلدان ومناطق أخرى أظهرت انخفاضا ملحوظا في معدلات الخصوبة المرتبطة بتعليم المرأة والعمل المدفوع الأجر. ففي العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ارتبط النمو المستدام المقترن بتحسين الخدمات والفرص الاقتصادية للمرأة على مدى العقود الماضية بتراجع في معدل الخصوبة الكلي، وإدخال تحسينات على تعليم الفتيات والنساء وزيادة المشاركة في القوة العاملة. وفي بنغلاديش، تضاعف حجم الاقتصاد ثلاث مرات تقريبا منذ عام ١٩٨٠؛ وانخفض معدل الخصوبة الكلي من ٦,٩ أطفال في عام ١٩٧١ إلى ٢,٣ في عام ٢٠٠٩؛ وارتفع عدد الفتيات في المدارس من ٣٣ في المائة إلى ٥٦ في المائة من مجموع الملتحقين بالتعليم في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٥؛ وتضاعفت المشاركة في القوة العاملة من النساء الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة زهاء مرتين ونصف في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وفي كولومبيا، نما الاقتصاد مرة ونصف منذ عام ١٩٨٠؛ وانخفض معدل الخصوبة الكلي من ٣,٢ أطفال في عام ١٩٨٦ إلى ٢,٤ في عام ٢٠٠٥؛ وحققت المرأة الآن معدلات إتمام التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي أعلى من الرجل؛ وفي الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٤، ارتفعت مشاركة المرأة في القوة العاملة في ١٣ مدينة من أكبر المدن من ثاني أقل نسبة في المنطقة إلى ثاني أعلى نسبة. وفي جمهورية إيران الإسلامية، تضاعف الاقتصاد مرتين تقريبا منذ عام ١٩٨٠؛ ففي الفترة من عام ١٩٧٩ إلى

عام ٢٠٠٩، حدث أسرع انخفاض في معدل الخصوبة الكلي في العالم، من ٦,٩ أطفال إلى ١,٨ (دون مستوى الإحلال)؛ وتبلغ نسبة الفتيات المسجلات في المدارس الابتدائية ١,٢ مقابل كل صبي، وتضاعف عدد النساء في المدارس الثانوية، وتشكل النساء أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع طلاب الجامعة، ونسبة ٦٨ في المائة منهم في مجال العلوم؛ وفي الوقت الراهن، تمثل النساء نسبة ٣٠ في المائة من القوة العاملة (البنك الدولي، ٢٠١٢).

٢٦١ - وتبين الأمثلة القطرية المختلفة هذه أهمية اتباع نهج شامل إزاء المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة وبناء قدراتها، بما في ذلك توفير التعليم الجيد النوعية والخدمات الصحية وإمكانية الحصول على عمل لائق، مع إتاحة خدمات تنظيم الأسرة الميسرة باعتبارها وسيلة فعالة للحد من الخصوبة.

دال - توسيع الخطة السكانية

٢٦٢ - حدد هذا الفصل كثيرا من التحديات التي يفرضها الميراث الدائم للأنماط والنماذج السكانية المتجذرة بعمق في الفكر والممارسات الإنمائية. وهي تركز على خصوبة المرأة باعتبارها السبب والحل، في آن واحد، لمشكلات عالمية خطيرة تتراوح من تدمير البيئة وتغير المناخ إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي والصراعات السياسية. ويؤدي التركيز الضيق على الاكتظاظ السكاني باعتباره قوة دافعة للتحديات البيئية إلى إبعاد الاهتمام عن الأنماط والمستويات غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك والتفاوت بين البلدان وداخلها.

٢٦٣ - ويتعين توسيع السياسات السكانية من خفض الخصوبة إلى إعمال حقوق الإنسان والقدرات للنساء والفتيات. فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تمتع جميع النساء والفتيات بالقدرة على الاستفادة الشاملة من خدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية على مدى دورة الحياة، بما يتيح لهن اتخاذ قرارات حرة ومستنيرة عن الجنس والإنجاب. ويتطلب ذلك وضع سياسات وأطر قانونية وتعزيز النظم الصحية من أجل توفير خدمات ومعلومات وبرامج تثقيفية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على مدى دورة الحياة تكون متاحة للجميع وبجودة عالية، بما في ذلك في مجالات الأساليب الآمنة والفعالة والحديثة لمنع الحمل والإجهاض المأمون والتثقيف الجنسي الشامل ورعاية صحة الأم.

٢٦٤ - وحتى يتسنى تحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بصورة كاملة، تقع على عاتق الحكومات مسؤولية التأكد من أن الخدمات الصحية، وغيرها من الخدمات الأساسية، متوافرة ومتاحة ومقبولة وبجودة مناسبة للجميع. ويتطلب ذلك اعتماد تدابير موجهة لمعالجة مسائل التفاوت الهيكلي والوصم بالعار والتمييز التي تحد من قدرة النساء والفتيات على

الحصول على الخدمات الصحية. ولا غنى أيضاً عن كفالة إتاحة التعليم الجيد على جميع المستويات وإتاحة العمل اللائق من أجل توسيع الخطة السكانية.

سادسا – الاستثمارات لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي المنظور الجنساني

ألف – مقدمة

٢٦٥ – يعنى هذا الفصل بوضع خطة للتنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الأولويات المحلية والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين. وهو امتداد للرأي الوارد في الفصول السابقة والقائل بأن التنمية المستدامة ينبغي أن تعزز قدرات النساء والفتيات، بحيث يصبحن قادرات ''على عيش الحياة التي يُقدِّرنها وتكون لديهن أسباب لذلك التقدير'' (Sen, 1999). والقدرة شبيهة بالحرية، أي الحرية في عيش حياة معينة دون غيرها. ونظراً لأن إطار القدرات يؤكد على اختيار الرفاه إضافة إلى التأكيد على النتائج (Nussbaum, 2000)، فإن صلته بالحزم المحددة للسلع والخدمات لا تعدو أن تكون غير مباشرة. ومع ذلك، لكي تتحقق إنجازات ملموسة للنساء والفتيات فإنه يلزم توجيه الاستثمارات صوب القطاعات التي يمكن لهن أن يستفدن منها بالدرجة القصوى. وتستخدم لفظة ''استثمار'' للإشارة إلى الجهود المالية والاجتماعية والمؤسسية الرامية إلى تحقيق منافع في المستقبل للبشر والبيئات التي يعيشون فيها. ويسلط هذا الفصل الضوء على أربعة مجالات ذات إمكانات كبيرة بشكل خاص لتحويل حياة النساء والفتيات، وهي: توفير المياه داخل المسكن، والصرف الصحي المأمون، ومواقد الطهي النظيفة (أو الأنظف)، وخدمات الكهرباء داخل المسكن. ويمكن أن يؤدي التوسع في إتاحة هذه السلع والخدمات إلى تحسين المساواة بين الجنسين بصورة مباشرة ومحددة، لأن النساء يعانين بصورة غير متكافئة من غيابها (Antonopoulos and Hirway, 2010؛ و Anenberg and others, 2013). وهناك أدلة كثيرة مثلا على أن العبء المادي المترتب على جمع الطعام والوقود والمياه يحد من قدرات المرأة نسبة إلى إمكاناتها هي نفسها ونسبة إلى قدرات الرجل (على سبيل المثال، Cecelski, 1984؛ و Ray, 2007).

٢٦٦ – وتمثل إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي ومواقد الطهي النظيفة والكهرباء عماد الحياة الكريمة والأساس الذي يمكن أو يستحيل أن تُتخذ عليه طائفة من خيارات الحياة الأخرى. ومع ذلك فإن هناك قصورا شديدا في الاستثمار في هذه المجالات، نسبة إلى الاحتياج العالمي. وترتبط المجالات الأربعة ارتباطا مباشرا بالاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، ترتبط المعدلات العالية للتغوط في العراء، الذي يسهم في تلوث المياه والأخطار الصحية، ارتباطا مباشرا بعدم كفاية مرافق الصرف الصحي. ولذلك توجد حاجة إلى زيادة

الاستثمارات في هذه المجالات، لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئة على حد سواء. إلا أن الاستثمارات في هذه القطاعات لا هي كلها مستدامة أو تراعي المنظور الجنساني. ويقترح هذا الفصل بُعدين لتقدير الاستثمارات في هذه المجالات من منظور المساواة بين الجنسية والتنمية المستدامة، هما:

(أ) المخاطر والمنافع المترتبة على التكنولوجيات والابتكارات والاستثمارات المجتمعية، بما في ذلك توزيع تلك المخاطر والمنافع على أساس نوع الجنس؛

(ب) مدى إمكانية النهوض مستقبلا بحقوق الإنسان والقدرات للنساء، لا سيما الفقيرات والفتيات منهن، (أو المدى الذي تم به ذلك بالفعل) نتيجة لتلك الاستثمارات.

٢٦٧ - على أن قياس مدى تعزز قدرات النساء والفتيات من خلال استثمارات محددة ليس مهمة سهلة. ويمثل تحسن معدلات وفيات الإناث دون الخامسة وزيادة التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي مؤشرين مفيدين لتقدير وتقييم الاستثمارات التحويلية في مجالات المياه والصرف الصحي ومواقد الطهي والكهرباء، ذلك أن لهما أهمية خاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية أو البلدان المنخفضة الدخل؛ وهما شرطان مسبقان لكثير من القدرات الأخرى؛ وهما يقاسان بصورة روتينية في عدد كبير من البلدان. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي تقدير هذه الاستثمارات على أساس إمكاناتها وأدائها فيما يتعلق بخفض حجم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات. وفي حين لا يحسب هذا المؤشر بصفة روتينية، فإنه تتوافر بيانات عن استخدام الوقت في كثير من البلدان، ويمكن أن تستخدم هذه البيانات لقياس التقدم المحرز. وإذا كانت نتائج الاستثمارات تقاس من حيث القدرات، فإنه ينبغي تطبيق نفس القياس على عمليات صنع القرار التي تحدثها. والأهم من ذلك أنه ينبغي أن تكفل الاستثمارات (المحلية أو الوطنية) في مجال التنمية المستدامة أن من يتحملون مخاطر التدخل يكون لهم أيضاً الحق في تشكيله.

٢٦٨ - وفي حين شهدت العقود الماضية تحسنا كبيرا في الإمكانيات التكنولوجية في جوهر هذه الخدمات، بما في ذلك إتاحة خيارات أكثر كفاءة وأقل تكلفة وبانبعاثات كربونية أقل، فإنه لا يمكن إتاحتها على أوسع نطاق على أساس التدخلات التكنولوجية وحدها. ولا يوجد كذلك ضمان بأن تحسين التكنولوجيا لكي تستخدمها المرأة سيؤدي تلقائيا إلى تحسين حياتها. وتشير الدراسات الكثيرة التي تتناول إتاحة الخدمات الأساسية للفقراء بصورة قوية إلى أن إتاحة الخدمات للجميع وبطريقة تراعي المنظور الجنساني لا يمكن أن تضمنه الآليات الطوعية وحدها (أي من خلال السوق أو القطاع غير الحكومي). بل يلزم أن تكون

هناك إجراءات عامة قوية يضطلع بها المجتمع المدني والدولة من أجل توسيع قدرات الجميع وحماية الموارد البيئية.

٢٦٩ - ويتقصى هذا الفصل أربعة مفاهيم. ويتطرق الفرع باء إلى مسألة كيفية تقدير التدخلات المعنية بالتنمية المستدامة (قبل حدوثها) أو تقييمها (بعد حدوثها) من منظور المساواة بين الجنسين. واستناداً إلى الدراسات المتعلقة بالمخاطر وتصورات المخاطر، وبتفعيل القدرات والرفاه، تُقترح بعض معايير التقدير للاستثمارات التي تحدث تحولات اجتماعية. ويعنى الفرع جيم بتحليل كل من مجالات الاستثمار الأربعة، إلى جانب النهج التكنولوجية والاجتماعية لتوفير المستويات الأساسية من الخدمات. وهناك حواجز سياسية ومؤسسية ملموسة تعوق تقديم الخدمات لأصحاب الدخل المنخفض على النطاق الأوسع، وعلى وجه الخصوص لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين أو السلامة البيئية في تقديمها. ويركز الفرع دال على السياقات المؤسسية التي يمكن أن تكون مواتية لمسارات التنمية المستدامة. وهو يسلط الضوء على أهمية التحالفات مع المجتمع المدني اللازمة لدعم الاستثمارات الاجتماعية على النطاقات اللازمة. ويتناول الفرع هاء سبل ووسائل تمويل تلك الاستثمارات.

باء - تقدير الاستثمارات التحويلية لتحقيق المساواة بين الجنسين

١ - تقدير مخاطر الاستثمارات

٢٧٠ - تنطوي التكنولوجيات الابتكارية والبرامج التي تنفذها على مخاطر دائما. ولذلك، ففي حالة كل فئة من فئات الاستثمار الإنمائي، يكون من المهم طرح أسئلة بشأن أنواع المخاطر التي يجري الإقدام عليها ومن سيتحمل التكاليف المحتملة. ويمثل نهج الحقوق والمخاطر الذي اتبعته اللجنة العالمية للسدود (٢٠٠٠) نهجا مفيدا في هذا الصدد. فقد كانت له قيمة كبيرة في وضع إطار للاستثمارات العامة المسؤولة في مجال بناء السدود، ويمكن أن يكون تطبيقه على قطاعات أخرى مفيدا. فقد ميزت اللجنة العالمية للسدود بوضوح بين فئتي متحملي المخاطر وأصحاب الحقوق، بقولها إن الذين يخضعون لمخاطر فرضت عليهم (متحملو المخاطر) لا يملكون في الغالب حقوقا فيما يتعلق بقرارات الاستثمار المتناسبة مع المخاطر التي يتحملونها.

٢٧١ - ودفع أعضاء اللجنة العالمية للسدود بأن الفروق في حجم المخاطر وتصوراتها داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها تدعو إلى إجراء مناقشات شفافة مع جميع الأطراف المتضررة والمعنية، مع تسليمهم بأن الفئتين قد تكونان مختلفتين، وإقرارهم بأنه من الممكن أن تحدث دائما عواقب غير منظورة. وتبين الدراسات الأوسع المعنية بالمخاطر في مجال التكنولوجيا

والقبول الاجتماعي فعليا أن المخاطر لا يمكن أن تفهم باعتبارها مجرد توزيع احتمالي للنتائج. فالأشخاص لا يدمجون في تقديراتهم للمخاطر خصائص التكنولوجيا المعنية فحسب، وإنما أيضاً أطرهم المرجعية الثقافية والسياسية وشكوكهم ومخاوفهم الاجتماعية. وهذه المنظورات الذاتية المرتبطة بسياقات محددة ليست مجرد مسألة إبلاغ أفضل بالمخاطر التقنية؛ بل هي تتضمن تحليل المعايير المتعددة التي تُتصور المخاطر على أساسها (Stirling, 1998). وبالنسبة للتنمية المستدامة، توجد لإطار الحقوق والمخاطر، بتأكيده على تصور المخاطر، وتوزيع المخاطر، والطبيعة الطوعية أو غير الطوعية للمخاطر، أهمية خاصة للاستثمارات الواسعة النطاق والتي لا رجعة فيها. وعلى سبيل المثال، في حالة السدود الكبيرة التي استند إليها تقرير اللجنة العالمية، تبين أن المجتمعات المحلية التي تعرضت للضرر والتشريد كانت غالبا ما تتحمل مخاطر بناء السدود، وقلما تتمتع بحق تشكيل القرارات أو الاستفادة من فرص العمل الجديدة. فالنساء وغيرهن من الأشخاص الذين لا يملكون سندا قانونيا لتملك الأرض لم تخصص لهم أراض على سبيل التعويض عن الحيازات التي أغرقت. وقالت اللجنة العالمية إن هذه النتيجة المتصلة بنوع الجنس، وغير المواتية نسبيا، يمكن أن تنطبق على استثمارات كثيرة بخلاف السدود (كالطرق) عندما لا يكون متحملو المخاطر هم أصحاب الحقوق.

٢ - تقدير نتائج الاستثمارات

٢٧٢ - من المهم أن تكون هناك قدرة على تقدير الاستثمارات المحتملة من حيث تأثيرها على المساواة بين الجنسين والأولويات المحلية واحتياجات الأشخاص الأشد فقرا. فإذا كان سيروج لتنفيذ الاستثمار ''س'' بدلا من الاستثمار ''ص''، فلا بد أن تكون هناك معايير واضحة لتقدير التأثير قبل الاستثمار، أو تقييم التأثير بعد تنفيذ الاستثمار. وكمعيار أساسي، ينبغي تقدير الاستثمارات التي تنفذ باسم التنمية المستدامة مقابل قدرتها على تعزيز قدرات النساء والفتيات. فأي مسار إنمائي لا يمكن أن يعتبر ''مستداما'' إذا كان يقلص قدرات المرأة. ومن ثم، فإذا كان هناك استثمار موجه للفقراء، في خيار منخفض الكربون وفعال من حيث الطاقة، يزيد عن غير قصد أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر للمرأة، فإنه لا يكون بالتالي مسارا التنمية المستدامة. وليس المقصود بذلك إنكار الحاجة الواضحة والماسة إلى خفض مستويات الكربون في الاقتصاد العالمي، وإنما المقصود هو القول، كما هو مبين في الفصل الثاني، بأن نظرة الاستدامة التي تتمحور في الانبعاثات الكربونية أو تراعي حدود الكوكب، غير كافية من منظور التنمية المحلية أو المساواة بين الجنسين. ويتطلب اعتماد نهج يقوم على القدرات لتقدير الاستثمارات التحول عن المعايير التي تقيس الدخل مضافا إليه

الأثر على البيئة والتي تقاس من خلالها التنمية المستدامة في أغلب الأحيان. وقد اقترحت عدة مقاييس لتقدير تعزيز القدرات.

٢٧٣ - وتتمثل إحدى الوسائل الممكنة لقياس تعزيز قدرات المرأة، دون الانتقاص من الطابع العملي والانتقائي للمقياس، في اختيار مؤشر أو أكثر من بين المؤشرات التي تشكل بالفعل جزءا من الدليل القياسي للتنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل العمر المتوقع والتحيز الجنساني[٣٨]. ويشتق الدليل القياسي للتنمية البشرية من نهج القدرات والوظائف المؤثرة الوارد في دراسة سن (Sen, 1985) ويمكن أن يعتبر طريقة لتفعيل القدرات. ويتسم دليل التنمية البشرية في مجمله بعموميته واتساع نطاقه بعض الشيء؛ ومن الواضح أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأولويات المحددة هي التي ينبغي أن تملي مؤشرات القدرة الأوثق صلة. وعلى سبيل المثال، في حالة الاستثمارات في الصرف الصحي التي يقودها المجتمع المحلي، قد يكون استخدام مؤشر للتعليم (مثل عدد الفتيات المقيدات في التعليم الثانوي) هو مقياس التقييم. وبالنسبة للاستثمارات في الطاقة المترلية النظيفة للفئات الأشد فقرا، يمكن أن يكون معدل وفيات النساء والرضّع مقياسا أنسب. وينبغي قياس المؤشرات موضع الاهتمام بالنسبة لمجموع السكان، ولكن ينبغي أيضاً قياسها بالنسبة للخمس الأدنى. ويمكن قياسها على نطاقات متعددة، للدولة ككل أو لمبادرة محلية وحيدة.

٢٧٤ - ولتقديم صورة توضيحية عن هذا النهج، يمكن أن يعتبر معدل وفيات الإناث دون الخامسة ونسبة قيد الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي مقياسيْن للقدرات يمكن أن يكونا مفيديْن في سياق المجالات الأربعة ذات الأولوية التي ورد تحليلها في هذا الفصل (Saith and Harriss-White, 1999؛ و Unterhalter, 2013). وهذه المؤشرات ملائمة للمجتمعات المحلية أو البلدان المنخفضة الدخل. وإلى جانب مؤشرات قياس الإنسان المتعلقة بالتغذية، تتناظر نسب الوفيات دون الخامسة والقيد بالتعليم الثانوي مع قدرات مهمة للغاية وهما الشرط المسبق لتحقيق كثير من حقوق الإنسان والقدرات الأخرى. وهما أيضاً مؤشران واقعيان نظرا لأن البيانات المتعلقة بوفيات الأطفال والقيد المدرسي، على ما قد يكون فيها من عيوب، تقاس بشكل روتيني في كثير من البلدان. ويمكن أيضاً أن تخدم مؤشرات أخرى الغرض.

٢٧٥ - ويتمثل مقياس القيد المدرسي في نسبة الإناث إلى الذكور نظرا لأنه مؤشر مباشر للتكافؤ؛ إلا أن النسبة البسيطة لمشاركة الإناث في التعليم الثانوي مقياس معقول أيضاً للقدرات. وثمة تأكيد أكبر على القيد بالتعليم الثانوي من القيد بالتعليم الابتدائي:

(٣٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، دليل التنمية البشرية، http://hdr.undp.org/en/statistics/hdi (جرى الاطلاع عليه في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

فالدراسات قد بينت بصورة مقنعة أن قضاء عدد أكبر من السنوات في الدراسة يرتبط بقدرة الإناث على تأكيد حقوقهن وحماية أنفسهن وأسرهن بصورة أفضل من الأمراض (Unterhalter, 2013).

٢٧٦ - وقد يكون معياران عددا محدودا لغرض قياس المساواة بين الجنسين عبر مجالات متعددة. إلا أن هذين المعيارين مقترحان على سبيل التوضيح وباعتبارهما عنصرين توضيحيين، لا كافيين، من عناصر المسار المستدام؛ ويرتبط اختيارهما بصورة كاملة بالسياق. ومن المتوقع أن تقدر الاستثمارات الفعلية باستخدام معايير بيئية واقتصادية إضافية. إلا أن الانتقائية والبساطة عاملان أساسيان لإنجاح السياسة. وفعليا، يمكن أن يكون معيارٌ واحد فقط معيارا جيدا للتقدير في سياقات محددة، حسب الأوضاع الأساسية السائدة قبل الاستثمار.

٢٧٧ - وأحد مؤشرات التنمية التي تراعي المنظور الجنساني، وهو مؤشر بالغ الأهمية فعليا، هو خفض أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وتعتمد جميع الاقتصادات على اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر (Razavi, 2007)، الذي يشمل الطهي والتنظيف ورعاية المسنين ورعاية الأطفال والعمل التطوعي في المجتمع المحلي. وفي البلدان المنخفضة الدخل، تشمل أعمال الرعاية أيضاً جلب الماء والوقود، من مسافات بعيدة غالبا. ويغلب على العمل غير مدفوع الأجر أن النساء هن اللاتي يقمن به، ويمكن أن تزيد أعباء هذا العمل أو تنقص نتيجة للتدخلات التي يبدو أنها مستدامة. وقد يرتأى حتى أنها مستدامة لأنها تعتمد على العمل غير مدفوع الأجر غير المحسوب؛ وقد انتقدت على هذا الأساس تدخلات وجدت إشادة واسعة النطاق مثل تجميع مياه الأمطار وإدارة موارد المجتمع المحلي (Jackson, 1993; Kabeer, 2005). ولا غنى عن خفض أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، لا سيما في الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، حتى تتمكن النساء والفتيات من تنمية جميع قدراتهن. ولا يُحسب هذا المؤشر بصفة روتينية في الدليل القياسي للتنمية البشرية. ورغم أن البلدان تقوم بصورة متزايدة بجمع بيانات عن استخدام الوقت، فإن نقص البيانات في عدة مجالات، من قبيل تعرض النساء للفقر وقيامهن بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ومشاركتهن في اتخاذ القرارات على جميع المستويات وإمكانية حصولهن على أصول وموارد إنتاجية وامتلاكهن لها وسيطرتهن عليها، يحد من تقدير المساواة بين الجنسين وقدرات المرأة. ويتعين على الدول الأعضاء تكثيف

الجهود لإعطاء الأولوية لانتظام جمع وإبلاغ وتحليل البيانات المتعلقة بالحد الأدنى من مجموعة المؤشرات التي تعتمدها اللجنة الإحصائية[٣٩].

جيم – فئات الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي المنظور الجنساني

٢٧٨ – تمثل إمدادات المياه المترلية الموثوق بها، والصرف الصحي النظيف واللائق، ومواقد الطهي الأنظف، وخدمات الكهرباء المترلية، جميعها، فئات أساسية. فكل شخص، أيا كان عمره أو نوع جنسه أو الفئة التي ينتمي إليها، يحتاج إلى شرب الماء والتنفس وأكل طعام مطهي والتبول والتغوط والرؤية في الظلام. وتؤثر الاستثمارات في هذه المجالات على كل شخص يوميا، وبالتالي تسهم في إعمال القدرات وحقوق الإنسان. وهي العوامل التي تحدد الصحة وأسباب المعيشية للجميع وهي العمود الفقري لما أطلق عليه ''الفكر البيئي المعني بالفقراء'' (Martínez-Alier, 2002). وهي بالغة الأهمية بوجه خاص للنساء الفقيرات بالنظر إلى مسؤولياتهن الاجتماعية في تلبية احتياجات أفراد الأسر المعيشية الأخرى فضلا عن أسرهن هن أنفسهن. ولذلك ينبغي أن تكون في محور جهود السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢٧٩ – وتترتب على فئات الاستثمار الأربع كلها آثار انتشارية تعود بالفائدة على المستخدمين وعلى غير المستخدمين (فحصول النساء مثلا على خدمات مأمونة للصرف الصحي يزيد الصحة الكلية للمجتمع المحلي ويؤدي توافر مواقد الطهي التي تتسم بالكفاءة إلى تحسين صحة الأسر المعيشية وميزانياتها). وتعزى نسبة تقارب ١١ في المائة من الوفيات في البلدان المنخفضة الدخل إلى المياه غير المأمونة والصرف الصحي غير المأمون وتلوث الهواء من الوقود الصلب داخل المباني (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٩). ولكل الاستثمارات الأربعة جوهر تكنولوجي، إلا أن الاستثمار في التكنولوجيا وحدها لا يمكن أن يضمن التوسع في تنفيذ الابتكارات إلى نطاق تحويلي. وتترتب على كل من الاستثمارات الأربعة آثار خارجية إيجابية كبيرة، بما يعني أن المنافع الاجتماعية التي تتحقق من تقديمها غالبا ما تتجاوز المنافع الخاصة. ولذلك يرجح أن يكون هناك قصور من الأسواق في توفير هذه السلع والخدمات، مما يجعلها مرشحة للاستثمارات في المجال العام. ولا يحول ذلك دون مشاركة القطاع الخاص ولكنه يدعو إلى تنسيق الجهود لتوجيه استثمارات القطاع الخاص نحو الغايات الاجتماعية

(٣٩) يوفر الحد الأدنى من مجموعات المؤشرات الجنسانية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٣ دليلا لإعداد الإحصاءات الجنسانية على الصعيدين الوطني والدولي. انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الإحصاءات الجنسانية، الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي http://unstats.un.org/unsd/gender/default.html (جرى الاطلاع عليه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

الأوسع، من خلال إعانات وأنظمة ترتبط بسياقات محددة. ويمكن توجيه الاستثمار في جميع الفئات الأربع إما من خلال مسارات غير مستدامة يمكن ألا تعزز المساواة بين الجنسين، أو من خلال مسارات ابتكارية أكثر استدامة وإنصافا، يمكن من خلالها تحسين القدرات. ومن ثم، فإن التركيز على هذه الفئات لا يعني ضمنا أنها ستؤدي حتما إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، ولا أن هذه الفئات هي الاستثمارات المجدية الوحيدة لتحقيق التنمية المستدامة. فكثير من الاستثمارات يمكن أن يحدث تحويلات في مجالي القضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين، مثل البنية التحتية الجيدة، أو التكنولوجيات المتنقلة لتحقيق التنمية، أو الدمج المالي لمن يفتقرون إلى حسابات مصرفية. وينصب التركيز على الفئات الاستثمارية التي يرجح أن تحسن المساواة بين الجنسين بصورة مباشرة ومحددة، لا سيما للنساء الأكثر فقرا، نظرا لأنه تقع على عواتقهن أعباء غير متكافئة من حيث ضعف الصحة والقيام بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في غياب ذلك الاستثمار (Antonopoulos and Hirway, 2010).

٢٨٠ - والاستثمارات التي تنفذ في مجال الصرف الصحي في المناطق الحضرية في جنوب آسيا أو أفريقيا، وتوفر مراحيض نسبتها إلى المستخدمين منخفضة، غالبا ما تحول دون استخدام النساء لها، لأنهن لا يستطعن الوقوف في طوابير طويلة في الصباح أو السير إلى تلك المرافق ليلا. ومن ناحية أخرى، بيَّن عدد كبير من المبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية في أفريقيا لإنشاء مرافق صحية شاملة، مثل المبادرات المتخذة في كينيا وسيراليون، أن النساء يضطلعن بسرعة بأدوار قيادية في تشجيع بناء المراحيض وفي أنشطة تعبئة المجتمعات المحلية المطلوبة لإنشاء مرافق صحية شاملة بقيادة المجتمع المحلي (Hickling and Bevan, 2010). وقد أدت عدة مبادرات لتحسين مواقد الطهي، في الصين وكينيا والهند، إلى الحد من تلوث الهواء داخل مساكن الأسر المعيشية وفي نفس الوقت إلى احتمال تحسين صحة الجهاز التنفسي للمرأة، وإن كان يصعب قياس الأخير. ومن البرامج الناجحة بوجه خاص البرنامج الوطني الصيني لتحسين مواقد الطهي الذي يهدف إلى استبدال مواقد الطهي التي تعمل باشتعال الفحم (Sinton and others, 2004)، وهو ما ترد فيما يلي مناقشته بتفصيل أكبر.

١ - المياه

٢٨١ - يفتقر نحو ٧٤٨ مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى القدرة على الاستفادة من مصادر المياه المحسنة (منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٤)، التي تعرفها منظمة الصحة العالمية بأنها المياه المستمدة من بئر محمية، أو ينبوع محمي، أو مياه أمطار مجمعة، أو أنابيب استخراج المياه الجوفية، أو صنبور مياه. وتودي الإصابة بالإسهال الناجمة عن التلوث الميكروبي (حتى في المياه ''المحسّنة'') بحياة ١,٦ مليون طفل دون الخامسة

سنويا (منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٠٦). ويجري حاليا وضع ونشر نهج ابتكارية كثيرة من أجل تحسين جودة المياه. ويركز هذا الفرع على إمكانية الحصول بطريقة موثوقة على كميات كافية من المياه المحسنة للاستخدام المحلي. وخصوصا بالنسبة للنساء في البلدان النامية، تمثل إتاحة خدمات المياه الأساسية أولوية.

٢٨٢ - وتملي التوقعات الاجتماعية فكرة أن النساء والفتيات هن المسؤولات بشكل أساسي عن حمل المياه لأسرهن؛ ففي أكثر من ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية التي يتعين جلب الماء إليها، تقع مهمة جلب الماء على عاتق النساء والفتيات (منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٢). وحيثما تكون مصادر المياه في المناطق الريفية بعيدة عن المسكن، تسير النساء لمدة تصل إلى ساعتين لجلب الماء. وحيثما تكون مصادر المياه في المناطق الحضرية أنابيب رأسية مشتركة فقد ينتظرن في طابور لمدة تزيد على ساعة (انظر Ray, 2007). وتشير بيانات لدراسات استقصائية تغطي ٢٥ بلدا من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أن النساء يقضين ما مجموعه ١٦ مليون ساعة يوميا في جمع المياه (منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٢)؛ وكلما بعدت المسافة إلى مصدر المياه، كلما قلت كمية المياه التي تستخدمها الأسرة المعيشية. وتشير دراسات الحالات الإفرادية من مختلف بلدان العالم إلى أن الفقر في الوقت المتصل بالمياه يعني فقدان الدخل للنساء وفقدان التحصيل الدراسي للفتيات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦). وإضافةً إلى ذلك، تنتج مستويات مرتفعة من الإجهاد العقلي عندما تكون الحقوق المائية غير مؤمَّنة. ويتسبب كل هذا الجلب والحمل للماء في الإبلاء التراكمي للعنق والعمود الفقري والظهر والركبتين؛ وفعليا، يصبح بدن المرأة جزءا من البنية التحتية لإيصال المياه، يقوم بدور الأنابيب.

٢٨٣ - وفي كثير من البلدان النامية، تكون إمكانية الحصول على مياه محسنة أكبر في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، وتكون هذه الإمكانية أعلى بكثير في الخمس الأعلى من السكان منها في الخمس الأدنى. وتتناسب هذه الاتجاهات مع ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، حيث يبين بوضوح لا لبس فيه أن انعدام القدرة على الحصول على الماء ينبع من عدم المساواة وغياب الحقوق، وليس من الشح بأي مفهوم تعميمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦)، مماثلا ما يتضمنه التحليل الوارد في الفصل الرابع بشأن الحق في الغذاء.

٢٨٤ - وحتى في المناطق الحضرية التي يتاح فيها الماء عادة بنسب مئوية أعلى، لا تكون إتاحته للخمس الأدنى من السكان مضمونة في جميع الأحوال بموثوقية أو نوعية جيدة أو

تكاليف ميسورة. ويترتب على النقل المستمر للماء بالأنابيب أكبر الفوائد الصحية وأقل التكاليف من حيث المشقة، إلا أن استمراريته التكنولوجية والمالية تقتصر على المجتمعات المحلية ذات الكثافة السكانية العالية. وكان توفير مياه عبر الأنابيب بوصلة مع أنبوب المجارير للبلدان النامية سيتطلب ١٣٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥ لتحقيق الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية؛ وكانت التكلفة المقدرة لتحقيق هذه الغاية باستخدام تكنولوجيات إمداد أقل تكلفة، بما في ذلك الآبار المحفورة والأنابيب المنخفضة التكلفة ونظم تجميع المياه من فوق الأسطح، ودون إضافة معالجات في مواقع الاستخدام لتحسين نوعية المياه، تقل عن بليوني دولار سنويا (Hutton, Haller and Bartram, 2007). ووفقا لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لإمدادات المياه والمرافق الصحية[٤٠]، تحققت بحلول عام ٢٠١٣ الغاية المتعلقة بإتاحة المياه على الصعيد العالمي ضمن الأهداف الإنمائية، إلا أن هذه الغاية تقصر عن غاية إتاحة المياه للجميع، وعن غاية إتاحة مياه شرب مأمونة، وقد تحققت بدرجة كبيرة في المناطق الحضرية وليس في المناطق الريفية، وهو ما يتوافق بدرجة ما مع استمرار تعرض النساء لفقر الوقت وارتفاع تكاليف الإتاحة وغير ذلك من مؤشرات الفقر في المياه (مثل التغير الكبير في جودة المياه، وانخفاض موثوقية مصدر إتاحة المياه، والعبء المادي المترتب على جمع المياه ونقلها).

٢٨٥ - وفي المناطق الريفية، توجد حاجة إلى كميات محدودة من المياه ليس فقط للاستهلاك وإنما للارتزاق. وتذهب دراسة زفارتفين ''Zwarteveen'' (١٩٩٧) إلى أن التركيز الحصري على قطاع المياه المحلية لدى مناقشة احتياجات المرأة من المياه يتجاهل العدد المتزايد للأسر المعيشية لصغار المزارعين التي ترأسها المرأة، ويشدد على دور المرأة كأم وليس كمنتجة أيضاً. ويرجح بدرجة أكبر أن تلبي النظم الريفية ''المتعددة الاستخدام'' - أي التي توفر مياها للشرب، ولري قطع صغيرة من الأراضي، ولسقي عدد قليل من الماشية أو الماعز - جميع الاحتياجات الأساسية التي يجب أن تستوفيها النساء الريفيات. وتملك هذه النظم إمكانات أكبر على استرداد التكاليف نظرا لأنها تساعد على توليد الدخل، لا سيما إذا توافر الائتمان. إما إذا كان التدخل يركز على مياه الشرب، مثل غرس أنبوب في الأرض بمضخة لاستخراج المياه الجوفية، فمن الممكن أن تتراوح تكلفته السنوية من ٢٠ إلى ٦٠ دولارا للشخص خلال

(٤٠) يمثل برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لإمدادات المياه والمرافق الصحية آلية الأمم المتحدة لرصد التقدم الإقليمي والوطني في إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي. وهو يستخدم دراسات استقصائية عن الأسر المعيشية، تجرى بدعم عالمي ووطني، باعتبارها مصدر البيانات الرئيسي، ويعتبر أشمل مصدر لتتبع مجموعات البيانات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي على الصعيد العالمي.

دورة الحياة، مع ضآلة احتمالات استرداد التكاليف من قاعدة مستخدميه نظرا لانخفاض دخولهم. ومن منظور عملي وليس من منظور حقوق الإنسان، تبدي الجهات المانحة والحكومات في الاقتصاد العالمي اليومي استعدادا أكبر للاستثمار في نظم يحتمل أن تسترد تكاليفها جزئيا من الاستثمار في نظم لن تسترد من تكاليفها شيئا.

٢٨٦ - وإضافةً إلى مشاريع المياه الكبيرة المتعددة الأغراض التي تقوم على مفهوم التخزين، توجد تكنولوجيات لا مركزية لزيادة كمية المياه، وقد وصلت إلى عدة ملايين من الأشخاص بصورة جماعية. وينطبق على عدد كبير من هذه المشاريع وصف ''الاستخدام المتعدد'' بمصطلحات اليوم. وتمثل عدة مشاريع منها نهجا تقليدية ''محدثة''، وغالبا ما تكون قائمة على المجتمعات المحلية. وأشهر الأمثلة على ذلك هو تجميع مياه الأمطار، الذي تضطلع به المجتمعات المحلية على أوسع نطاق بالشراكة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ومن الأمثلة الأخرى المضخة المزودة بدواسة، وهي مضخة تعمل باستخدام القدم وتستخرج المياه الضحلة للأغراض المنزلية ولخدمة المزارع الصغيرة والمطابخ. ويعزى الفضل في إحياء وتحديث هذه الأساليب جزئيا إلى حالات الجفاف المتكررة، وجزئيا إلى الجهود الرامية إلى مواجهة القول بأن السدود الكبيرة هي الوسيلة الوحيدة لضمان أمن المياه. إلا أن غياب التمويل وعدم اهتمام واضعي السياسات حال دون بلوغ هذه النهج نطاقات تحويلية بحق (انظر Sovacool, 2012).

٢٨٧ - وفي كل مكان تُستخدم كلمة ''ماء'' مرادفا لكلمة ''حياة''؛ وتمثل إتاحة الماء للنساء الفقيرات واحدة من الأولويات الكبرى للتنمية المستدامة. وبهذا المعنى، يكون تاريخ مشاريع المياه الفاشلة في المناطق الريفية والحضرية مصدر تعلم. ومن الأسباب التي كثيرا ما تساق لتعليل ذلك الفشل هو أن أصوات النساء وآراءهن كانت تهمل قبل الشروع في هذه الجهود وأثناءها؛ وأن النساء هن مستخدمات المياه وبالتالي فإنهن أصحاب المعرفة والمصلحة. وبالتالي يكون اضطلاع النساء بأدوار فاعلة وأصواتهن وقيادتهن عناصر لا غنى عنها لإتاحة المياه على أساس مستدام يراعي المنظور الجنساني ويجب أن تتجاوز التمثيل ''الرمزي''. ولئن كان من الساذج القول بأن قيادة النساء لا هي ضرورية ولا كافية لمشاريع المياه المجتمعية المستدامة، فقد بينت العديد من دراسات الحالات الإفرادية من إثيوبيا وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا ونيبال والهند، وغيرها، أن وجود المرأة في مركز القرارات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي قد أدى إلى إنجاز المشاريع بفعالية أكبر من حيث التكاليف، وإلى زيادة عدد الأسر المعيشية المستفيدة من المياه، والحد من الفساد في تمويل مشاريع المياه (Fisher, 2006; Chattopadhyay and Duflo, 2004).

٢ - التصحاح

٢٨٨ - يعتبر التصحاح ضرورةً أساسية، ومع ذلك لا يزال البلايين في جميع أنحاء العالم محرومين من الوصول إلى مرافقه المحسنة. ومن المهم أن يكون مفهوما أن النساء والرجال يواجهون فيما يتعلق بالتصحاح مخاطر مختلفة وأن لهم في هذا المجال احتياجاتٍ متباينة، وذلك لأسباب اجتماعية وبيولوجية. فالفتيات والنساء مثلا يمكن أن يكنّ عرضةً للعنف الجنسي عند استخدامهن مرافق مشتركة أو خارجية، كما أن افتقار المدارس إلى المرافق الملائمة قد يؤدي إلى عدم انتظام الفتيات في الدراسة، لا سيما خلال فترة الطمث.

٢٨٩ - ومرافق التصحاح ''المُحسنة'' تشمل، وفقا لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف، المراحيض التي تُنظف بسكب الماء أو مراحيض الدَفق الموصولة بشبكات المجارير ومراحيض الحُفر المُحسنة ذات التهوية الجيدة ومراحيض التسميد، التي يرجح أن تكون عازلةً للفضلات المسببة للأمراض عن الإنسان. وهناك تصميمات شتى للمراحيض تناسب الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، ابتداء بالحُفر البسيطة المغطاة بالبلاطات وانتهاء بالمراحيض الجافة (الإيكولوجية) التي يمكن تصنيعها محليا رغم كونها أكثر تعقيدا (Nelson and Murray, 2008). بيد أن أكثر من ٢,٥ بليون نسمة لا يزالون محرومين من المراحيض المُحسنة؛ و ٧٦١ مليونا من هؤلاء يستخدمون مرافق مشتركة لا يعتبرها ''مُحسنة'' برنامجُ رصد إمدادات المياه والمرافق الصحية المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وقد انخفضت معدلات التغوّط في العراء في جميع البلدان النامية (منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، ٢٠١٣)، ولكنه لا يزال الطريقة المعهودة لقضاء الحاجة لدى أكثر من بليون نسمة يعيش ٩٠ في المائة منهم في المناطق الريفية.

٢٩٠ - ويشكل التغوّط في العراء خطرا شديدا على الصحة العامة فضلا عن مخاطره البيئية، إذ يؤدي إلى تفشي أمراض الإسهال وتلوث المياه على نطاق واسع. ويتزايد الاهتمام ببرامج التصحاح بعد الإهمال الذي طالها في السابق مقارنةً ببرامج توفير مياه الشرب؛ ويروج لها بشدة الباحثون في مجال الصحة، والحكومات التي تتعاون مع المجتمعات المحلية في هذا الشأن، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وما زال التصحاح لا يتلقى إلا ما يقرب من الدولار الواحد مقابل كل أربعة دولارات تُنفق على برامج المياه والتصحاح ككل (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢). ولكن السنوات الأخيرة شهدت تحولا عميقا أفضى إلى الاعتراف بالتصحاح كأمر لا غنى عنه للصحة والتنمية.

٢٩١ - والمرافق الصحية الأساسية، إذا كانت نظيفة وآمنة ويسهل إنشاؤها وصيانتها بتكلفة معقولة، استثمار كفيل بإحداث تحول جذري شديد الوقع على قدرات النساء

والفتيات. والمرأة، عند استخدامها المرافق الصحية، تحتاج إلى مزيد من الخصوصية مقارنةً بالرجل نظرا لما تفرضه عليها المعايير الاجتماعية، وتحتاج أيضا إلى وقت أطول في المراحيض (إذ يجب أن تقعد أو تجلس القرفصاء)، ويجب أن تأمن على سلامتها البدنية عند استخدامها مراحيض توجد خارج المترل، وقد تحتاج للذهاب إلى المراحيض عدة مرات يوميا خلال دورتها الشهرية. ولهذه الأسباب تربط بين توافر المرافق الصحية ومسألة المساواة بين الجنسين وكرامة المرأة صلةٌ لصيقة لا تقل أهمية عن الصلة بينهما وبين إمكانية الوصول إلى المياه. وعلى غرار الوصول إلى المياه، تتفاوت تفاوتا شديدا إمكانيةُ الوصول إلى المرافق الصحية في البلدان المنخفضة الدخل؛ وكما هو الحال بالنسبة للمياه تزداد بشدة معدلات التغطية بشبكات التصحاح في المناطق الحضرية عما هي عليه في المناطق الريفية (منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، ٢٠١٣). وحتى في المناطق الريفية نفسها، تصل التغطية إلى أدناها في المجتمعات المحلية البعيدة عن الطرق الرئيسية. ومن المقدر عموما أن أطفالَ الخُمس الأفقر من السكان في البلدان المنخفضة الدخل (في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) يتحملون العبء الصحي الناجم عن عدم كفاية المرافق الصحية مضاعفاً إلى نحو ٢٠ مرة بالمقارنة مع أطفال الخُمس الأغنى من السكان في البلدان نفسها.

٢٩٢ - والاتجاهات الجديدة في بحوث التصحاح ومساعي تعزيزه تركز في جانبها الأكبر على التوسع في التغطية عن طريق تطوير التكنولوجيات الحديثة ، وعلى تشجيع استخدام المراحيض، وتحسين أسواق منتجات التصحاح، والحثّ على تعظيم الدور الذي تقوم به الجهات الفاعلة من غير الدول، وتشجيع الإقلاع عن التغوط في العراء (Black and Fawcett, 2008؛ منظمة water.org[٤١]؛ مؤسسة بيل وميلندا غيتس). ويُذكر أن جهود المانحين (مثل مبادرة ''فلنُعد اختراع المرحاض'' [*Reinvent the Toilet*] التي أطلقتها مؤسسة غيتس) والجهود التي تُبذل في إطار الشراكات بين الحكومات والمجتمعات المحلية (مثل حملات التصحاح الشامل التي تقودها المجتمعات المحلية) يركز أكثرها على التصحاح المستدام لصالح الفقراء. وتولي حملات التصحاح الشامل بقيادة المجتمعات المحلية عنايةً فائقة للتصحاح في الريف، إذ أن هذا الأمر يعكس انبثاق المفهوم من المناطق الريفية (Kar and Chambers, 2008) علاوة على حدوث غالبية حالات التغوط في العراء في الريف. ولا يعتمد هذا النهج على الإعانات المالية بل إنه نهج يهدف إلى تعبئة المجتمعات المحلية للنهوض بالتصحاح من خلال تشجيع السكان على بناء دورات المياه/المراحيض الخاصة بهم بمواردهم المحلية بغية القضاء على عادة التغوط في العراء. كما تشجع حملات التصحاح.

(٤١) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بزيارة الموقع الشبكي التالي: http://water.org/.

الشامل المرأة على النهوض بأدوار قيادية، إلا أنها تستند إلى المفاهيم التقليدية التي تجعل من المرأة المسؤولة عن النظافة والنظام في الأسرة ويمكن بذلك أن تضيف إلى عبء العمل الواقع على كاهل المرأة (Mehta and Movik, 2011). وهنالك في جنوب آسيا وأمريكا الوسطى والجنوب الأفريقي أمثلة أخرى لجهود التصحاح الحضري في المدن تحتل فيها القيادة المجتمعية مركز الصدارة، فتجعل من التصحاح وسيلة لا لإنشاء المراحيض فحسب بل ولبناء المجتمعات المحلية أيضا. وهذه الأساليب، التي باتت هي النمط السائد بعد أن كانت فيما مضى مشاريع تجريبية، تشكل تحولا كبيرا بعيدا عن النُهُج التي كانت في السابق تقوم على العَرْض أو المرافق. وليس واضحا بعد ما إذا كان بالإمكان أن يستمر على مر الوقت استخدام هذه الأساليب المدفوعة بالطلب في سياقات متعددة، أو إذا كان من الممكن تكييفها مع الاقتصادات السياسية للبلدان المختلفة بما يسمح باستخدامها على نطاق واسع (انظر عن فييت نام مثلا: Harris, Kooy and Jones, 2011).

٢٩٣ - ولا يزال تعريف المراحيض المُحسنة (أو المعاد اختراعها) في سياق كل هذه الجهود يرتكز على الأجهزة المستخدمة فيها ولا يذكر إلا القليل عن معالجة مياه الفضلات قبل التخلص منها أو قبل إزالة الحمأة إذا كان المرحاض من نوع المراحيض الجافة. ومياه المجارير غير المعالجة والحمأة الغائطية التي تنتج عن الحُفر الطافحة تسبب تلوثا شديدا ولا يمكن تحمل تبعاتها. وإذا اعتُبر أن التصحاح المحسّن يقتضي معالجة مياه المجارير قبل تصريفها في البيئة، فسيصبح ٤,١ بلايين نسمة، لا ٢,٦ بليوناً فقط، محرومين منه (Baum, Luh and Bartram, 2013). ولذلك فإن تصميمات المراحيض المستدامة ينبغي أن تهدف ليس إلى الحدّ من التغوط في العراء فحسب بل وإلى التخلص أيضا من الفضلات المسببة للأمراض وإعادة تدويرها (Nelson and Murray, 2008). ولا يزال توفير التمويل للمرافق الصحية على النطاق المطلوب يشكل تحديا عالميا لم يتم التغلب عليه بعد، فهناك قدر كبير من عدم الثقة في التقديرات الحالية للتكاليف أما تقديرات الإنفاق في الأسر المعيشية الخاصة فتكاد تكون منعدمة. ويقدّر هاتون وبارترام (Hutton and Bartram, 2008) أن قرابة ٣٦ بليون دولار (بقيمة دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨) سيتعين استثمارها سنوياً لمدة ١٠ سنوات لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض عدد السكان الذين لا يمكنهم الحصول على خدمات التصحاح المحسنة إلى النصف (والثبات عليه). وإذا ما أضيفت تكاليف المعالجة الأولية لفضلات المراحيض والصيانة الطويلة الأجل، يمكن أن تفوق تكلفة ''التصحاح المستدام'' تكلفة بناء المرحاض وحده بما يتراوح بين خمس مرات و ٢٠ مرة. ويجري على صعيد الأحياء الفقيرة في الحضر تنفيذ مشاريع اجتماعية مبتكرة تهدف إلى التحويل الآمن للفضلات البشرية إلى حمأة قابلة للاستخدام مرة أخرى أو مصدر للطاقة المتجددة (مشروع

Sanergy على سبيل المثال)[٤٢] بحيث تُستغل إمكانيات استرداد التكاليف من خلال إعادة الاستخدام المنتِج، لكن هذه الجهود لا تزال في مراحلها التجريبية.

٢٩٤ - والتركيز الموجه إلى القضاء على عادة التغوط في العراء غاية في الأهمية. ولكنه ليس كافياً لتحقيق التصحاح المستدام أو المراعي للاعتبارات الجنسانية. فالمرافق الصحية النظيفة والآمنة يمكن أن تكون عاملا ممكّنا لتعليم الفتيات وحرية حركة النساء وللأمن الجسدي والجنسي للنساء والفتيات على السواء. غير أن مطلب المساواة بين الجنسين يقتضي ألا تكتفي البرامج المتعلقة بالمراحيض بالتعامل مع مشاكل التغوط وإدارة الأمراض، وأن تتصدى بنفس القدر من الجدية لمتطلبات الخصوصية والسلامة وإدارة النظافة الصحية في فترة الطمث. وغالبا ما تهمل الحملاتُ الوطنية والدولية لتعزيز التصحاح النظافةَ الصحية في فترة الطمث؛ ولم يُعترف إلا قريبا بكونها الثغرة البرنامجية الحيوية بالنسبة للأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ (منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، ٢٠١٣). فمرافق ومنتجات التصحاح المراعية للسلامة والخصوصية تمكّن الفتيات من الانتظام في المدارس وتخفف من عنائهن وما قد يشعرن به من خجل خلال فترة الطمث. وتشير الأدلة المستخلصة من جمهورية تنزانيا المتحدة ونيبال ونيجيريا والهند إلى أن الافتقار إلى المرافق الصحية والملابس النظيفة خلال فترة الطمث يمنع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة، وأن توافر المراحيض النظيفة والآمنة والتوعية بسبل الحفاظ على النظافة أثناء فترة الطمث يمكنان الفتيات من الانتظام في الدراسة. وتبين دراسات أخرى من كينيا والهند أن سوء النظافة في فترة الطمث وتغيُّر المرافق يؤديان بالفتيات إلى الشعور بالحرج والامتناع عن ممارسة أي أنشطة بدنية في فترة الاستراحة من الحصص وإلى البقاء في البيت، وأن توفير المنتجات الصحية المحسنة بتكلفة ميسورة وتوافر الخصوصية يحسنان من تجربتهن خلال السنة الدراسية ومن نوعية الحياة عموما (House, Mahon and Cavill, 2012؛ و McMahon and others, 2011؛ و Shah and others, 2013). وموجز القول أن احتياجات الرجل والمرأة في مجال التصحاح تتباين بشدة لأسباب بيولوجية واجتماعية. والاستثمارات في هذا المجال ينبغي أن توظّف وتُنفذ مع مراعاة هذه الاحتياجات الجسدية والمعايير الاجتماعية المرتبطة بها واتخاذهما شاغلا رئيسيا لها، ويعني ذلك أن البرامج الرامية إلى تحسين التصحاح لا يمكن أن تركز فقط على منع التغوط في العراء.

(٤٢) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بزيارة الموقع الشبكي التالي: http://saner.gy/.

٣ - مواقد الطهي

٢٩٥ - لا تزال القاعدة هي أن تقوم المرأة يوميا بطهي الطعام لأسرتها. ويشكل هذا الأمر جزءاً محورياً من اقتصاد الرعاية غير مدفوعة الأجر. ولذلك فإن المرأة وأطفالها، ولا سيما أصغر الأطفال سنا الذين يلازمونها طوال الوقت، يعانون أكثر من غيرهم من الآثار الضارة للدخان المنبعث من مواقد الطهي التي تعمل بإحراق الكتلة الأحيائية. كما أن الوقت الذي يُقضى في جمع الحطب أو الفحم، وهو عمل آخر يوكل إلى المرأة بالدرجة الأولى في البلدان النامية، يشكّل عبئا ثقيلا عليها وعلى أطفالها الذين يلازمونها في الغالب ويعرضها للأخطار أحياناً. ويضاف إلى ذلك أن الأسر المعيشية الريفية تقع على كاهلها أعباء عمل ثقيلة للغاية أثناء فترات الذروة في المواسم الزراعية، والوقت الذي يستغرقه جمع الحطب ترتفع تكلفته من حيث الفرص البديلة.

٢٩٦ - وتقضي المرأة ساعاتٍ طويلة كل يوم في البحث عن الوقود والطهي على نيران غير مغطاة يتصاعد منها الدخان الضار بالصحة. وهي لذلك تتضرر بدرجة غير متناسبة من ممارسات الطهي غير النظيفة التي تفتقر إلى الكفاءة ومن الاعتماد على أنواع الوقود الأحيائي (التحالف العالمي من أجل مواقد طهي نظيفة، ٢٠١٣). وعلى الصعيد العالمي، يعتمد ٣ بلايين نسمة تقريبا على أنواع الوقود الصلب للطهي والتدفئة؛ و ٧٨ في المائة من هؤلاء يسكنون المناطق الريفية وفقا لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع (انظر: www.se4all.org). ومواقد الطهي التقليدية التي تعتمد على إحراق الكتلة الأحيائية (أي المواقد التي تعمل بالخشب أو الفحم أو روث الحيوانات أو مخلفات المحاصيل) هي العامل الرئيسي المؤدي إلى تلوث الهواء في المنازل، وخصوصا عندما تستخدم في الداخل. ويتسبب هذا النوع من أنواع التلوث في أكثر من ٤ ملايين حالة وفاة على الصعيد العالمي، كما أن تلوث الهواء في المنازل وتلوث الهواء المحيط أصبحا يشكلان معا الخطر الصحي البيئي الأشد على المستوى العالمي. وفي جنوب آسيا والصين، تساهم مواقد الطهي التي تعمل بأنواع الوقود الصلب، والتي تعتمد في الهند على إحراق الكتلة الأحيائية ويعتمد أكثرها على الفحم في الصين، بأكبر حصة على الإطلاق في تلوث الهواء في المنازل. وتتجلى الأعباءُ التراكمية الناتجة عن الإصابة بالأمراض وانبعاث الكربون الأسود واستنشاق الجسيمات الدقيقة في أمراض الجهاز التنفسي والتهابات الرئة وانخفاض وزن المواليد وفي مشاكل صحة القلب (Fullerton, Bruce and Gordon, 2008).

٢٩٧ - والمزايا المحققة على صُعد الصحة والدخل ووفورات الوقت إذا ما تسنى للأسر المعيشية التحول إلى مواقد طهي أكثر كفاءة تعتمد على طرق أنظف لإحراق الوقود، مزايا

مهمة للمجتمعات المحلية عموما. وكما هو الحال بالنسبة للمياه والتصحاح، توفر هذه المزايا للمجتمعات المحلية آثارا خارجية إيجابية تتجاوز بكثير الفوائد التي تجنيها المرأة. وفي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، يعزى جانبٌ كبير من انبعاثات الجسيمات الدقيقة في الهواء المحيط (وليس الهواء في الأماكن المغلقة فحسب) إلى الطهي بأنواع الوقود الصلب.

٣٠٠ - ويعتبر الاستثمار الضخم في المواقد التي تعمل بكفاءة بأنواع الوقود الصلب، ولا سيما في المناطق الريفية وتلك المحيطة بالحضر، استثمارا يراعي الاعتبارات الجنسانية ويوفر في الوقت نفسه مسارا نحو الاستدامة. ولعله من الأفضل، لأسباب صحية ولمنع تلوث الهواء في الأماكن المغلقة، التخلي عن مواقد الطهي نهائيا والتحول إلى أنواع أنظف من الوقود مثل الغاز النفطي المسيل أو الغاز الطبيعي، إلا أن هذا المسعى أكثر طموحاً من غيره.

٢٩٩ - وفيما يتعلق بالبيانات المتعلقة بالماء والتصحاح، لا يتوافر عن إمكانية الحصول على مواقد طهي تعمل بكفاءة إلا النذر اليسير من البيانات المصنفة حسب البلد والتقسيم الخمسي للفئات السكانية (انظر: Anenberg and others, 2013). ويُعزى ذلك جزئيا إلى أن مسألة مواقد الطهي النظيفة لم تُدرج إلا أخيرا كمحور هام من محاور التركيز في سياق الإنفاق الحكومي وعمليات جمع البيانات العامة التي تتم بشكل روتيني. وغالبا ما تركز سياسات الطاقة الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر على إدخال الكهرباء ولا تعكس على النحو الكافي أهمية أنواع الطاقة المستخدمة في الطهي. والاستثناء من هذه القاعدة لا يزال هو البرنامج الوطني الضخم الذي نظمته الصين لتحسين المواقد والذي انتهى العمل به بعد أن يسّر الحصول على ١٨٠ مليون موقد مُحسن (Sinton and others, 2004).

٣٠٠ - ورغم الاهتمام السياساتي المتزايد، لا يزال الاستثمار الحكومي في مواقد الطهي الأنظف غير كاف. وأول العوامل المؤثرة على الدعم المقدم لتوفير مواقد الطهي الأنظف هو أن التدخلات الميدانية التي كانت مواقد الطهي موضوعها تباينت آثارها تباينا كبيرا، فاعتُبر بعضها غير ذي أثر على الإطلاق وارتئي أن البعض الآخر ساهم في حدوث تحسن متواضع على صعيد الصحة يصعب تقييمه كمياً أو أتى بنتائج أقل من المتوقع بالنسبة للحدّ من تلوث الهواء داخل الأماكن المغلقة (انظر: Anenberg and others, 2013). والواقع أن تصميمات مواقد الطهي ''النظيفة'' وأوجه الكفاءة المرتبطة بالإحراق التي توفرها، تتفاوت هي نفسها تفاوتا كبيرا، ابتداءً من الأنواع ذات المداخِن الطاردة للدخان إلى الخارج وانتهاء بالأنواع التي لا تتميز إلا باستخدامها كميةً أقل من الوقود ولكنها تُبقي التلوث الناجم عن الجسيمات الدقيقة داخل الأماكن المغلقة. والمرجح أن يكون أثر استخدام المواقد التي تعمل بكفاءة على

الدخل أثراً إيجابياً بشكل متسق، إذ أن الكثير من المواقد المحسنة يحرق من الوقود نسبة أقل مما تحرقه الأنواع غير المحسنة بما يتراوح بين ٣٠ و ٦٠ في المائة؛ ويمكن أن يشكل ذلك وفورات ذات شأن للأسر المعيشية الريفية التي تنفق قرابة العشرة في المائة من دخلها الشهري على الطاقة (Miah and others, 2010).

٣٠١ - والعامل الثاني المأخوذ في الحسبان هو أن إنتاجَ مواقد للطهي قد ترغب المرأة في استخدامها وتسويق تلك المواقد للأسر ذات الدخل المنخفض مسألةٌ تكتنفها التحديات. فمعظم التدخلات المتعلقة بمواقد الطهي، حتى عندما تخلص إلى الارتياح لأنواع المواقد ولدرجة استخدامها، تُبلغ أيضا باستمرار استخدام المواقد التقليدية لطهي الأغذية الأساسية (التي يتغير مذاقها على ما يبدو عند استخدام المواقد المحسنة). ويضاف إلى ذلك أن هناك أدلة غير موثقة تشير إلى أن النساء لا يردن التخلي عن ميزة امتلاك موقدين رغم الفوائد التي يجنينَها من الاستخدام المستمر للموقد الأكثر كفاءة. وهذا ''التكديس'' للأجهزة يجعل رصد الآثار الصحية أمرا عسيرا ويزيد من صعوبة بيع المواقد الجديدة. وفي مجال الطهي خصوصا، قد يفضل الرجال والنساء جوانب مختلفة من المواقد النظيفة. فالمفترض أن المرأة تقدّر، أكثر من الرجل، حُسنَ شكل الموقد وتوفيره بيئة خالية من الدخان، أما الرجل فيهمه الحصول على الوجبات في موعدها والاحتفاظ بالمذاق التقليدي للطعام. وهذه الآراء ليست متعارضة بالضرورة إلا أنها تشكل تحديات على صعيد التسويق. ومن المقدر أن ١٦٦ مليون أسرة معيشية أصبحت الآن تستخدم مواقد محسنة ذات تكلفة يسيرة نسبيا، منها ١١٦ مليون أسرة في الصين و ٢٢ مليونا في جنوب آسيا. ورغم أن إحداث تغير ضخم لا يزال أمرا بعيد المنال، فقد أبلغ الكثير من المنظمات غير الحكومية العاملة في آسيا وأفريقيا، مثل Practical Action و Groupe énergies renouvelables, environnement et solidarités (GERES) Cambodia [مجموعة الطاقة المتجددة والبيئة والتضامن، كمبوديا] و Potential Energy، بتحقق نتائج مبشرة فيما يتعلق باستخدام المواقد وباشتراك النساء بشكل محوري في تصميم المواقد واختبارها وتسويقها على الصعيدين الاجتماعي والتقليدي (انظر: التحالف العالمي من أجل مواقد طهي نظيفة، ٢٠١٣).

٣٠٢ - لقد أصبحت مسألة مواقد الطهي جزءا لا يتجزأ من النقاش الدائر بشأن التخفيف من تغير المناخ. وبات من المعتاد أن يُعترف بأن الأنواع الأنظف من مواقد الطهي من شأنها أن تمكّن المرأة وأن تحسن صحة البشر وتخفف من الاحترار العالمي، وأنّ هناك بالتالي صلة مفيدة لجميع الأطراف بين مسائل المناخ والطاقة والفقر. ويقلل الحدّ من استخدام الوقود الصلب من الانبعاثات الضارة، حتى وإن كانت جميع المواقد تنتج مجتمعةً نسبة ضئيلة للغاية

من إجمالي الانبعاثات (من طن إلى ٣ أطنان من ثاني أكسيد الكربون في السنة، لكل موقد) (Lee and others, 2013). ولعل الأمر الأكثر أهمية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هو انبعاثات الكربون الأسود (السُخام)، وهو ملوث للهواء وعامل مؤثر في الاحترار العالمي ومشوّه للمناخ الإقليمي ينتج عن المواقد التي تعمل بإحراق الكتلة الأحيائية أو الفحم ويولد قدرا كبيرا من الاحترار على المدى القصير. ويقدّر أن نصف الكمية الإجمالية من الكربون الأسود المنبعثة في جنوب آسيا تنتج عن المواقد التي تعمل بإحراق الكتلة الأحيائية وأن هذه الانبعاثات تؤثر سلبا على انتظام الرياح الموسمية ويمكن بالتالي أن تؤدي إلى ندرة المياه. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن البحوث المستفيضة عن مصادر الكربون الأسود تبين أن الطهي بالوقود الأحيائي في المناطق السكنية قد يؤدي، أو لا يؤدي، إلى أثر احتراري بسيط ينجم عن ملوثات قصيرة العمر، إلا أن حجم هذا الأثر، إن وُجد، غير مؤكد بالمرة. ويزيد عن ذلك قليلا الأثرُ الاحتراري القصير الأجل لإحراق الفحم في المناطق السكنية، وإن كانت ''درجة التيقن [منه] منخفضة'' أيضا (Bond and others, 2013).

٣٠٣ - ومكّنت الآثار المناخية الظاهرة من تمويل وتسويق البرامج المتعلقة بالمواقد من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وآلية التنمية النظيفة، وصندوق قروض الطهي النظيف وغير ذلك من الأشكال الجديدة للتمويل المبتكر المخصص لمكافحة انبعاثات الكربون[٤٣]. لكن البيانات لا تتيح الكثير من الضمانات لتأكيد أن التقليل من إحراق الوقود الأحيائي سيخفف على نحو مجدٍ من تغير المناخ على المدى القصير. وما يسمى بالمكاسب المشتركة في مجال التخفيف من تغير المناخ الناجمة عن استخدام المواقد النظيفة، ومنها مثلا تحسين صحة المرأة على وجه الخصوص وخفض تكلفة الوقود من حيث الوقت المنفق في جمعه و/أو تكلفته المالية، يطغى على المكاسب المتعلقة بالمناخ نفسه. والواقع أن المكاسب المتعلقة بصحة المرأة والطفل وبتخفيف عبء العمل غير مدفوع الأجر الواقع على عاتقيهما ينبغي أن تكون كافية في حد ذاتها لتوفير أساس منطقي قوي للاستثمار في مواقد الطهي النظيفة في إطار برنامج عمل التنمية المستدامة.

٤ - الكهرباء

٣٠٤ - المثال الأخير لأنواع الاستثمار التي تحدث تحولا جذريا هو الكهرباء. فتوافر إضاءة آمنة ويُعتمد عليها بتكلفة يسيرة يبدل حياة الناس من نقيض إلى آخر. ويعني توافر الكهرباء

(٤٣) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع الشبكي للتحالف العالمي من أجل مواقد طهي نظيفة، من خلال الرابط التالي: http://carbonfinanceforcookstoves.org.

أن الرجال والنساء بإمكانهم العمل لفترات أطول أو بدوام أكثر مرونة إذا اقتضت الحاجة ذلك، وأن الأطفال أو البالغين يمكنهم الاستذكار في المساء في إضاءة جيدة، وأن الهواتف الجوالة التي أصبحت وسيلة الاتصال الأساسية للعمال الفقراء سيسهُل شحنها. والإضاءة الكهربائية أكثر أمانا بكثير من الشموع ومصابيح الإضاءة ذات الشعلة غير المغطاة التي تعمل بالكيروسين. كما أن أنواع الإضاءة الفتيلية، مثل الشموع ومصابيح الكيروسين، تنبعث منها كميات كبيرة من الكربون الأسود، ولكن مصابيح الكيروسين، على العكس من مواقد الطهي التي تعمل بإحراق الكتلة الأحيائية، ينبعث منها نوعٌ من الكربون الأسود يكاد يكون نقيا ولا يحتوي إلا القليل من الكربون العضوي (Lam and others, 2012). والافتقار إلى القدر الأساسي من الكهرباء يضع الأسر المعيشية تلقائيا في فئة ''الفقراء''، وبهذا المقياس يظل ما يزيد على ١,٣ بليون نسمة من الفقراء.

٣٠٥ - ورغم أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن من ضمنها أهداف أو غايات تتعلق بالكهرباء (أو الطاقة)، يعتبر الحصول على خدمات الكهرباء الأساسية شرطا مسبقا لتحقيق المساواة بين الجنسين وليس فقط لأغراض التنمية عموما (Cabraal, Barnes and Agarwal, 2005). والغاية الأساسية في إطار الهدف ٣ المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين تتمثل في إزالة التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم، وقد أتاح توافر الكهرباء للمزيد من النساء في مختلف مستويات الدخل أن يقرأن وأن يشاهدن التلفاز (انظر: Preira and others, 2011، وبرنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة، ٢٠٠٤، المذكور في المرجع نفسه). وتحتاج الكهرباء أيضا المشروعاتُ الصغيرة التي تديرها في الغالب النساء. ويحسن توافر الكهرباء الهياكل الأساسية للرعاية الصحية عموما، حيث يمكن بذلك أن تعمل العيادات بعد غروب الشمس وأن تُخزن اللقاحات في أماكن حفظ باردة ويحال دون إجراء عمليات الولادة في الظلام. ويرتبط معدل وفيات الأمهات على وجه الخصوص ارتباطا وثيقا بتوافر الكهرباء (Sovacool, 2012). ويرتفع بشكل غير متناسب معدل وفيات الأمهات بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والرابعة والثلاثين (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ (أ))، ومن المعروف أن عمليات الولادة التي تتم دون إضاءة تسبب الكثير من حالات الإصابة بالعدوى والوفاة. وبناء على ذلك، يعتبر توافر القدر الأساسي من الكهرباء أمرا لا غنى عنه لتوسيع نطاق قدرات المرأة.

٣٠٦ - وتتفاوت بشدة التكاليف التقديرية لتوفير خدمات الكهرباء الحديثة للمحرومين منها حاليا ويبلغ عددهم ١,٣ بليون نسمة، غير أن تقرير توقعات الطاقة في العالم يقدّر هذه الاحتياجات بما مجموعه ٤٩ بليون دولار سنويا حتى عام ٢٠٣٠ (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٢). ويعتمد النطاق الذي تتراوح بينه هذه التقديرات على كيفية تحديد التكاليف

الرأسمالية، غير أنه يعتمد أيضا على الافتراضات المتعلقة بأسعار الوقود وأوجه كفاءة الأجهزة الكهربائية. ومن المعتاد أن تؤخذ تكاليف الصيانة المستمرة في الحسبان عند تقييم تكاليف الكهرباء المتوافرة عن طريق الشبكات، ولكنها كثيرا ما تُغفل عند حساب التكلفة بالنسبة للأنظمة الأصغر حجما التي تستخدم في المنازل وعلى مستوى المجتمعات المحلية. ولا يزال التوسع في الشبكات المركزية هو الحل الأكثر كفاءة بالنسبة للمناطق الحضرية المكتظة بالسكان المتوسطي الدخل مثلما هو الحال في الصين وجنوب أفريقيا. ولكن الاعتبارات المتعلقة بالتكاليف الرأسمالية وانخفاض توقعات استرداد العائد يمنعان القطاع الخاص من الاستثمار في المرافق العامة في الأسواق الريفية ذات الدخل المنخفض والكثافة السكانية القليلة (Bazilian and others, 2012) حتى مع اتجاه الكثير من البلدان النامية، لأسباب تتعلق بالكفاءة وبالإيديولوجية أيضا، إلى خصخصة خدمات الطاقة التي تقدمها.

٣٠٧ - ومن المهم التنبه إلى التجاذُب الحالي بين توفير الكهرباء لغير المربوطين بشبكاتها وزيادة انبعاثات غاز الدفيئة، والراجع إلى نموذج الخدمة التقليدي المستند إلى شبكة مركزية تعتمد على الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري. وأغلبية من يعيشون في الظلام هم عموما من ساكني الريف، وقد اجتمعت قدرتهم المنخفضة على الدفع لقاء الخدمات واحتياجهم الشديد لها مع اعتبارات تغير المناخ العالمي لتجعل من الأنظمة اللامركزية المعتمدة على مصادر الطاقة المتجددة في صدارة التوصيات السياساتية المتعلقة بالطاقة المستدامة، وذلك وفقا لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وهناك خيارات عدة في فئة الأنظمة اللامركزية أو أنظمة الشبكات المتناهية الصغر التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة. وهي تشمل الأنظمة الفائقة الصغر التي تنتج حوالي ١٠ وات في المتوسط (''pico'') ولا تكفي إلا لإضاءة بضعة مصابيح وشحن الهواتف الجوالة؛ أو أنظمة الطاقة الشمسية المترلية التي تشغّل المراوح وعددا من المصابيح الكفؤة يتراوح بين أربعة وخمسة مصابيح وتلفازا واحدا، وتنتج ما متوسطه ٣٠-٤٠ وات للوحدات الأكثر مبيعا؛ أو أنظمة الشبكات المصغرة التي تعرض عدة خدمات موجهة للمجتمعات المحلية وتحتاج استثمارا مبدئيا أكبر حجما إلا أنها تولد الكهرباء بتكلفة تقل عن تكلفة الأنظمة المترلية حسب ما تذكر مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وربما يكون توسيع أنظمة الشبكات المتناهية الصغر واستنساخها أسرع من الشبكات المركزية في المجتمعات المحلية القليلة الموارد، إلا أن دراسات الحالة تبين أن تكاليف وقدرات الصيانة المستمرة لا يمكن أن تعتبر أمرا ثانويا عند تحليل التكلفة - العائد. ويمكن أيضا اعتماد الأنظمة التي تمزج بين النموذج التقليدي ومصادر الطاقة المتجددة على مستويي المجتمع المحلي الواحد أو المجتمعات المحلية المتعددة، من خلال الجمع بين الفُلطائية الضوئية والرياح أو حتى بينها وبين وقود الديزل، وتوفير قدر من استقرار الخدمة شبيه

بما توفره الشبكات وتقديم مجموعة من التطبيقات الإنتاجية تتجاوز الاستخدام المترلي (Guruswamy, 2011).

٣٠٨ - ويُعرّف الوصول إلى القدر الأساسي من الكهرباء حاليا بأنه توافر وصلةٍ كهربائية في المترل. وتوفير الحد الأدنى من الكهرباء لعدد ١,٣ بليون نسمة محرومين منها لغرض الإضاءة البسيطة وتشغيل مروحة ومذياع أو تلفاز لا يشكل إلا نسبة صغيرة للغاية من الاستهلاك العالمي الحالي من الكهرباء، غير أن الأثر المترتب عليه قد يكون بالغ الوقع. وهكذا يتبين أن المناخ لا يتعرض لخطر مباشر من جراء توفير القدر الأساسي من الكهرباء للفقراء، حتى وإن اعتمد استهلاكهم بالكامل على أنواع الوقود الأحفوري. ولكن إدماج مصادر الطاقة المتجددة في شبكات الكهرباء والتوسع في الخيارات اللامركزية من خلال استخدام مصادر الطاقة النظيفة التي تقلل من الضرر الواقع على الصحة العامة ومستوى التلوث بالجسيمات الدقيقة خطوتان شديدتا الأهمية لمنع تكريس الهياكل الأساسية الجديدة المعتمدة على الوقود الأحفوري. وتوفير القدر الأساسي من الخدمات ليس إلا البداية. وسيقتضي القضاء على الفقر تجاوز هذه الخطوة (Sovacool, 2012). وكما هو الحال بالنسبة لمواقد الطهي، ينبغي أن يعكس مفهومُ الاستدامة فيما يتعلق بخدمات الكهرباء آثارها النسبية في المناخ وفي الإمكانات التي توفرها خيارات المركزية واللامركزية والطاقة التقليدية والطاقة المتجددة على حد سواء.

٣٠٩ - وبرامج الكهربة اللامركزية للريف، مثلها مثل سائر التدخلات، نجحت في بعض المناطق وفشلت في مناطق أخرى لأسباب مالية وسياسية واجتماعية. ورغم أن خدمات الكهرباء الأساسية لا تزال مطلبا حيويا لتحقيق التنمية المستدامة، فإن التكنولوجيات، أيا كانت تكاليفها أو درجة تحملها لتحديات المناخ أو طرق انتشارها، لا يمكن أن تضمن أن الكهرباء المولدة والمستخدمة ستحسن بالفعل من المساواة بين الجنسين. والدراسات المجراة عن النساء والكهرباء خلصت إلى أن توافر الإنارة الكهربائية يتيح للمرأة قضاء مزيد من الوقت مع أطفالها وأداء أعمالها اليومية بصورة أسرع والإكثار من المطالعة. ولكن الأنظمة الشديدة الصغر والمحدودة توفرا قدرا قليلا من الكهرباء تتزاحم عليه احتياجات الطهي والاستذكار ومشاهدة التلفاز (Jacobson, 2007)؛ وسيكون لطرق تخصيص الطاقة داخل كل أسرة معيشية ولمراكز القوى فيها القول الفصل فيمن يستخدم الكمية المتاحة ولأي الأغراض تُستخدم (انظر: Agarwal, 1997). وقد يستلزم تعزيز المساواة بين الجنسين على نحو إيجابي الاعتماد على الأنظمة ذات القدرة الأكبر من قدرات الأنظمة الفائقة الصغر (المسماة ''pico'')، بصرف النظر عن تكاليفها المرتفعة. واستنادا إلى معايير تحسين القدرات

المقترحة في هذا الفصل، ربما تكون الأنظمة الصغيرة وليس الأنظمة الفائقة الصغر (''pico'') هي تلك التي تيسر الطريق الأكثر استدامة.

دال – السياق المؤسسي للاستثمارات

٣١٠ – ليس هناك شكٌ في أن السياق المؤسسي للاستثمار في الاستدامة والقدرات يتسم بأهمية بالغة. وكل قطاع من القطاعات الأربعة التي تم تحديدها كقطاعات ذات أولوية يعتمد على تكنولوجيات مبتكرة و/أو ميسورة التكلفة، ويمكن بسهولة اعتبار التكنولوجيات العنصرَ الأساسي لضمان نجاح الاستثمارات في مجالات المياه والتصحاح ومواقد الطهي والكهرباء. ولكن التكنولوجيا ليست إلا جزءا من مجمل قصة أي استثمار، لأن التكنولوجيات تُنشر في سياق مؤسسي ومالي وإلى مستخدمين لهم قيَمهم وآراؤهم الخاصة وضمن اقتصادات سياسية محددة. ويحدد السياقُ المؤسسي بقدر كبير مَنْ تتوافر لهم الخدمات وشروط وصولهم إليها. وتقوم الآن مشاريع كثيرة في مجال المياه والتصحاح والطاقة بإشراك المرأة على جميع المستويات، بدءا من التخطيط إلى التسويق والتمويل. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة على التدخلات الأكثر اعتمادا على الأسواق، مثل تلك المتعلقة بمواقد الطهي النظيفة أو الإضاءة ذات الكفاءة خارج نطاق شبكات الكهرباء؛ وينطبق بشكل متزايد أيضا على شبكات المياه وأنظمة التصحاح. ولكن المتطلبات المؤسسية اللازمة للتوسع في التغطية لصالح المحرومين من الكهرباء وعددهم ١,٣ بليون نسمة أو لصالح من يفتقرون إلى المرافق الصحية وعددهم ٢,٥ بليون نسمة، متطلباتٌ مهولة حقا.

٣١١ – وكان التوسع في خدمات الإمداد بالمياه والتصحاح والكهرباء يتم في الماضي من خلال استثمارات القطاع العام، فقد درجت العادة على أن تكون شبكات المرافق العامة قطاعا احتكاريا. ومنذ ثمانينات القرن الماضي، فُتح المجال أمام القطاع الخاص لتقديم هذه الخدمات في البلدان النامية. وازدادت مشاركة القطاع الخاص لأن القطاع العام لم يقدم الخدمات إلى ذوي الدخل المنخفض ولأن الاقتصاد السياسي العالمي أصبح أكثر ترحيبا بالأسواق وأكثر تشككا في دور الدولة (انظر على سبيل المثال البنك الدولي، ٢٠٠٣). وخلال الفترة نفسها، أصبحت اللامركزية ومشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني النمط السائد في قطاعات الخدمات هذه. أما قطاع مواقد الطهي فلم يدخل أبدا بالكامل ضمن القطاع العام. واعتبرت المواقد أساسا عناصر استهلاكية قائمة بذاتها، على الرغم من أن البرامج الوطنية وبرامج المانحين الرامية إلى تحسين المواقد والطاقة المعتمدة على الغاز الحيوي قائمة منذ وقت طويل (وأصبحت الآن في ازدياد).

٣١٢ - وترتب على ذلك إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال المرافق العامة المركزية أو شبه المركزية، وحققت تلك الشراكات نتائج متفاوتة (Bazilian and others, 2011). وكثيرا ما تذهب المؤلفات المؤيّدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى أن هذه الشراكات هي السبيل الوحيد للمضي قدما، حيث إن قطاع الدولة لا يملك لا الأموال ولا القدرات والمصداقية اللازمة لتوسيع نطاق توفير الخدمات. ولكن دراسة شاملة حديثة عن تمويل المياه والتصحاح في ١٧ بلدا، أجرتها آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بجميع المسائل المتعلقة بالمياه العذبة بما في ذلك التصحاح (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية) ومنظمة الصحة العالمية، تبين أن ٨٠ في المائة من تمويل هذا القطاع (من غير الأسر المعيشية) لا يزال يأتي من الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢). وتفيد الحجج التي تساق ضد شراكات القطاعين العام والخاص أن الخصخصة تقلص دور الدولة لتصبح مجرد سلطة لصون الممتلكات الخاصة وضمان العقود الخاصة في حين تغفل إخفاق دول كثيرة في توفير أسباب الحياة للفقراء وما لهذا الإخفاق من تداعيات. ولا يزال هناك تباين في الأدلة المتوافرة بشأن ما إذا كانت الشراكات بين القطاعين العام والخاص تحقق الفائدة للمرأة ذات الدخل المنخفض بتوفيرها خدمات موثوقة تتسم بالكفاءة فتقلل من تكاليف التكيف وحالات عدم التيقن، أم أنها تضر بالمرأة لأنها تتطلب منها مساهمات نقدية ورسوم استخدام قد لا تملكها.

٣١٣ - ورغم التأكيد في العقود الأخيرة على نواحي قصور البرامج التي تديرها الحكومات ومع أن الدول كثيرا ما تعاني من سوء الإدارة، تشير الأدلة إلى أن الدول لا تزال ذات أهمية محورية للاستثمارات الاجتماعية واسعة النطاق. وأحد الأمثلة المعروفة لذلك هو مشروع مواقد الطهي النظيفة الذي نفذته الصين في الريف، فقد غيّر البرنامج حياة أكثر من ١٠٠ مليون أسرة معيشية بتزويدها بمواقد محسنة، وترافَق ذلك مع بذل جهود منسقة من جانب وزارات وطنية متعددة ومسؤولين متعددين على مستويات البلديات والقرى علاوة على شركات الطاقة في الأرياف والمؤسسات المحلية لخدمات الطاقة (Sinton and others, 2004). ومن أمثلة البرامج المدارة وطنيا لإيصال الكهرباء إلى الأرياف البرنامجُ الوطني لإدخال الكهرباء في جنوب أفريقيا بعد إلغاء الفصل العنصري. ونجح هذا البرنامج المطبق على نطاق واسع في مضاعفة التغطية بخدمات الكهرباء خلال فترة قصيرة، وتميز باشتراك نخبة من أصحاب الامتيازات من القطاع الخاص في العمل على تحقيق هدف يعتبر في الأساس من أهداف القطاع العام.

٣١٤ - ويندر العثور على أمثلة لبرامج ضخمة من هذا القبيل دون أن يكون للدولة دور محوري فيها. وجدير بالذكر أن المشاريع الخاصة، والخدمات والتمويل المدفوعَين بالطلب، والضغوط التي تمارسها من القاعدة إلى القمة المنظماتُ غير الحكومية، وأثر التبيان العملي لفوائد المشاريع التجريبية، أمور تتسم كلها بأهمية بالغة. ولكن الكثير من المؤلفات التي تتناول أهمية الجهات الفاعلة من القطاع الخاص وما تدخله من ابتكار في مجال الخدمات الأساسية تخلُص إلى ضرورة أن تضع الدولة إطارا سياساتيا تمكينيا وأن تعمل على إنفاذه، وأن توفر المساعدة المباشرة إلى أشد السكان فقراً، وأن توجه تدفق البضائع الجماهيرية وتحدد الفئات المستهدفة بها، وذلك إذا ابتُغي توفير خدمات المياه والطاقة على نحو يشمل الجميع. وقد سيقت أسبابٌ مختلفة لتبرير فشل بعض التدخلات الواعدة في تحقيق الإنجاز المطلوب، منها مثلا عدم كفاية الإعانات المالية الحكومية وضعف الهياكل الأساسية، وضعف الإدارة وسوء التنظيم (Zhang and Smith, 2007؛ و Bailis and others, 2009؛ و Pereira and others, 2011؛ و Harris, Kooy and Jones, 2011؛ و Sovacool, 2012). ولا يمكن للجهات الفاعلة من القطاع الخاص الاستفادة من الفوائد غير المباشرة، أو تقديم الخدمات إلى قاعدة مستخدمين يعيشون في فقر مدقع، أو ضمان الاحتياجات الأساسية أو السلامة البيئية على حد سواء. فهذه ليست من اختصاصاتها.

٣١٥ - وفي الوقت نفسه، أخذت في التغيّر بسرعة طبيعةُ مشاركة القطاع الخاص في خدمات المياه والتصحاح والطاقة، ولا سيما بالنسبة لمقدمي الخدمات الذين يعملون مع الشرائح الخُمسية الأقل دخلا من السكان. فهذه ليست كيانات مؤسسية كبيرة بل هي كيانات شبه رسمية صغيرة الحجم، تكون في بعض الأحيان كيانات تجارية بحتة وتجمع في أحيان أخرى بين الجانبين الاجتماعي والتجاري، ويتسم معظمها بالمرونة وبطابع العمل الحر. ومن الأهمية بمكان أن يشارك القطاع العام مع القطاع الخاص (أو القطاعات الخاصة) في جهود التنمية المستدامة، وأن يقوم بتنظيمه مع الاستفادة في الوقت نفسه مما يقدمه من إمكانيات لخلق الخدمات والأسواق. غير أن التنظيم والرقابة قد يكونان من القدرات التي تفتقر إليها الدول الصغيرة، ولا سيما بالمقارنة مع الشركات المموَّلة تمويلا جيدا التي يتوجب على تلك الدول في بعض الأحيان أن تتفاوض معها. ولذلك فتنظيم القطاعين الخاص والعام والرقابة عليهما، هما أيضا من مهام ممثلي المجتمع المدني والحركات الاجتماعية. فهذه الكيانات، وإن كانت تفتقر إلى التجانس، تكون في كثير من الأحيان جماعات ضغط فعالة و/أو جهات رقابة تعمل لصالح المجتمعات المحلية المهمشة أو غير المشمولة بالخدمات.

٣١٦ - وفي هذه البيئة المؤسسية المعقدة التي يعمل فيها عددٌ من مقدمي الخدمات جنباً إلى جنب، لا يمكن للاستثمارات الموجهة للتنمية المستدامة أن تصل إلى درجة التوسع المطلوبة إلا عن طريق إقامة تحالفات بين جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وتُظهر الجهود المبذولة في العصر الراهن أن مثل هذه التحالفات ممكن بالفعل في قطاعات المياه والتصحاح والطاقة. فمنظمة غرامين شاكتي [Grameen Shakti] (جهة غير ربحية) من الجهات الفاعلة الأساسية التابعة للقطاع الخاص التي تعمل في مجال توفير الطاقة الكهربائية من خارج شبكات الكهرباء في بنغلاديش، وقد ركَّبت أنظمة طاقة شمسية فوق ما يزيد على مليون مترل. وتستعين المنظمة بالتمويل المقدم من مؤسسة التمويل الدولية وحكومة بنغلاديش لتقديم ائتمانات بالغة الصغر ذات شروط سخية إلى المشترين (Pachauri and others, 2012). ويجري الآن التوسع في الشبكات الضخمة لنُظم تجميع مياه الأمطار في الهند التي أُنشئت بمبادرة جماعات مثل تارون بهارات سانغ [Tarun Bharat Sangh] وغرافيس [Gravis]، ويتم ذلك بدعم من الحكومة، وفي بعض الأحيان بتكليف حكومي، وبغرض محاكاة المئات من التجارب الناجحة (الهند، وزارة الموارد المائية، ٢٠١٢). وتنتشر بسرعة وبدعم من الوكالات الدولية والحكومات الوطنية حملاتُ التصحاح الشامل التي تقودها المجتمعات المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهذه الحملات عبارة عن نهج تشاركي غير قائم على الإعانات المالية يهدف إلى بناء المراحيض واستخدامها (انظر على سبيل المثال: Rukuni, 2010). أما مشاريع مواقد الطهي التي تنفَّذ مع الجماعات النسائية وجماعات المجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية والجهات الربحية لتصنيع المواقد، فتعمل مع ملايين المستفيدين في أفريقيا وأمريكا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرقها. وتثبت هذه الأمثلة أن التحالفات التي تحدث تحولات جذرية يمكن أن تقوم بل هي موجودة بالفعل، وأن الأشكال الجديدة للروابط بين الدولة والأعمال التجارية والمجتمع قادرة على تمكين التنمية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني.

٣١٧ - وعلى الرغم من القصور الذي يعتري الكثير من الجهود التي تقوم الدول بإدارتها، تشير الأدلة التاريخية إلى ضرورة إبرام الدول عقودا مع سكانها وأن تفي بشروطها، ولو كان ذلك بصورة جزئية. وهذا أقرب إلى ما يُطلق عليه اسم ''الدولة الإنمائية'' التي تُساءَل، مع جهات اجتماعية فاعلة أخرى، أمام جميع النساء والرجال في نهاية المطاف (Evans, 1995). ويتوافق ذلك مع الدعوة إلى أن تمتثل البلدان لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، التي تشمل المساواة بين الجنسين وتوفير المستوى المعيشي اللائق. والتنميةُ المستدامة التي تحقق التوسع في القدرات على نطاق واسع تتطلب دولة نشطة يمكن مساءلتها.

هاء – تمويل الاستثمارات لأغراض التنمية المستدامة

٣١٨ – إن تمويل الاستثمارات المراعية لمصالح الفقراء وللاعتبارات الجنسانية من أجل تقديم خدمات مستدامة في مجالات المياه والتصحاح والطاقة يعد مطلبا فائق الصعوبة، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويجب الاعتراف بصعوبة تمويل مثل هذه الاستثمارات على نطاق واسع، ويجب مواجهة التنافس على الاعتمادات الميزانوية مع القطاعات الأخرى بما فيها الصحة والدفاع والتعليم وتسديد الديون والزراعة. ويتطلب تمويل الاستثمارات من أجل الشرائح الخُمسية الأدنى بيئةً مؤاتية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. والقائمة الواردة فيما يلي ليست شاملة، ولكنها تبين أن هناك موارد تقليدية وغير تقليدية لتمويل خدمات المياه والتصحاح والطاقة وأن هذه الموارد يمكن تسخيرها بشكل مجدٍ وإعادة توجيهها نحو تحقيق الاستدامة والمساواة بين الجنسين:

(أ) تعبئة الموارد المحلية للحكومات المركزية (على سبيل المثال، فرض الضرائب التصاعدية على الدخل، بما يشمل قطاع الشركات) من الأمور المحورية لأي عقد اجتماعي جديد يراعي مصالح الفقراء واعتبارات المساواة بين الجنسين؛

(ب) تمويل السلطات المحلية والبلدية؛

(ج) التمويل الحكومي للهياكل الأساسية، بإشراف الحكومات المركزية أو المحلية ورقابتها، على أن يُعهد بتقديم الخدمات أو التوريد إلى متعاقدين خارجيين أو أن يتم ذلك من خلال قوى السوق؛

(د) إعادة توجيه الإقراض الإنمائي الدولي لإبعاده عن التحيزات فيما يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية الضخمة؛

(هـ) تمويل رؤوس الأموال من السندات وحوافظ الأوراق المالية (أصبح شائعا بالنسبة لمشاريع الهياكل الأساسية الضخمة، الأمر الذي يتيح جمع الأموال على الصعيد الوطني أو الدولي)؛

(و) تمويل التنمية أو الصناديق الاجتماعية من جانب المجتمعات المحلية (قد تكون هذه محدودة من حيث قابليتها للتوسع)؛

(ز) التزام البلدان المتقدمة النمو بالهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية (وتعيين القطاعات ذات الأولوية مثل المياه والتصحاح ضمن هذه النسبة البالغة ٠,٧ في المائة)؛

(ح) تعبئة الموارد عن طريق فرض ضريبة على المعاملات المالية العالمية؛

(ط) تقليل الأساليب العديدة للتهرب من دفع الضرائب، والتي كثيرا ما تكون قانونية؛

(ي) إلغاء الإعانات المالية المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري في مجموعة العشرين وفي البلدان حديثة العهد بالتصنيع؛

(ك) إعادة توجيه الميزانيات العسكرية؛

(ل) الحدّ من الإعانات والصادرات الزراعية التي تشوه التجارة في البلدان المتقدمة النمو وتجعل المنافسة صعبة بالنسبة للمزارعين في البلدان الفقيرة، على النحو المشار إليه في الفصل الرابع؛

(م) تمويل قطاع المناخ وفقا لالتزامات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتوجيهه جزئيا عن طريق صندوق المناخ الأخضر؛

(ن) فئات تمويل أصغر حجما ولكنها قد تكون محورية مثل تمويل التكيف وتخفيف الأضرار، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ومبادرته المعززة، والتمويل الأخضر البالغ الصغر، وفرض الضرائب على انبعاثات الكربون في المستقبل (مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الوسائل على أهميتها تعتريها بعض العيوب وقد لا تكون أكثر مراعاة لمصالح الفقراء أو للمنظور الجنساني من التمويل الحكومي التقليدي).

٣١٩ - وتقوم جهات فاعلة متعددة بدور في تنفيذ نُظم التمويل هذه ورصدها، بما في ذلك الحكومات، والجهات المقرضة المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات التقليدية المعنية بالمساعدة الإنمائية، والقطاع الخاص. ومع نمو الشراكات بين القطاعين العام والخاص وازدياد مشاركة القطاع الخاص في التنمية، يستلزم الأمر وضع أطر أقوى للمساءلة من أجل كفالة الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، لا سيما وأن الأموال العامة تُستخدم في كثير من الأحيان لاجتذاب الاستثمارات الخاصة (أو لاستكمالها). ومن المهم تسليط الضوء على دور المِنح مقارنة بدور القروض في مجال المشاريع المجتمعية لتوفير المياه والتصحاح والطاقة النظيفة، وفيما يتعلق بتدابير التكيف عموماً. والإقراض يستتبع قيام البلدان الفقيرة، وربما المجتمعات الفقيرة، بتسديد الديون. وعندما تؤدي هذه المدفوعات إلى تقليص الإنفاق على القطاع الاجتماعي، قد يترتب على ذلك

وقوع مزيد من أعباء العمل غير مدفوعٍ الأجر على كاهل المرأة. وتشير المعايير المبينة في هذا الفصل إلى أن هذا التمويل ليس مناسباً للتنمية المستدامة.

٣٢٠ - ومجمل القول أن التوافق بين التنمية المستدامة ومعايير حقوق الإنسان المقبولة دوليا يقتضي أن تكون المساواة بين الجنسين جزءا من أي مسار يتم اختياره (أو مسارات يتم اختيارها). وفي الاستثمارات الإنمائية الموجهة نحو تحقيق تحولات جذرية على الصعيد الاجتماعي، ينبغي أن يُعتبر تعزيز قدرات النساء، ولا سيما من هُن في الشريحة الخُمسية الأدنى، هدفا غير قابل للنقاش. ويعني ذلك أن جهود التنمية المستدامة، على الصعيدين العالمي أو الإقليمي، يجب أن توجه نحو القطاعات الرئيسية التي يكون المستفيد الرئيسي فيها هو المرأة الريفية. وعلى هذه الخلفية، اتُخذت قطاعاتُ المياه والتصحاح ومواقد الطهي والكهرباء مجالاتِ استثمار ذات أولوية، من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة التي تراعي المنظور الجنساني. فكل قطاع من هذه القطاعات يمكن أن يؤدي إلى تحولات هامة تعزز صحة النساء والفتيات وكرامتهن، ولا سيما النساء والفتيات من الأسر المعيشية الفقيرة. ولكي يتحقق ذلك، لا يمكن توظيف الاستثمارات على نحو محايد جنسانيا بل يجب أن تُراعى فيها الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، بما في ذلك الظروف التي يدرسن ويعشن ويعملن في ظلها.

٣٢١ - والاستثماراتُ في المجالات الأربعة المختارة هي في الواقع استثماراتٌ في العوامل المحدِّدة للصحة والفرص المتاحة. ومن المهم للغاية اختيار مؤشرات عملية وانتقائية وذات صلة وثيقة بالموضوع كانخفاض أعمال الرعاية غير المأجورة على سبيل المثال، وذلك لتقييم أثر هذه الاستثمارات على قدرات النساء والفتيات. ويمكن أيضا اختيار مقاييس تقييم إضافية مثل نوعية المياه أو انبعاثات الكربون أو نمو الدخل لصالح الفقراء، أو مؤشرات مشابهة تتصل باستثمار مجتمعي محدد. ولكن هذا الأمر يثير الجدل بشأن اعتماد نهجٍ إزاء الاستثمارات الرامية إلى توفير المياه والتصحاح والطاقة للفقراء يسعى أولا وقبل كل شيء إلى التصدي لانبعاثات الكربون دون أن يولي الاهتمام الواجب للأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة.

٣٢٢ - ومن المهم للغاية الاعتراف بأن الاستثمارات الفعالة الواسعة النطاق تتسم بالصعوبة وعدم اليقين وتعتمد على وجود تصميم وتمويل يراعيان المنظور الجنساني والسياق (Schalatek, 2012). وعلاوة على ذلك، تستلزم هذه الاستثمارات إنشاء تحالفات تُحدِث تحولات جذرية وتَجمعُ بين مقرري السياسات والجهات المانحة والدولة والقطاعين الخاص والمدني. وتحتاج الاستثمارات الواسعة النطاق (سواء أكانت مستدامة أو غير مستدامة) إلى نفوذ الدولة وسلطتها التنظيمية؛ وتحتاج الدولة إلى ما يقدمه العمل الجماعي والحركات

الاجتماعية من قدرات تعبوية ورقابة لضمان وفائها بالعقود التي أبرمتها مع السكان. ويمكن أن تقوم المنظماتُ غير الحكومية والجهات المانحة وجهات القطاع الخاص بدور ريادي في مجال التنمية المستدامة وأن تسلط الضوء على فوائده وتشجعه، ولكنها في نهاية المطاف غير قادرة على قيادة جهود التنمية المستدامة. فلكي يكون الاستثمارُ الأساسي الذي يؤدي إلى تحول جذري في حياة الناس استثماراً مستداماً، يحتاج الأمر إلى أكثر بكثير من التكنولوجيات وأساليب التمويل المبتكرة. ويضاف إلى ذلك أن هذا الاستثمار يجب أن يرتكز على قدرة وريادة النساء والفتيات اللائي يتخذن القرارات الحرجة المؤثرة في حياتهن ومصادر رزقهن ومجتمعاتهن المحلية في سياق السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

سابعا – الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

٣٢٣ – تنظر هذه الدراسة الاستقصائية العالمية في الصلات الهامة التي تربط المساواة بين الجنسين بالاستدامة. وتصدر الدراسةُ الاستقصائية في لحظة حاسمة إذ أقر المجتمع الدولي بأن أنماط التنمية والنمو السائدة أنماطٌ غير مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحدد الدراسة ملامحَ الخطة المقبلة لتحقيق التنمية المستدامة. وكان الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة الذي تقرر إنشاؤه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد عمل منذ ذلك الحين على إعداد اقتراح لما ستكون عليه أهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وكانت الأهمية الحاسمة التي تميز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي تعتبر جانباً أساسياً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ موضوعاً مهماً ومتكرراً في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

٣٢٤ – والاتجاهاتُ الحالية في مجالات النمو والعمالة والغذاء والسكان والمياه والتصحاح والطاقة تقدم أمثلة توضح كيف أن التنمية غير المستدامة وانعدام المساواة بين الجنسين يعزز أحدهما الآخر. ولا تزال مسارات النمو الاقتصادي تكرس أوجه اللامساواة بين الجنسين حيث تحصر المرأة في الوظائف القليلة الأجر وتعتمد على عملها في مجال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بينما تستغل في الوقت نفسه الموارد الطبيعية وتلحق الضررَ بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وترتَب على تركيز السياسات الغذائية على الإنتاج الإجمالي أن أُهملت التحديات الملحة التي يطرحها تغير المناخ بل وأُهملت أيضاً المسائل المتعلقة بإمكانية الحصول على الغذاء وبالحق في الغذاء للجميع، إلى جانب الديناميات الجنسانية المعقدة لأسواق الغذاء المحلية والعالمية، وتوزيع الغذاء داخل الأسرة المعيشية،

ونظم الإنتاج التي تسبب الجوع وسوء التغذية. وقد ترسي السياساتُ التي تركز تركيزاً ضيقاً على السكان تدابيرَ قسرية لخفض معدل الخصوبة يمكن أن تكون لها آثار هامة على تمتع المرأة بحقوق الإنسان. ويضاف إلى ذلك أن النموذج السكاني السائد يحوّل الاهتمام بعيداً عن أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تلعب دوراً أكثر أهمية من السكان في التدهور البيئي. ويؤدي الافتقار إلى التغطية الشاملة بخدمات المياه والتصحاح والطاقة التي تتسم بالجودة والاستدامة البيئية إلى عواقب وخيمة تنتقص من قدرات النساء والفتيات وتمتُّعِهن بحقوق الإنسان.

٣٢٥ - وما زال الخللُ في توازن القوى في العلاقات بين الجنسين وفي ممارسة الحقوق المكفولة لهما وإمكانية حصولهما على الموارد وتحكمهما فيها ومشاركتهما في عملية صنع القرار، يشكل عقبةً كأْداءَ أمام مساهمة المرأة في التنمية المستدامة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل وأمام الفرص المتاحة لها للاستفادة منها. واستشرافا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن تقوم الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة على أساس حقوق الإنسان وأن ترتكز إلى مبدأي تحقيق المساواة والعدل لأجيال الحاضر والمستقبل. ولهذا تعتبر التنمية المستدامة تنميةً اقتصادية واجتماعية وبيئية تكفل رفاه الإنسان وكرامته وتضمن السلامة الإيكولوجية والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية في الحاضر والمستقبل.

٣٢٦ - ولا بد أن تتضمن جميع سياسات التنمية المستدامة وأطرها، على الصُعُد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، التزاماً صريحاً بإرساء المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات وتحقيق قدراتهن. ويتطلب ذلك معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين والتمييز والحرمان المرتبطين بنوع الجنس وتناول مسألة تقاطع ذلك كله مع أشكال اللامساواة الأخرى. ويتعين دعمُ عمل النساء الجماعي ومشاركتهن الكاملة وعلى قدم المساواة في جميع جوانب عملية صنع القرار المتعلقة بوضع السياسات ورصدها، واعتبارُ ذلك مطلباً محورياً لتحقيق النتائج.

٣٢٧ - ومعالجة شواغل التنمية المستدامة مقترنةً بشواغل المساواة بين الجنسين أمرٌ حاسم الأهمية للاستفادة من أوجه التآزر القائمة بين هذين الهدفين. ويمكن أن يكون للمساواة بين الجنسين أثرٌ تحفيزي على تحقيق التنمية المستدامة. والإقرار بمعارف النساء وقدراتهن وعملهن الجماعي من شأنه أن يحسّن إنتاجية الموارد وكفاءتها؛ وأن يعزز حفظ النظام الإيكولوجي واستخدامه المستدام؛ وأن يرسي أنظمة للغذاء والطاقة والمياه والتصحاح والصحة تتميز عن غيرها بالاستدامة وقلة انبعاثات الكربون وبالقدرة على

مواجهة تغير المناخ. ولقد كانت المرأة طرفا فاعلا رئيسيا في تعزيز الاستدامة والتحولات المراعية للبيئة، ولا بد أن تواصل دورها هذا. لكن النُهج التي تستفيد من معارف المرأة ووقتها دون منحها الحقوق والمزايا المترتبة على التنمية المستدامة يمكن أن تزيد من رسوخ التنميط الجنساني وأن تكرس أوجه اللامساواة بين الجنسين.

٣٢٨ - ويُقصد بتحقيق التنمية المستدامة التوفيق بين الشواغل والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهناك دائماً تجاذُب بين تلك الأهداف والشواغل ومقايضات تمكّن من التفاوض بشأنها والتوفيق بينها. وبعض المسارات يعزز الاستدامة البيئية دون أن يراعي المساواة بين الجنسين مراعاةً كافية، وبعضها الآخر يعزز المساواة بين الجنسين ويهمل أبعاداً رئيسية للاستدامة. ولن يكون أيّ مسار للتنمية مستداماً إلا إذا عزّز قدرات المرأة، واحترم حقوقها وصانَها، وحدّ من عملها في مجال الرعاية غير مدفوعة الأجر وأعاد توزيع أعبائه.

٣٢٩ - وللتغلب على المعضلات السياساتية بغية تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، يقتضي الأمر إجراء عمليات تعلم وتداول شاملة وإرساء الطرائق لرصد حالات الاستبعاد والمقايضات والفرص غير المتوقعة. والمشاركة الفعالة للمرأة والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والمجتمعات المحلية وجميع الأفراد المعنيين في هذه العمليات واضطلاع كل هؤلاء بدور ريادي فيها وتسخيرهم لقدراتهم الإبداعية من أجلها أمرٌ يتسم بأهمية حاسمة.

٣٣٠ - ومن الضروري تجديد العقود الاجتماعية المبرمة بين الدول وجميع الأشخاص، بحيث تفي الدول بالتزاماتها بوصفها الجهات المكلفة بالمسؤولية ويطالب أصحاب الحقوق بحقوقهم ويتمتعون بها. وتضطلع الدول بأدوار رئيسية في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ووضع المعايير والأنظمة التي تحكم استخدامَ الموارد وتوفير الخدمات العامة والاستثمار لأغراض التنمية المستدامة. والاستثمارُ الحكومي لازمٌ للتوسع في تطبيق أوجه الابتكار الرئيسية المدخلة على السلع العامة لكي تصبح مراعيةً للاعتبارات الجنسانية، ومنها مثلا توفير إمدادات المياه ومرافق التصحاح المناسبة وخدمات الطاقة الحديثة. والتحالفات بين الأطراف الفاعلة في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تزيد من تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة لها هي أيضاً دور حيوي. وينبغي على وجه الخصوص التماس الأصوات والحركات التي تعمل على هامش الأنماط السائدة وتوفر بدائل قوية لمستقبل شديد الاختلاف يتميز بقدر أكبر من

الاستدامة ويقوم على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، والإنصات لتلك الأصوات والحركات، والأخذ بآرائها.

٣٣١ - وتقترح هذه الدراسة الاستقصائية العالمية ثلاثة معايير لتقييم ما إذا كانت التنمية المستدامة تتواءم مع المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة؛ وأول هذه المعايير هو الامتثال لقواعد حقوق الإنسان وتحقيق قدرات المرأة، وثانيها هو الاهتمام بعمل النساء والفتيات غير المأجور في مجال الرعاية، ولا سيما النساء والفتيات اللاتي يعشن في أسر معيشية ومجتمعات محلية مهمشة؛ وثالثها هو مشاركة النساء والفتيات في جميع جوانب التنمية المستدامة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة مع الرجل.

٣٣٢ - ولضمان توافق الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة مع هذه المعايير، ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ الالتزام المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الوارد في منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة تنفيذاً كاملاً. وينبغي للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية على أكمل وجه.

٣٣٣ - وتحقيقا لهذه الغاية، قد تود الدولُ والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وآلياتُ حقوق الإنسان والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تتخذ الإجراءات التالية:

(أ) فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين بوجه عام:

'١' وضع وتنفيذ سياسات بشأن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة تتواءم مع القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز وحقوق الإنسان؛

'٢' الترويج للانتقال إلى أنماط للاستهلاك والإنتاج تتميز بالاستدامة وقلة انبعاثات الكربون والقدرة على مواجهة تحديات المناخ، مع ضمان المساواة بين الجنسين؛

'٣' ضمان حق المرأة في مستوى معيشي لائق، وذلك بزيادة فرص حصولها على العمل اللائق وتوفير خدمات وتدابير للحماية الاجتماعية وهياكل أساسية، بما يشمل التعليم والصحة والمياه والتصحاح والطاقة، تتميز بجودة عالية وتراعي الاعتبارات الجنسانية ويسهُل للجميع الوصول إليها؛

'٤' التشجيع على تجديد العقد الاجتماعي المبرم بين الدول والشعوب بما يكفل تمويل وتحقيق التنمية المستدامة، مع إتاحة المجال أمام الجميع، وخاصة مجموعات النساء والفتيات الأشد فقراً، للحصول على السلع والخدمات العامة وموارد المِلكية المشتركة؛

'٥' الاعتراف بالعمل غير مدفوع الأجر في مجال الرعاية والحدّ منه وإعادة توزيعه بين النساء والرجال داخل الأسرة المعيشية الواحدة، وبين الأسر المعيشية والدولة من خلال توسيع نطاق الخدمات الأساسية والبنى التحتية المتاحة للجميع؛

'٦' احترام الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع، ولا سيما للنساء والفتيات، وحمايتها وتعزيزها على امتداد دورة الحياة؛

'٧' حماية المشاعات ومنع تخصيص الموارد الطبيعية للقطاعين الخاص والعام واستغلالهما لها، وذلك من خلال الرقابة الحكومية والجهود التنظيمية لأصحاب المصلحة المتعددين؛

'٨' ضمان مشاركة النساء والفتيات في سياسات ومبادرات التنمية المستدامة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة مع الرجل، باعتبارهن أطرافا فاعلة وقياديات وصانعات قرار؛

(ب) فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والمساواة بين الجنسين والرعاية:

'٩' ضمان توجيه سياسات الاقتصاد الكلي نحو إيجاد العمل اللائق والسبل المستدامة لكسب الرزق، والحدّ من أوجه التفاوت القائمة على أساس نوع الجنس والعمر والدخل والموقع الجغرافي وغيرها من السمات التي تخص كل بيئة تحديداً؛

'١٠' اعتبار وضع السياسات المراعية للمنظور الجنساني التي ترمي إلى إيجاد العمل اللائق موضوعا ذا أولوية، مع التركيز على التفرقة بين الجنسين في سوق العمل والفجوات في الأجور بينهما والتوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر داخل الأسرة المعيشية الواحدة وبينها وبين الدولة؛

'١١' ضمان أن تكون استراتيجيات النمو الأخضر مراعية للاعتبارات الجنسانية ومستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً؛

'١٢' ضمان أن تزيد سياسات النمو الأخضر إمكانية حصول المرأة، ولا سيما المرأة الفقيرة والمهمشة، على وظائف ممتازة في صناعات مستدامة قليلة الانبعاثات الكربونية؛

'١٣' الاستثمار في تطوير مهارات المرأة وتعليمها لزيادة إمكانية حصولها على وظائف خضراء، بما في ذلك اتخاذ تدابير موجهة لتعزيز تعليم المرأة وتوظيفها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وريادتها لها؛

'١٤' تحويل العمل في قطاع الخدمات والقطاع غير الرسمي، بما في ذلك عمل الرعاية المدفوع الأجر، إلى مصادر مستدامة لكسب الرزق وإيجاد العمل اللائق عن طريق وضع سياسات وأنظمة محددة تتواءم مع معايير العمل اللائق؛

'١٥' تعزيز حقوق خدم المنازل وحمايتها من خلال التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٨٩) المبرمة في عام ٢٠١١ بشأن العمل اللائق للعمال المترليين، ووضع وتنفيذ سياسات سوق العمل والعمالة الكفيلة بضمان الأجر اللائق والظروف الملائمة للعمل في الخدمة المترلية؛

(ج) الأمن الغذائي:

'١٦' وضع وتعزيز معايير وقواعد عالمية لدعم الأمن الغذائي وصغار المزارعين من النساء والرجال في مجالات مثل قواعد التجارة المنصفة، وتنظيم أسواق السلع الأساسية والاستثمارات الموظفة في الأراضي على نطاق واسع، بما في ذلك استخدام الوقود الأحيائي؛

'١٧' تصميم وتنفيذ سياسات شاملة مراعية لنوع الجنس وقائمة على حقوق الإنسان تكفل للجميع إمكانية الحصول بطريقة عادلة ومستدامة وبتكلفة ميسورة على المواد الغذائية الكافية والمأمونة والمغذية، مع تناول القيود التي يواجهها كلٌّ من الفرد والأسرة المعيشية في مساعي الحصول على الغذاء من خلال الإنتاج الذاتي أو المقايضة بالأجور أو التحويلات الاجتماعية؛

'١٨' ضمان الأمن الغذائي للجميع بتوفير النوعية الجيدة من خلال الاحتياطات الغذائية العامة و/أو أشكال دعم الغذاء و/أو برامج التغذية

المدرسية وغيرها من البرامج، وذلك لتخفيف الضغوط على الأسر المعيشية التي تفتقر إلى الأمن الغذائي والحدّ من التحيز القائم على نوع الجنس في توزيع الغذاء داخل الأسرة المعيشية؛

'١٩' العمل على التخلص من المواقف والسلوكيات التمييزية، ولا سيما فيما يتعلق بحق النساء والفتيات في الغذاء وطرق توزيع الغذاء داخل الأسرة المعيشية الواحدة، وذلك باتباع تدابير عملية طويلة الأجل؛

'٢٠' زيادة مقاومة النظم الزراعية والغذائية لتغيّر المناخ بالاعتماد على معارف المزارعين، ولا سيما المزارعات صاحبات الحيازات الصغيرة، وتيسير تبادل المعارف والممارسات الجيدة في إدارة المحاصيل والأراضي للتخفيف من وطأة التحديات المناخية والبيئية والتكيف معها؛

'٢١' معالجة القيود المؤسسية التي تواجهها المزارِعات صاحبات الحيازة الصغيرة بالقضاء مثلا على التمييز الجنساني في القوانين والسياسات والممارسات المتبعة في حيازة الأراضي والوصول إلى موارد الملكية المشتركة والقروض والمُدخلات والآلات والمواشي والخدمات المالية والإرشادية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة من النساء، وذلك عن طريق دعم الأسعار وإعطاء الأولوية للشراء الحكومي من المزارعات صاحبات الحيازة الصغيرة؛

'٢٢' تعزيز العمل اللائق والأجر الكافي للعمال الزراعيين والعاملين في القطاع غير الرسمي، ولا سيما للنساء منهم، وذلك بوضع قوانين لسوق العمل وسياسات للتوظيف تكفل ظروف عمل لائقة للجميع وتمنع التمييز ضد المرأة؛

(د) السكان:

'٢٣' وضع السياسات السكانية المستدامة على أساس يرتكز إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما يشمل أن تتاح للجميع نوعيةٌ جيدة من الخدمات والمعلومات وسبل التثقيف المستمر مدى الحياة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الوسائل الحديثة لمنع الحمل بطريقة مأمونة وفعالة ورعاية صحة الأم والتثقيف الجنسي الشامل وسبل الإجهاض المأمون؛

'٢٤' ضمان أن تكون الخدمات الصحية متاحة لجميع النساء والفتيات ومتيسرة لهن ومقبولة وذات نوعية مناسبة؛

'٢٥' تصميم وتنفيذ سياسات سكانية تتناول كافة التدابير المتعلقة بخصوبة المرأة، بما فيها التدابير الرامية إلى زيادة فرص الحصول على تعليم رفيع المستوى وعمل لائق؛

'٢٦' ضمان مشاركة المرأة وإبدائها الرأي في عملية صنع القرار على جميع المستويات فيما يتعلق بالسكان والتنمية المستدامة؛

(هـ) الاستثمارات التي تعجل بتحقيق المساواة بين الجنسين:

'٢٧' تقييم الاستثمارات في الخدمات والهياكل الأساسية من حيث التكاليف والمزايا الخاصة بنوع الجنس والمخاطر المترتبة عليها في مجال إعمال حقوق النساء والفتيات وتحقيق قدراتهن، مع التركيز بشكل خاص على أشد الفئات فقراً؛

'٢٨' إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تكفل حصول الجميع على المياه، مع توجيه اهتمام خاص إلى بُعد المسافة والجودة ويُسر التكلفة وطرق استخدام المرأة للمياه، وذلك بهدف التخفيف من العمل غير المأجور في مجال الرعاية؛

'٢٩' ضمان إمكانية حصول جميع النساء والفتيات على مرافق تصحاح نظيفة ومأمونة تتوافر فيها الخصوصية وتراعي الاحتياجات الجنسانية للمرأة مثل احتياجات النظافة الصحية في فترة الطمث ومواجهة خطر التعرض للعنف عند استخدام مرافق التصحاح؛

'٣٠' الاستثمار على نطاق واسع في مواقد الوقود الصلب الأكثر كفاءة أو في تكنولوجيات الطهي التي تستخدم أنواعا أنظف من الوقود، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالحضر، وتشجيع استخدام المواقد من خلال إشراك المرأة في تصميمها واختبارها وتسويقها اجتماعيا؛

'٣١' الاستثمار على نطاق واسع في مبادرات تهدف إلى توفير القدر الأساسي من الكهرباء بتكلفة ميسورة للسكان المحرومين منها أو الذين يعانون من نقصها، ولا سيما سكان الريف، وذلك لتمكين مرافق الرعاية الصحية

من العمل؛ ودعم توليد الدخل والتحصيل العلمي؛ والحدّ من عمل المرأة غير المأجور في مجال الرعاية وتمكينها من التمتع بوقت الفراغ؛

'٣٢' ضمان المشاركة التامة للنساء والفتيات في عمليات صنع القرار على جميع المستويات وقيادتهن لها على قدم المساواة مع الرجل من أجل تحديد سبل الاستثمار في تكنولوجيات المياه والتصحاح والطاقة واستخداماتها على مستوى الأسرة المعيشية والمستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛

'٣٣' إقامة تحالفات بين القطاعات العام والخاص والمدني تتيح الاستثمار الضخم من أجل ضمان تحقيق التغطية الشاملة بالخدمات الأساسية والهياكل التحتية، مع كفالة الامتثال لمعايير حقوق الإنسان؛

(و) تدابير التمويل:

'٣٤' زيادة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال ما يلي: وفاء البلدان المتقدمة النمو بهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى البلدان النامية؛ وفرض ضريبة على المعاملات المالية؛ والحد من السبل الحالية التي تتيح التهرب الضريبي؛ وقيام أعضاء مجموعة العشرين والبلدان حديثة العهد بالتصنيع بإلغاء الإعانات المالية المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري؛ وتخفيض الإعانات المالية للمنتجات الزراعية وصادراتها المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة النمو؛

'٣٥' تعبئة الموارد المحلية اللازمة للتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الدخل وعلى أرباح قطاع الشركات ومواجهة مشكلة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، وإعادة توجيه الميزانيات العسكرية؛

'٣٦' إيجاد بيئة تمكينية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتمويل الاستثمارات المراعية للبيئة ومصالح الفقراء والاعتبارات الجنسانية على المستويين الوطني والدولي؛

(ز) **البيانات والإحصاءات:**

'٣٧' **تحسين العمليات الدورية لجمع ونشر وتحليل الإحصاءات الجنسانية والبيانات والمعلومات المُصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية من خلال تقديم الدعم المالي والتقني وبناء القدرات، وذلك فيما يتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار داخل الأسرة المعيشية وبدورها في إنتاج الغذاء وإدارته وإمكانية حيازتها للأراضي وغيرها من الموارد واستخدامها للوقت وقيامها بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر؛**

'٣٨' **ضمان جمع وتحليل واستخدام بيانات صحيحة وكاملة مصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية على مستويي الفرد والأسرة المعيشية، بشأن الأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك عن الجوع وسوء التغذية، وبشأن القدرة على مواجهة تغير المناخ والتكيف معه؛**

'٣٩' **جمع الإحصاءات ونشرها بانتظام والإبلاغ بالحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية التي حددتها اللجنة الإحصائية؛**

'٤٠' **وضع معايير ومنهجيات دولية لتحسين البيانات المتعلقة بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار بجميع مستوياتها، وامتلاكها للأصول والموارد الإنتاجية وتحكمها فيها.**

المراجع

Abe, A. (2010). The changing shape of the care diamond: the case of child and elderly care in Japan. Gender and Development Programme Paper, No. 9. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Adams, V., M. Murphy and A. E. Clarke (2009). Anticipation: technoscience, life, affect, temporality. *Subjectivity*, vol. 28, No. 1, pp. 246-265.

Adams, W. M. (2004). *Against Extinction: The Story of Conservation*. London: Earthscan.

Agarwal, B. (2014). Food sovereignty, food security and democratic choice: critical contradictions, difficult conciliations. *Journal of Peasant Studies*. (Published online).

_____ (2012). Food security, productivity, and gender inequality. IEG Working Paper, No. 320. New Delhi: Institute of Economic Growth.

_____ (2010). *Gender and Green Governance: The Political Economy of Women's Presence Within and Beyond Community Forestry.* Oxford: Oxford University Press.

_____ (2002). Gender inequality, cooperation and environmental sustainability. SFI working paper. Santa Fe, New Mexico: Santa Fe Institute.

_____ (1997). Environmental action, gender equity and women's participation. *Development and Change*, vol. 28, No. 1, pp. 1-44.

_____ (1992). The gender and environment debate: lessons from India. *Feminist Studies*, vol. 18, No. 1, pp. 119-158.

Anand, S., and A. Sen (2000). Human development and economic sustainability. *World Development*, vol. 28, No. 12, pp. 2029-2049.

Anenberg, S. C., and others (2013). Cleaner cooking solutions to achieve health, climate and economic cobenefits. *Environmental Science and Technology,* vol. 47, No. 9, pp. 3944-3952.

Antonopoulos, R., and I. Hirway, eds. (2010). *Unpaid Work and the Economy: Gender, Time Use and Poverty in Developing Countries.* New York: Palgrave Macmillan.

Arza, C. (2014). The gender dimensions of pension systems. Background paper prepared for the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. New York.

Bailis, R., and others (2009). Arresting the killer in the kitchen: the promises and pitfalls of commercializing improved cookstoves. *World Development*, vol. 37, No. 10, pp. 1694-1705.

Bain, C. (2010). Structuring the flexible and feminized labor market: GlobalGAP standards for agricultural labor in Chile. *Signs: Journal of Women in Culture and Society*, vol. 35, No. 2, pp. 343–370.

Barrientos, S., and B. Evers (2014). Gendered production networks: push and pull on corporate responsibility? In *New Frontiers in Feminist Political Economy*, S. M. Rai and G. Waylen, eds. New York: Routledge.

Baum, R., J. Luh and J. Bartram (2013). Sanitation: a global estimate of sewerage connections without treatment and the resulting impact on MDG progress. *Environmental Science and Technology*, vol. 47, No. 4, pp. 1994-2000.

Bazilian, M., and others (2012). Energy access scenarios to 2030 for the power sector in sub-Saharan Africa. *Utilities Policy*, vol. 20, No. 1, pp. 1-16.

Bazilian, M., and others (2011). Interactions between energy security and climate change: a focus on developing countries. *Energy Policy*, vol. 39, No. 6, pp. 3750-3756.

Benería, L., and M. Roldán (1987). *The Crossroads of Class and Gender: Industrial Homework, Subcontracting, and Household Dynamics in Mexico City.* Chicago: University of Chicago Press.

Bernanke, B. S. (2011). Global imbalances: links to economic and financial stability. Statement to the Banque de France Financial Stability Review Launch Event. Paris, 18 February.

Black, M., and G. Fawcett (2008). *The Last Taboo: Opening the Door on the Global Sanitation Crisis.* London: Earthscan.

Blecker, R. (2012). Global imbalances and the U.S. trade deficit. In *After the Great Recession: The Struggle for Economic Recovery and Growth*, B. Cynamon, S. Fazzari and M. Setterfield, eds. New York: Cambridge University Press.

Blecker, R. A., and S. Seguino (2002). Macroeconomic effects of reducing gender wage inequality in an export-oriented, semi-industrialized economy. *Review of Development Economics*, vol. 6, No. 1, pp. 103-119.

Blumberg, R. (1991). Income under female versus male control: hypotheses from a theory of gender stratification and data from the third world. In *Gender, Family and Economy: The Triple Overlap*, R. Blumberg, ed. Newbury Park, California: Sage.

Bond, T. C., and others (2013). Bounding the role of black carbon in the climate system: a scientific assessment. *Journal of Geophysical Research: Atmospheres*, vol. 118, No. 11, pp. 5380-5552.

Borras, S. M., Jr. (2004). La vía campesina: an evolving transnational social movement. TNI Briefing Series, No. 2004/6. Amsterdam: Transnational Institute.

Borras, S. M., Jr., and others (2011). Towards a better understanding of global land grabbing: an editorial introduction. *Journal of Peasant Studies*, vol. 38, No. 2, pp. 209-216.

Boyce, J. K. (2011). The environment as our common heritage. Acceptance speech for the Fair Sharing of the Common Heritage Award of the Media Freedom Foundation and Project Censored. 8 February.

Boyce, J. K., S. Narain and E. A. Stanton, eds. (2007). *Reclaiming Nature: Environmental Justice and Ecological Restoration.* London: Anthem Press.

Boyce, J. K., and M. Riddle (2007). Cap and dividend: how to curb global warming while protecting the incomes of American families. Working Paper, No. 150. Amherst, Massachusetts: Political Economy Research Institute.

Braunstein, E. (2013). Economic growth and social reproduction: gender inequality as cause and consequence. Background paper prepared for United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women). New York.

Braunstein, E., I. van Staveren and D. Tavani (2011). Embedding care and unpaid work in macroeconomic modeling: a structuralist approach. *Feminist Economics,* vol. 17, No. 4, pp. 5-31.

Braunstein, E., and J. Heintz (2008). Gender bias and central bank policy: employment and inflation reduction. *International Review of Applied Economics*, vol. 22, No. 2, pp. 173–186.

Braunstein, E., and M. Brenner (2007). Foreign direct investment and gendered wages in urban China. *Feminist Economics*, vol. 13, Nos. 3-4, pp. 213–237.

Buckingham-Hatfield, S. (2002). Gender equality: a prerequisite for sustainable development. *Geography*, vol. 87, No. 3, pp. 227-233.

Budig, M., and J. Misra (2010). How care-work employment shapes earnings in cross-national perspective. *International Labour Review*, vol. 149, No. 4, pp. 441-460.

Budlender, D. (2010). What do time use studies tell us about unpaid care work? Evidence from seven countries. In *Time Use Studies and Unpaid Care Work*, D. Budlender, ed. New York: Routledge.

Cabraal, R. A., D. F. Barnes and S. G. Agarwal (2005). Productive uses of energy for rural development. *Annual Review of Environment and Resources*, vol. 30, pp. 117-144.

Carson, R. (1962). *Silent Spring.* Boston: Houghton Mifflin.

Cecelski, E. (1984). *The Rural Energy Crisis, Women's Work and Family Welfare: Perspectives and Approaches to Action.* World Employment Programme Research Working Paper, WEP 10/WP.35. Geneva: International Labour Organization.

Cela, B., I. Dankelman, and J. Stern, eds. (2013). *Powerful Synergies: Gender Equality, Economic Development and Environmental Sustainability.* New York: United Nations Development Programme.

Chai, J., I. Ortiz and X. Sire (2010). Protecting salaries of frontline teachers and health workers. Working Brief. United Nations Children's Fund.

Chan, C. K-C., and M. Ching Lam (2012). The reality and challenges of green jobs in China: an exploration. *International Journal of Labour Research*, vol. 4, No. 2, pp. 189-207.

Chattopadhyay, R., and E. Duflo (2004). Women as policy makers: evidence from a randomized policy experiment in India. *Econometrica*, vol. 72, No. 5, pp. 1409-1443.

Chen, M., and others (2005). *Progress of the World's Women 2005: Women, Work and Poverty.* New York: United Nations Development Fund for Women.

Coleman-Jensen, A., M. Nord and A. Singh (2013). *Household Food Security in the United States in 2012*. Economic Research Report No. 155. Washington, D.C.: United States Department of Agriculture.

Connelly, M. (2008). *Fatal Misconception: The Struggle to Control World Population.* Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

Secretariat of the Convention on Biodiversity and Women's Environment and Development Organization (2012). Gender equality and the Convention on Biological Diversity: a compilation of decision text.

Corbera, E., and H. Schroeder (2010). Governing and implementing REDD+. *Environmental Science and Policy*, vol. 14, No. 2, pp. 89-99.

Corbera, E., and K. Brown (2008). Building institutions to trade ecosystem services: marketing forest carbon in Mexico. *World Development*, vol. 36, No. 10, pp. 1956-1979.

Cripps, F., A. Izurieta and A. Singh (2011). Global imbalances, under-consumption and over-borrowing: the state of the world economy and future policies. *Development and Change*, vol. 42, No. 1, pp. 228-261.

Crola, J. D. (2011). Preparing for thin cows: why the G20 should keep buffer stocks on the agenda. Oxfam Briefing Note. Oxford: Oxfam International.

Dankelman, I., and J. Davidson (1988). *Women and the Environment in the Third World: Alliance for the Future.* London: Earthscan.

De Schutter, O. (2011). The World Trade Organization and the post-global food crisis agenda: putting food security first in the international trade system. Activity Report. November.

Deere, C., and others (2013). Women's land ownership and participation in agricultural decision-making: evidence from Ecuador, Ghana and Karnataka, India. Research Brief Series, No. 2. Bangalore: Indian Institute of Management.

Deininger, K., and D. Byerlee (2011). *Rising Global Interest in Farmland: Can It Yield Sustainable and Equitable Benefits?* Washington, D.C.: World Bank.

Demeke, M., and others (2012). Stabilizing price incentives for staple grain producers in the context of broader agricultural policies: debates and country experiences. ESA Working Paper, No. 12-05. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Doss, C. (2011). If women hold up half the sky, how much of the world's food do they produce? ESA Working Paper No. 11-04. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Doss, C., and others (2011). The gender asset and wealth gaps: evidence from Ecuador, Ghana, and Karnataka, India. Bangalore: Indian Institute of Management.

Doyle, T. (2005). *Environmental Movements in Minority and Majority Worlds: A Global Perspective.* New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press.

Doyle, T., and S. Chaturvedi (2011). Climate refugees and security: conceptualizations, categories and contestations. In *The Oxford Handbook of Climate Change and Society*, J. Dryzek, R. Norgaard and D. Schlosberg, eds. Oxford: Oxford University Press.

Dressler, W., and others (2010). From hope to crisis and back? A critical history of the global CBNRM narrative. *Environmental Conservation*, vol. 37, No. 1, pp. 5-15.

Drèze, J., and A. Sen (1991). *Hunger and Public Action.* Oxford: Oxford University Press.

Dryzek, J. S. (1997). *The Politics of the Earth: Environmental Discourses.* Oxford: Oxford University Press.

Dyson, T. (2010). *Population and Development: The Demographic Transition.* London: Zed Books.

Elson, D. (1996). Gender-aware analysis and development economics. In *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, 6th ed., K. P. Jameson and C. K. Wilber, eds. New York: McGraw-Hill.

_____ (1998). The economic, the political and the domestic: businesses, States, and households in the organisation of production. *New Political Economy*, vol. 3, No. 2, pp. 189-208.

_____ (2002). Gender justice, human rights, and neo-liberal economic policies. In *Gender Justice, Development, and Rights*, M. Molyneux and S. Razavi, eds. Oxford: Oxford University Press.

_____ (2011). Economics for a post-crisis world: putting social justice first. In *Harvesting Feminist Kowledge for Public Policy*, D. Jain and D. Elson, eds. New Delhi: Sage Publications India.

_____ (2014). Redressing socio-economic disadvantage: women's economic and social rights and economic policy**.** Background paper prepared for the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women 2015 report on progress of the world's women. New York.

England, P., M. Budig and N. Folbre (2002). Wages of virtue: the relative pay of care work. *Social Problems*, vol. 49, No. 4, pp. 455-473.

European Institute for Gender Equality (2012). *Review of the Implementation in the EU of Area K of the Beijing Platform for Action: Women and the Environment—Gender Equality and Climate Change***.** Luxembourg: Publications Office of the European Union.

Evans, P. (1995). *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation***.** Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

Fairhead, J. (2001). International dimensions of conflict over natural and environmental resources. In *Violent Environments*, N. L. Peluso and M. Watts, eds. Ithaca, New York: Cornell University Press.

Fairhead, J., and M. Leach (1996). *Misreading the African Landscape: Society and Ecology in a Forest-Savanna Mosaic***.** Cambridge: Cambridge University Press.

Fairhead, J., M. Leach and I. Scoones (2012). Green grabbing: a new appropriation of nature? *Journal of Peasant Studies*, vol. 39, No. 2, pp. 237-261.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (2006). *The Double Burden of Malnutrition: Case Studies from Six Developing Countries*. FAO Food and Nutrition Paper 84. Rome.

_____ (2011). *The State of Food and Agriculture 2010-2011: Women in Agriculture—Closing the Gender Gap for Development* –٢٠١٠ [حالة الأغذية والزراعة ٢٠١١: المرأة في قطاع الزراعة – سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية (موجز تنفيذي بالعربية)]Rome.

_____ (٢٠١٢) الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. روما.

_____ (2013a). *The State of Food Insecurity in the World: The Multiple Dimensions of Food Security* [حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة (موجز بالعربية)]. Rome.

_____ (2013b). *The State of Food and Agriculture 2013: Food Systems for Better Nutrition* [حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٣: نظم غذائية لتغذية أفضل (موجز تنفيذي بالعربية)] Rome.

_____(2013c). Food security indicators. Available from www.fao.org/economic/ess/ess-fs/ess-fadata/en/#.U4yStPldXy0. Accessed 2 June 2014.

Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development and International Labour Office (2010). *Gender Dimensions of Agricultural and Rural Employment: Differentiated Pathways Out of Poverty—Status, Trends, Gaps.* Rome.

Feng, W., Y. Cai and B. Gu (2013). Population, policy and politics: how will history judge China's one-child policy? *Population and Development Review*, vol. 38, Suppl. 1, pp. 115-129.

Fieldman, G. (2011). Neoliberalism, the production of vulnerability and the hobbled state: systemic barriers to climate adaptation. *Climate and Development*, vol. 3, No. 2, pp. 159-174.

Fine, B. (2012). Financialization and social policy. In *The Global Crisis and Transformative Social Change*, P. Utting, S. Razavi and R. Varghese Buchholz, eds. Basingstoke, United Kingdom: Palgrave Macmillan.

Fischer, A. M. (2014). The social value of employment and the redistributive imperative for development. Occasional Paper. New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Fisher, J. (2006). For her, it's the big issue: putting women at the centre of water supply, sanitation and hygiene. Evidence Report. Geneva: Water Supply and Sanitation Collaborative Council.

Fischer-Kowalski, M., and others (2011). *Decoupling Natural Resource Use and Environmental Impacts from Economic Growth: A Report of the Working Group on Decoupling to the International Resource Panel.* United Nations Environment Programme.

Folbre, N. (1994). *Who Pays for the Kids? Gender and the Structures of Constraint.* New York: Routledge.

_____ (2001). *The Invisible Heart: Economics and Family Values.* New York: New Press.

_____ (2006). Demanding quality: worker/consumer coalitions and "high road" strategies in the care sector. Politics and Society, vol. 34, No. 1, pp. 11-33.

Folke, C., and others (2011). Reconnecting to the Biosphere. *Ambio*, vol. 40, No. 7, pp. 719-738.

Fukuda-Parr, S., J. Heintz and S. Seguino (2013). Critical perspectives on financial and economic crises: heterodox macroeconomics meets feminist economics. *Feminist Economics*, vol. 19, No. 3, pp. 4-31.

Fullerton, D., N. Bruce and S. B. Gordon (2008). Indoor air pollution from biomass fuel smoke is a major health concern in the developing world. *Transactions of the Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene*, vol. 102, No. 9, pp. 843-851.

Galbraith, J. K. (2012). *Inequality and Instability: A Study of the World Economy Just Before the Great Crisis.* New York: Oxford University Press.

Gereffi, G. (2014). Global value chains in a post-Washington Consensus world. *Review of International Political Economy*, vol. 21, No. 1, pp. 9-37.

Ghosh, J. (2010). The unnatural coupling: food and global finance. *Journal of Agrarian Change*, vol. 10, No. 1, pp. 72-86.

_____ (2011). Cash transfers as the silver bullet for poverty reduction: a sceptical note. *Economic and Political Weekly*, vol. 46, No. 21, pp. 67-71.

Gillespie, S., J. Harris and S. Kadiyala (2012). The agriculture-nutrition disconnect in India: what do we know? IFPRI Discussion Paper 1187. International Food Policy Research Institute.

Global Alliance for Clean Cookstoves (2013). *Scaling Adoption of Clean Cooking Solutions through Women's Empowerment: A Resource Guide.*

Gough, I. (2011). *Climate Change, Double Injustice and Social Policy: A Case Study of the United Kingdom.* Occasional Paper No. 1. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

GRAIN (2008). Seized: the 2008 landgrab for food and financial security. GRAIN Briefing. Barcelona.

Greenhalgh, S. (2005). Globalization and population governance in China. In *Global Assemblages: Technology, Politics, and Ethics as Anthropological Problems*, Aihwa Ong and Stephen J. Collier, eds. Malden, Massachusetts: Blackwell Publishing.

Grown, C., D. Elson and N. Cagatay (2000). Introduction. Special issue: growth, trade, finance, and gender inequality. *World Development*, vol. 28, No. 7, pp. 1145-1156.

Guerrero, N. M., and A. Stock (2012). Green economy from a gender perspective. Policy paper.

Guruswamy, L. (2011). Energy poverty. *Annual Review of Environment and Resources*, vol. 36, pp. 139-161.

Haddad, L. J., J. Hoddinott and H. Alderman, eds. (1997). *Intrahousehold Resource Allocation in Developing Countries: Models, Methods, and Policy.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Hammerton, S., ed. (2013). *Decent work for domestic workers: Toward the ratification of ILO Convention 189 in Kenya, Namibia, Zambia and Zimbabwe.* Brussels: Solidar and International Federation of Workers' Education Associations.

Hammouya, M. (1999). *Statistics on Public Sector Employment: Methodology, Structures and Trends*. Working Paper SAP 2.85/WP.144. Geneva: International Labour Office.

Harcourt, W., ed. (2012). *Women Reclaiming Sustainable Livelihoods: Spaces Lost, Spaces Gained.* Basingstoke, United Kingdom: Palgrave Macmillan.

Hardin, G. (1968). The tragedy of the commons. *Science*, vol. 162, No. 3859, pp. 1243-1248.

Harris, D., M. Kooy and L. Jones (2011). *Analysing the Governance and Political Economy of Water and Sanitation Service Delivery.* Working Paper 334. London: Overseas Development Institute.

Harriss, B. (1995). The intrafamily distribution of hunger in South Asia. In *The Political Economy of Hunger: Selected Essays*, J. Drèze, A. Sen and A. Hussain, eds. Oxford: Clarendon Press.

Harriss-White, B., and N. Gooptu (2001). Mapping India's world of unorganized labour. *Socialist Register*, vol. 37.

Hartmann, B. (1995). *Reproductive Rights and Wrongs:The Global Politics of Population Control.* Boston: South End Press.

_____ (2010). Rethinking the role of population in human security. In *Global Environmental Change and Human Security*, R. A. Matthew and others, eds. Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

Heintz, J. (2006). Low-wage manufacturing and global commodity chains: a model in the unequal exchange tradition. *Cambridge Journal of Economics*, vol. 30, No. 4, pp. 507-520.

Hernández Castillo, R. A. (2002). National law and indigenous customary law: the struggle for justice of indigenous women in Chiapas, Mexico. In *Gender Justice, Development, and Rights*, M. Molyneux and S. Razavi, eds. Oxford: Oxford University Press.

Herren, H., and others (2012). *Green Jobs for a Revitalized Food and Agriculture Sector.* Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Hesketh, T., L. Lu and Z. Wei Xing (2005). The effect of China's one-child family policy after 25 years. *New England Journal of Medicine*, vol. 353, No. 11, pp. 1171-1176.

Hickling, S., and J. Bevan (2010). Scaling up CLTS in sub-Saharan Africa. *Participatory Learning and Action*, vol. 61, pp. 51-62.

Hildyard, N. (2010). "Scarcity" as political strategy: reflections on three hanging children. In *The Limits to Scarcity: Contesting the Politics of Allocation*, L. Mehta, ed. London: Earthscan.

High-level Panel of Experts on Food Security and Nutrition

_____ (٢٠١١) تقلبات الأسعار والأمن الغذائي: تقرير من إعداد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

_____ (٢٠١٢) الأمن الغذائي وتغير المناخ: تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

Hoang, D., and B. Jones (2012). Why do corporate codes of conduct fail? Women workers and clothing supply chains in Vietnam. *Global Social Policy*, vol. 12, No. 1, pp. 67-85.

Hoddinott, J. (1999). Operationalizing household food security in development projects: an introduction. Technical Guide No. 1.Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Hodgson, D. (1983). Demography as social science and policy science. *Population and Development Review*, vol. 9, No. 1, pp. 1-34.

Hossain, N., R. King and A. Kelbert (2013). *Squeezed: Life in a Time of Food Price Volatility, Year 1 Results.* Oxford: Institute of Development Studies and Oxfam International.

House, S., T. Mahon and S. Cavill (2012). *Menstrual Hygiene Matters: A Resource for Improving Menstrual Hygiene Around the World.* WaterAid.

Hutton, G., and J. Bartram. (2008). Global costs of attaining the Millennium Development Goal for water supply and sanitation. Bulletin of the World Health Organization, vol. 86, No. 1, pp. 13-19.

Hutton, G., L. Haller and J. Bartram (2007). Global cost-benefit analysis of water supply and sanitation interventions. *Journal of Water and Health*, vol. 5, No. 4, pp. 481-502.

India, Ministry of Water Resources (2012). National Water Policy 2012.

Intergovernmental Panel on Climate Change (2013). Summary for policymakers. In *Climate Change 2013: The Physical Science Basis—Contribution of Working Group I to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, T. F. Stocker and others, eds. Cambridge: Cambridge University Press.

International Energy Agency (2012). *World Energy Outlook 2012* [توقعات الطاقة في العالم ٢٠١٢ (موجز تنفيذي بالعربية)]. Paris.

International Food Policy Research Institute (2013). Global Hunger Index database. Available from www.ifpri.org/book-8018/node/8058. Accessed 2 June 2014.

International Institute for Labour Studies (2008). *World of Work Report 2008: Income Inequalities in the Age of Financial Globalization.* Geneva: International Labour Office.

International Labour Foundation for Sustainable Development (2009). Green jobs and women workers: employment, equity, equality—draft report.

International Labour Organization

_____ (٢٠٠٧). ألفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين، الطبعة الثانية. جنيف: مكتب العمل الدولي.

_____ (2012). *Working Towards Sustainable Development: Opportunities for Decent Work and Social Inclusion in a Green Economy.* Geneva: International Labour Office.

_____ (2013). *Domestic Workers Across the World: Global and Regional Statistics and the Extent of Legal Protection.* Geneva: International Labour Office.

_____ (2014). *World Social Protection Report 2014/2015: Building Economic Recovery, Inclusive Development and Social Justice* [التقرير العالمي للحماية

الاجتماعية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: إرساء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية (ملخص تنفيذي بالعربية)] Geneva: International Labour Office.

International Social Science Council, and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2013). *World Social Science Report 2013: Changing Global Environments.* Paris: OECD Publishing and UNESCO Publishing.

Jackson, T. (2011). *Prosperity without Growth: Economics for a Finite Planet.* London: Earthscan.

Jackson, C. (1993). Doing what comes naturally? Women and environment in development. *World Development*, vol. 21, No. 12, pp. 1947-1963.

Jacobs, M. (2013). Green growth. In *The Handbook of Global Climate and Environmental Policy*, R. Falkner, ed. Oxford: Wiley-Blackwell.

Jacobs, S. (2010). *Gender and Agrarian Reforms.* London: Routledge.

Jacobson, A. (2007). Connective power: solar electrification and social change in Kenya. *World Development*, vol. 35, No. 1, pp. 144-162.

Johnsson-Latham, G. (2007). *A Study on Gender Equality as a Prerequisite for Sustainable Development.* Stockholm: Ministry of the Environment, Environment Advisory Council.

Kabeer, N. (2005). Gender inequality and women's empowerment: a critical analysis of the third Millennium Development Goal 1. *Gender and Development*, vol. 13, No. 1, pp. 13-24.

_____ (2007). Marriage, motherhood and masculinity in the global economy: reconfigurations of personal and economic life. IDS Working Paper, No. 290. Brighton: Institute of Development Studies.

Kabeer, N., and L. Natali (2013). Gender quality and economic growth: is there a win-win? IDS Working Paper, No. 417. Brighton: Institute of Development Studies.

Kar, K., and R. Chambers (2008). *Handbook on Community-Led Total Sanitation.* London: Plan UK; Brighton: Institute of Development Studies.

Khan, A. (2014). Paid work as a pathway of empowerment: Pakistan's Lady Health Worker Programme. In *Feminisms, Empowerment and Development: Changing Women's Lives*, A. Cornwall and J. Edwards, eds. London: Zed Books.

King Dejardin, A. (2009). *Gender (In)equality, Globalization and Governance.* Working Paper No. 92. Geneva: International Labour Office.

Lam, N. L., and others (2012). Household light makes global heat: high black carbon emissions from kerosene wick lamps. *Environmental Science and Technology*, vol. 46, No. 24, pp. 13531-13538.

Leach, M. (1992). Gender and the environment: traps and opportunities. *Development in Practice*, vol. 2, No. 1, pp. 12-22.

Leach, M., R. Mearns and I. Scoones (1999). Environmental entitlements: dynamics and institutions in community-based natural resource management. *World Development*, vol. 27, No. 2, pp. 225-247.

Lee, C. M., and others (2013). Assessing the climate impacts of cookstove projects: issues in emissions accounting. Working Paper No. 2013-01. Stockholm Environment Institute.

Lee, Ching Kwan (2005). *Livelihood Struggles and Market Reform: (Un)making Chinese Labour after State Socialism.* Occasional Paper No. 2. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Levien, M. (2014). Gender and land dispossession: a comparative survey. Background paper prepared for the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. New York.

_____ (2012). The land question: special economic zones and the political economy of dispossession in India. *Journal of Peasant Studies*, vol. 39, Nos. 3-4, pp. 933-969.

Li, T. M. (2011). Centering labor in the land grab debate. *Journal of Peasant Studies*, vol. 38, No. 2, pp. 281-298.

Longhurst, R. (1988). Cash crops, household food security and nutrition. *IDS Bulletin*, vol. 19, No. 2, pp. 28-36.

Lund, F. (2010). Hierarchies of care work in South Africa: nurses, social workers, and home-based care workers. *International Labour Review*, vol. 149, No. 4, pp. 495-510.

Martínez-Alier, J. (2002). *The Environmentalism of the Poor: A Study of Ecological Conflicts and Valuation.* Cheltenham: Edward Elgar.

May, A., and G. Summerfield (2012). Creating a space where gender matters: Elinor Ostrom (1933-2012) talks with Ann Mari May and Gale Summerfield. *Feminist Economics*, vol. 18, No. 4, pp. 25-37.

McAfee, K. (2012). The contradictory logic of global ecosystem services markets. *Development and Change*, vol. 43, No. 1, pp. 105-131.

McMahon, S., and others (2011). "The girl with her period is the one to hang her head": reflections on menstrual management among schoolgirls in rural Kenya. *BMC International Health and Human Rights*, vol. 11.

McMichael, P. (2009). Food sovereignty, social reproduction and the agrarian question. In *Peasants and Globalization: Political Economy, Rural Transformation and the Agrarian Question*, A. H. Akram-Lodhi and C. Kay, eds. London: Routledge.

Meadows, D., and others (1972). *The Limits to Growth: A Report to the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind.* New York: Universe Books.

Mehta, L., and S. Movik, eds. (2011). *Shit Matters: The Potential of Community-led Total Sanitation.* Rugby, Warwickshire: Practical Action Publishing.

Mehta, L., G. J. Veldwisch and J. Franco (2012). Water grabbing? Focus on the (re)appropriation of finite water resources. *Water Alternatives,* vol. 5, No. 2, pp. 193-207.

Mellor, M. (2009). Ecofeminist political economy and the politics of money. In *Eco-Sufficiency and Global Justice: Women Write Political Ecology*, A. Salleh, ed. London: Pluto Press.

Miah, M. D., and others (2010). Rural household energy consumption pattern in the disregarded villages of Bangladesh. *Energy Polic*y, vol. 38, No. 2, pp. 997-1003.

Millennium Ecosystem Assessment (2005). *Ecosystems and Human Well-being: Synthesis.* Washington, D.C.: Island Press.

Minns, R., and S. Sexton (2006). Too many grannies? Private pensions, corporate welfare and growing insecurity. The Corner House Briefing No. 35. Sturminster Newton, Dorset: The Corner House.

Mkandawire, T. (2005). Targeting and universalism in poverty reduction. Social Policy and Development Programme Paper, No. 23. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Muro, M., and others (2011). *Sizing the clean economy. A national and regional green jobs assessment.* Washington, D.C.: Brookings Institution, Metropolitan Policy Program.

Murtaugh, P. A., and M. G. Schlax (2009). Reproduction and the carbon legacies of individuals. *Global Environmental Change*, vol. 19, No. 1, pp. 14-20.

Myers, N., and J. Kent (1995). *Environmental Exodus: An Emergent Crisis in the Global Arena.* Washington, D.C.: Climate Institute.

Natural Capital Committee (2013). The state of natural capital: towards a framework for measurement and valuation.

Nelson, G. C., and others (2009). *Climate Change: Impact on Agriculture and Costs of Adaptation.* Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Nelson, K., and A. Murray (2008). Sanitation for unserved populations: technologies, implementation challenges, and opportunities. *Annual Review of Environment and Resources*, vol. 33, pp. 119-151.

Neumayer, E., and T. Plümper (2007). The gendered nature of natural disasters: the impact of catastrophic events on the gender gap in life expectancy, 1981-2002. *Annals of the Association of American Geographer*s, vol. 97, No. 3, pp. 551-566.

Nussbaum, M. (2000). *Women and Human Development: The Capabilities Approach.* Cambridge: Cambridge University Press.

Odum, E. (1953). *The Fundamentals of Ecology.* Philadelphia: W. B. Saunders.

Organization for Economic Cooperation and Development (2012). *Closing the Gender Gap: Act Now.* Paris: OECD Publishing.

O'Neill, B. C., and others (2010). Global demographic trends and future carbon emissions. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 107, No. 41, pp. 17521-17526.

Oostendorp, R. H. (2009). Globalization and the gender wage gap. *World Bank Economic Review*, vol. 23, No. 1, pp. 141-161.

Ortiz, I., and M. Cummins (2013). The age of austerity: a review of public expenditures and adjustment measures in 181 countries. Working paper. New York: Initiative for Policy Dialogue; Geneva: South Centre.

Ostrom, E. (2000). Collective action and the evolution of social norms. *Journal of Economic Perspectives*, vol. 14, No. 3, pp. 137-158.

Otzelberger, A. (2011). Gender-responsive strategies on climate change: recent progress and ways forward for donors. Brighton: Institute of Development Studies, BRIDGE.

Pachauri, S., and others (2012). Energy access for development. In *Global Energy Assessment: Toward a Sustainable Future*, T. B. Johansson and others, eds. Cambridge: Cambridge University Press; Laxenburg, Austria: International Institute for Applied Systems Analysis.

Peng, I. (2012). The boss, the worker, his wife and no babies: South Korean political and social economy of care in a context of institutional rigidities. In *Global Variations in the Political and Social Economy of Care: Worlds Apart*, S. Razavi and S. Staab, eds. New York: Routledge.

Pereira, M. G., and others (2011). Evaluation of the impact of access to electricity: a comparative analysis of South Africa, China, India and Brazil. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, vol. 15, No. 3, pp. 1427-1441.

Quisumbing, A., and others (2008). Helping women respond to the global food price crisis. IFPRI Policy Brief, No. 7, Washington, D.C. International Food Policy Research Institute.

Raupach, M. R., and others (2007). Global and regional drivers of accelerating CO2 emissions. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 104, No. 24, pp. 10288–10293.

Raworth, K. (2012). A safe and just space for humanity: Can we live within the doughnut? Oxfam Discussion Paper. Oxford: Oxfam International.

Ray, I. (2007). Women, water and development. *Annual Review of Environment and Resources*, vol. 32, pp. 421-449.

Razavi, S. (2007). The political and social economy of care in a social context: conceptual issues, research questions and policy options. Gender and Development Programme Paper, No. 3. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

_____ (2009). Engendering the political economy of agrarian change. *Journal of Peasant Studies*, vol. 36, No. 1, pp. 197-227.

Razavi, S., and others (2012). Gendered impacts of globalization: employment and social protection. Research and Policy Brief, No. 13. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Razavi, S., and S. Staab (2010). Underpaid and overworked: a cross-national perspective on care workers. *International Labour Review*, vol. 149, No. 4, pp. 407-422.

Razavi, S., and S. Hassim, eds. (2006). *Gender and Social Policy in a Global Context: Uncovering the Gendered Structure of "the Social"*. Basingstoke, United Kingdom: Palgrave Macmillan.

Rival, L. (2012). *Sustainable Development Through Policy Integration in Latin America: A Comparative Approach.* Occasional Paper No. 7. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Robertson, T. (2012). *The Malthusian Movement: Global Population Growth and the Birth of American Environmentalism.* New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press.

Rocheleau M., D. (1988). Gender, resource management and the rural landscape: implications for agroforestry and farming systems research. In *Gender Issues in Farming Systems Research and Extension*, S. V. Poats, M. Schmink and A. Spring, eds. Boulder: Westview Press.

Rockström, J. W., and others (2009). Planetary boundaries: exploring the safe operating space for humanity. *Ecology and Society*, vol. 14, No. 2.

Rodda, A. (1991). *Women and the Environment.* London: Zed Books.

Roe, E. M. (1995). Except-Africa: postscript to a special section on development narratives. *World Development*, vol. 23, No. 6, pp. 1065-1069.

Rukuni, S. (2010). Challenging mindsets: CLTS and government policy in Zimbabwe. *Participatory Learning and Action*, vol. 61, pp. 141-148.

Saith, A. (2011). Inequality, imbalance, instability: reflections on a structural crisis. *Development and Change*, vol. 42, No. 1, pp. 70-86.

Saith, R., and B. Harriss-White (1999). The gender sensitivity of well-being indicators. *Development and Change*, vol. 30, No. 3, pp. 465-497.

Samson, M., ed. (2009). *Refusing to Be Cast Aside: Waste Pickers Organising Around the World.* Cambridge, Massachusetts: Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing.

Satterthwaite, D. (2009). The implications of population growth and urbanization for climate change. *Environment and Urbanization*, vol. 21, No. 2, pp. 545-567.

Satterthwaite, D., D. Mitlin and S. Patel (2011). Engaging with the urban poor and their organizations for poverty reduction and urban governance. Issues paper. New York: United Nations Development Programme.

Say, L., and others (2014). Global causes of maternal death: a WHO systematic analysis. *The Lancet Global Health*, vol. 2, no. 6, pp. e323–e333.

Sayre, N. F. (2008). The genesis, history and limits of carrying capacity. *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 98, No. 1, pp. 120-134.

Schalatek, L. (2013). The post-2015 framework: merging care and green economy approaches to finance gender-equitable sustainable development. Washington, D.C.: Heinrich Böll Stiftung.

Seguino, S. (2000). Gender inequality and economic growth: a cross-country analysis. *World Development*, vol. 28, No. 7, pp. 1211-1230.

_____ (2010). Gender, distribution, and balance of payments constrained growth in developing countries. *Review of Political Economy*, vol. 22, No. 3, pp. 373–404.

Seguino, S., and C. Grown (2006). Gender equity and globalization: macroeconomic policy for developing countries. *Journal of International Development*, vol. 18, No. 8, pp. 1081–1104.

Sen, A. (1982). *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation.* Oxford: Oxford University Press.

_____ (1985). Well-being, agency and freedom: the Dewey Lectures 1984. *Journal of Philosophy*, vol. 82, No. 4, pp. 169-221.

_____ (1990). More than 100 million women are missing. *New York Review of Books*, vol. 37, No. 20 (20 December).

_____ (1999). *Development as Freedom.* New York: Knopf.

Sen, G., and A. Nayar (2013). Population, environment and human rights: a paradigm in the making. In *Powerful Synergies: Gender Equality, Economic Development and Environmental Sustainability*, B. Cela, I. Dankelman and J. Stern, eds. New York: United Nations Development Programme.

Sepúlveda, M., and C. Nyst (2012). *The Human Rights Approach to Social Protection.* Helsinki: Ministry for Foreign Affairs of Finland.

Shah, S. P., and others (2013). Improving quality of life with new menstrual hygiene practices among adolescent tribal girls in rural Gujarat, India. *Reproductive Health Matters*, vol. 21, No. 41, pp. 205-213.

Sidner, S. (2011). Solar panels power profit in Bangladesh. CNN.com, 12 April. Accessed 25 January 2014. Available from http://edition.cnn.com/2011/BUSINESS/04/11/bangladesh.solar.power.kalihati.

Sinton, J. E., and others (2004). An assessment of programs to promote improved household stoves in China. *Energy for Sustainable Development*, vol. 8, No. 3, pp. 33-52.

Skinner, E. (2011). *Gender and Climate Change: Overview Report.* BRIDGE Cutting Edge Pack Series. Brighton: Institute of Development Studies.

Sovacool, B. K. (2012). The political economy of energy poverty: a review of key challenges. *Energy for Sustainable Development*, vol. 16, No. 3, pp. 272-282.

Statistics South Africa (2013). *General Household Survey 2012*. Pretoria.

Stern, N. (2006). What is the economics of climate change? *World Economics*, vol. 7, No. 2.

Stiglitz, J. E. (2012). *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future.* New York: W. W. Norton and Company.

Stirling, A. (1998). Risk at a turning point? *Journal of Risk Research*, vol. 1, No. 2, pp. 97-109.

Stockhammer, E. (2013). *Why Have Wage Shares Fallen? A Panel Analysis of the Determinants of Functional Income Distribution*. Conditions of Work and Employment Series No. 35, Geneva: International Labour Office.

Strietska-Ilina, O., and others (2011). *Skills for Green Jobs: A Global View—Synthesis Report Based on 21 Country Studies*. Geneva: International Labour Office.

Szreter, S. (1993). The idea of demographic transition and the study of fertility change: a critical intellectual history. *Population and Development Review*, vol. 19, No. 4, pp. 659-701.

Tiba, Z. (2011). Targeting the most vulnerable: implementing input subsidies. In *Safeguarding Food Security in Volatile Markets,* A. Prakash, ed. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Tomlinson, I. (2013). Doubling food production to feed the 9 billion: a critical perspective on a key discourse of food security in the UK. *Journal of Rural Studies*, vol. 29, pp. 81-90.

United Nations. (1975). *Report of the World Food Conference*, Rome 5–16 November 1974. Sales No. E.75.II.A.3.

_____ (1999). *The World at Six Billion.* ESA/P/WP.154.

_____ (2001). *World Population Prospects: The 2000 Revision*, vol. I, *Comprehensive Tables*, vol. II, *Sex and Age*, vol. III, *Analytical Report.* Sales No. E.91.XIII.8, E.01.XIII.9 and E.01.XIII.20.

_____ (2002). *Abortion Policies: A Global Review*, vol. I, *Afghanistan to France*, vol. II, *Gabon to Norway* and vol. III, *Oman to Zimbabwe*. Sales Nos. E.01.XIII.10, E.01.XIII.18 and E.02.XIII.5.

_____ (2009). *World Survey on the Role of Women in Development: Women's Control over Economic Resources and Access to Financial Resources, including Micro-finance* [الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية بما في ذلك التمويل البالغ الصِغر] Sales No. E.09.IV.7.

_____ (2010). *The World's Women: Trends and Statistics.* Sales No. E.10.XVII.11.

_____ (2013a). *Report on the World Social Situation 2013: Inequality Matters.* Sales No. E.13.IV.2.

_____ (2013b). *The Millennium Development Goals Report.* Sales No. E.13.I.9.

_____ (2013c). *World Population Ageing 2013.* Sales No. E.14.XIII.6.

_____ (2013d). *World Population Prospects: The 2012 Revision—Key Findings and Advance Tables.* Working Paper No. ESA/P/WP.227.

United Nations, International Strategy for Disaster Reduction (secretariat) (2009). *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction* [التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩ (ملخص وتوصيات بالعربية)] Geneva.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. (2014). Gender equality and the global economic crisis. Research paper. New York.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women and Mary Robinson Foundation-Climate Justice (2013). The full view: advancing the goal of gender balance in multilateral and intergovernmental processes. New York and Dublin.

United Nations Development Programme (1995). *Human Development Report 1995: Gender and Human Development.* New York: Oxford University Press.

_____ (2005). United Nations Millennium Project, Task Force on Hunger (2005). *Halving Hunger: It Can Be Done.* London: Earthscan.

_____ (2006). *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity—Power, Poverty and the Global Water Crisis.* Basingstoke, United Kingdom: Palgrave Macmillan.

_____ (2011). *Human Development Report 2011: Sustainability and Equity—A Better Future for All.* Basingstoke, United Kingdom: Palgrave Macmillan.

_____ (٢٠١٣ (أ)). تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣: نهضة الجنوب – تقدم بشري في عالم متنوع. نيويورك.

_____ (2013b). *Humanity Divided: Confronting Inequality in Developing Countries* [انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية (لمحة عامة بالعربية)] New York.

United Nations Environment Programme (2009). Global green new deal: policy brief. Nairobi.

_____ (٢٠١١). نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – مرجع لواضعي السياسات. نيروبي.

United Nations Environment Programme, and others (2008). *Green Jobs: Towards Decent Work in a Sustainable, Low Carbon World.* Nairobi: United Nations Environment Programme.

United Nations Conference on Trade and Development. (2010). *Trade and Development Report 2010: Employment, Globalization and Development* [تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٠: العمالة والعولمة والتنمية (عرض عام بالعربية)] Sales No. E.10.II.D.3.

_____ (2013a). *Trade and Development Report 2013: Adjusting to the Changing Dynamics of the World Economy* [تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٣: التكيف مع الديناميات المتغيرة للاقتصاد العالمي] Sales No. E.13.II.D.3.

_____ (2013b). *World Investment Report 2013: Global Value Chains—Investment and Trade for Development.* Sales No. E.13.II.D.5.

United Nations Children's Fund (2008). *The State of the World's Children 2009: Maternal and Newborn Health.* Sales No. E.09.XX.1.

_____ (2013). *Improving Child Nutrition: The Achievable Imperative for Global Progress*. Sales No. E.13.XX.4.

United Nations Children's Fund, and Central Institute for Fiscal Studies (ICEFI) (2011). Protecting the new harvest: an analysis of the cost of eradicating hunger in Guatemala 2012-2021. Bulletin, No. 4. Guatemala.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (2009). *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction* [التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩ (ملخص وتوصيات بالعربية)] Geneva.

Unmüßig, B. (2014). On the value of nature: the merits and perils of a new economy of nature. Berlin: Heinrich Böll Stiftung.

Unmüßig, B., W. Sachs, and T. Fatheuer (2012). *Critique of the Green Economy: Toward Social and Environmental Equity.* Publication Series on Ecology, No. 22, Berlin: Heinrich Böll Stiftung.

United Nations Research Institute for Social Development (2010). *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics.* Sales No. E.10.III.Y.1.

_____ (2012a). Inequalities and the post-2015 development agenda. Research and Policy Brief, No. 15. Geneva.

_____ (2012b). Social dimensions of green economy. Research and Policy Brief, No. 12. Geneva.

Unterhalter, E. (2013). The MDGs, girls' education and gender equality. Paper prepared for the expert group meeting on structural and policy constraints in achieving the Millennium Development Goals for women and girls. Mexico City: October.

Urdal, H. (2012). A clash of generations? Youth bulges and political violence. Expert Paper, No. 2012/1. New York: Department of Economic and Social Affairs, Population Division.

Vanek, J., and others (forthcoming). *Statistics on the Informal Economy: Definitions, Regional Estimates and Challenges.* WIEGO Working Paper (Statistics), No. 2. Cambridge, Massachusetts: Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing.

Vaughan, G., ed. (2007). *Women and the Gift Economy: A Radically Different Worldview is Possible.* Toronto: Inanna Publications and Education.

Vizard, P., S. Fukuda-Parr and D. Elson (2011). Introduction: the capability approach and human rights. *Journal of Human Development and Capabilities*, vol. 12, No. 1, pp. 1-22.

Vogt, W. (1948). *Road to Survival.* New York: W. Sloane Associates.

Von Braun, J. (2014). Aiming for food and nutrition security in a changed global context: strategy to end hunger. In *Alternative Development Strategies in the Post-2015 Era*, J. A. Alonso, G. A. Cornia and R. Vos, eds. New York and London: Bloomsbury Academic.

Von Grebmer, K., and others (2013). *2013 Global Hunger Index: The Challenge of Hunger—Building Resilience to Achieve Food and Nutrition Security*. Bonn: Welthungerhilfe; Washington D.C.: International Food Policy Research Institute; Dublin: Concern Worldwide.

White, J., and B. White (2012). Gendered experiences of dispossession: oil palm expansion in a Dayak Hibun community in West Kalimantan. *Journal of Peasant Studies*, vol. 39, Nos. 3-4, pp. 995-1016.

World Health Organization (2009). *Global Health Risks: Mortality and Burden of Disease Attributable to Selected Major Risks.* Geneva.

_____ (2011). *Preventing Gender-biased Sex Selection: An Interagency Statement OHCHR, UNFPA, UNICEF, UN Women and WHO*. Geneva.

_____ (٢٠١٢). تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عن تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في العالم، تقرير ٢٠١٢: مواجهة تحدي التوسع في الخدمات واستدامتها. جنيف.

_____De Benoist, B., and others, eds. (2008). *Worldwide Prevalence of Anaemia 1993-2005: WHO Global Database on Anaemia.* Geneva: World Health Organization.

World Health Organization, and United Nations Children's Fund (2006). *Meeting the MDG Drinking-Water and Sanitation Target: The Urban and Rural Challenge of the Decade.* Geneva and New York.

_____ (2012). *Progress on Drinking Water and Sanitation: 2012 Update.* Geneva and New York.

_____ (2013). *Progress on Sanitation and Drinking-Water: 2013 Update.* Geneva and New York.

_____ (2014). *Progress on Drinking Water and Sanitation: 2014 update.* Geneva and New York.

Wichterich, C. (2012). *The Future We Want: A Feminist Perspective.* Publication Series on Ecology, No. 21. Berlin: Heinrich Böll Stiftung.

Wider Opportunities for Women (2012). WANTO: Women in Apprenticeship and Non-traditional Occupations Act. Fact Sheet. Washington, D.C.

Williams, G. (1995). Modernizing Malthus: the World Bank, population control and the African environment. In *Power of Development*, J. Crush, ed. London: Routledge.

Wiltshire, R. (1992). Environment and development: grassroots' women's perspectives. Barbados: Development Alternatives with Women for a New Era.

Women Organizing for Change in Agriculture and Natural Resource Management, and others (2013). Scoping study of good practices for strengthening women's inclusion in forest and other natural resource management sectors: joint regional initiative for women's inclusion in REDD+.

Women's Major Group (2013). *Gender Equality, Women's Rights and Women's Priorities: Recommendations for the Proposed Sustainable Development Goals (SDGs) and the Post-2015 Development Agenda.*

Wong, S. (2009). Climate change and sustainable technology: re-linking poverty, gender, and governance. *Gender and Development*, vol. 17, No. 1, pp. 95-108.

World Bank (2003). *World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People.* Washington, D.C.: World Bank; Oxford: Oxford University Press.

_____ (2011). *Gender and Climate Change: Three Things You Should Know.* Washington, D.C.

_____ (2012). *World Development Report 2012: Gender Equality and Development* [تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٢: المساواة بين الجنسين والتنمية (عرض عام بالعربية)] Washington, D.C.

_____ (2014). *World Development Indicators 2014.* Washington, D.C.

World Commission on Dams (2000). *Dams and Development: A New Framework for Decision-making—The Report of the World Commission on Dams.* London: Earthscan.

Wright, B. D. (2012). International grain reserves and other instruments to address volatility in grain markets. *World Bank Research Observer*, vol. 27, No. 2, pp. 222-260.

Xing, Li (2009). Population control called key to deal. *China Daily*. Available from www.chinadaily.com.cn/china/2009-12/10/content_9151129.htm. Accessed 22 June 2014.

Yamin, A. E., and V. M. Boulanger (2013). Embedding sexual and reproductive health and rights in a transformational development framework: lessons learned from the MDG targets and indicators. *Reproductive Health Matters*, vol. 21, No. 42, pp. 74-85.

Zhang, J., and K. R. Smith (2007). Household air pollution from coal and biomass fuels in China: measurements, health impacts, and interventions. *Environmental Health Perspectives*, vol. 115 No. 6, pp. 848-855.

Zwarteveen, M. (1997). Water: from basic need to commodity: a discussion on gender and water rights in the context of irrigation. *World Development*, vol. 25, No. 8, pp. 1335–1349.